

مختار



السنة السابعة

العدد ١٠٠ . نوفمبر ٢٠٠٨



- فوز أوباما وانعكاساته على الانتخابات الرئاسية الإيرانية ■ النموذج الخاطئ في أفغانستان.
- إيران والأزمة الاقتصادية العالمية: محور فرز جديد بين الإصلاحيين والمحافظة (ملف خاص) ■ الهجوم على سوريا: الأسباب والنتائج.
- كروبي يعود إلى الساحة بقوة. ■ إيران النووية ونظرة الديمقراطيين.

مختار

السنة الثامنة - العدد ١٠٠ - نوفمبر ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة:

د. عادل عبد المنعم سويلم

أ. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبال

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

صورة الغلاف:

هل تدرك واشنطن وبالتحديد إدارة باراك أوباما الجديدة ما يحدث الآن داخل إيران من "عراك سياسى" وجدل صاخب مرجعه تلك المؤشرات الأولية لموقف هذه الإدارة المحتمل من إيران؟

الإخراج الفنى:

مصطفى علوان

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسياً وأمنياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقاً لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية العدد:

٤	فوز أوباما وانعكاساته على الانتخابات الرئاسية الإيرانية..... د. محمد السعيد إدريس
	دراسات:
٦	١- نقاط الضعف المكشوفة في إيران.....
١٧	٢- مدخل إلى الثورة الإسلامية (٣ / ١).....
٢٣	٣- الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران ١٩٩٤-٢٠٠٧.....
	قضية العدد:
٣٣	١- كروبي يعود إلى الساحة بقوة.....
	شئون داخلية:
٣٥	١- عين على الأحداث داخل إيران.....
٣٦	٢- انتخابات الرئاسة تدخل منحني صعباً (ملف خاص).....
٤٤	٣- إيران والأزمة الاقتصادية العالمية: محور فرز جديد بين الإصلاحيين والمحافظين (ملف خاص).....
٤٨	٤- العمق الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقاً للخطة العشرينية.....
٥٢	٥- تحديات المجلس تحت رئاسة لاريجاني.....
٥٤	٦- أزمة ضرائب القيمة المضافة.....
٥٥	٧- اتفاقية النفط والغاز السرية.....
	إيران.. لماذا؟
٥٧	هل تغسل إيران أموال الإرهابيين؟.....
	تفاعلات إقليمية:
٦٠	١- إيران والعراق وأمريكا.....
٦٢	٢- الاتفاقية الأمنية والجماعات العرقية.....
٦٤	٣- أي انقلاب؟.....
٦٤	٤- الاتفاقية الأمريكية- العراقية ودور إيران.....
٦٧	٥- خفايا وظواهر الاعتداء العسكري الأمريكي على سوريا.....
٦٨	٦- الهجوم على سوريا: الأسباب والنتائج.....
٧١	٧- مغامرات اللحظة الأخيرة.....
٧١	٨- أفغانستان وتسويات ما وراء الكواليس.....
٧٢	٩- النموذج الخاطيء في أفغانستان.....
	علاقات دولية:
٧٤	١- إيران وأمريكا.....
٧٤	٢- مستقبل الصراع الإيراني الأمريكي.....
٧٥	٣- إيران النووية ونظرة الديمقراطيين.....
٧٦	٤- مشروعية اقتحام السفارة الأمريكية.....
٧٧	٥- بين الفرصة والمغامرة.....
٧٧	٦- الأمن المفقود.....
٧٨	٧- الركود السياسي في أمريكا وإسرائيل وتأثيره على المنطقة.....
٧٩	٨- استياء الناتو من الاتحاد الأوروبي.....
٨٠	٩- حرب عالمية ثالثة في الطريق.....
٨١	١٠- القوقاز: صراع بلا حل.....
٨٣	١١- صراع القوقاز، عصر جديد من التنافس وكيفية حماية المصالح القومية الإيرانية.....
٨٤	١٢- نتائج الحرب في جورجيا على العلاقات الإيرانية الروسية.....
٨٥	١٣- مصالحة القومية في صراع الروس مع الغرب في جورجيا.....
٨٦	١٤- القوقاز بوابة العالم الجديد.....
٨٧	١٥- إيران محور رسالة القاعدة.....
٨٩	١٦- أوكرانيا بؤرة الصراع التالية بالنسبة للروس.....
٩٠	١٧- ارتهان سياسة الأرجنتين لإسرائيل وإملاءاتها.....
	شخصية العدد:
٩٣	١- بمناسبة مرور واحد وثلاثين عاماً على وفاته أفكار شريعتي وتعبيراته.....
	الزاوية الثقافية:
٩٧	١- من أدب رحلات الحج عند الإيرانيين كتاب رحلة مكة نموذجاً.....
	رؤية عربية:
١٠٤	هل يدخل البازار في مواجهة مع الرئيس أحمدى نجاد؟..... محمد عباس ناجي

افتتاحية

فوز أوباما وانعكاساته على

اكتسبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي سيتم إجراؤها في شهر يونيو من العام القادم أهمية مبكرة وتحولت منذ أربعة أشهر على الأقل إلى واحدة من أهم معالم الصراع السياسي الداخلي في إيران لسبب أساسي هو أنها أضحت أهم مؤشرات حسم قضية "التغيير" في إيران بعد أن ازدادت مظاهر السخط والرفض لسياسات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد سواء على مستوى الاقتصاد والأوضاع المعيشية المتأزمة أو على مستوى الحريات الديمقراطية في ظل سيطرة تيار الحرس الثوري على السلطة واندفاع المجتمع ومؤسساته نحو حالة غير مسبقة من "عسكرة السياسة" على حساب الديمقراطية، أو على مستوى السياسة الخارجية وعلاقة إيران المتأزمة مع الخارج بسبب سوء إدارة الرئيس وحكومته لأزمة الملف النووي الإيراني. وعندما أصبح "التغيير" هو شعار هذه الانتخابات بدأ الاتجاه إلى "الرمز" الذي يمكن أن يقود حملة الدعوة إليه وتحقيقه. ومع كثرة المرشحين برز اسم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي كأفضل مرشح تتطلبه المرحلة القادمة من وجهة نظر تيار الإصلاحيين، في حين كان المرشد الأعلى ومعظم فصائل المحافظين خاصة تيار "المحافظين الجدد" الذي يمثل الحرس الثوري حريصاً على دعم ترشيح الرئيس محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية أخرى جديدة لضمان تأمين صمود إيران أمام تيارات الخطر القادمة من الخارج وضغوط الداخل التي ينظر إليها على أنها امتداد لضغوط الخارج بهدف زعزعة استقرار النظام.

لكن فجأة وجد الإيرانيون أنفسهم أمام خيارات صعبة بعد إعلان فوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما على منافسه الجمهوري جون ماكين في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بسبب صعوبة الإجابة على سؤال من هو المرشح الأفضل لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة: محمد خاتمي أم أحمدي نجاد؟ قبل إجراء الانتخابات الأمريكية بأيام قليلة دخل الإيرانيون في دوامة الترحيب بعد أن ترددت معلومات مفادها أن باراك أوباما سوف يفاوض الإيرانيين دون شروط مسبقة. أكثر من ردد هذه المعلومات كان الإسرائيليون الذين أبدوا خشيتهم من فوز أوباما، وبدأوا في تنظيم ورش فكرية للبحث في الخيارات الإسرائيلية في حالة فوز أوباما وفي حالة شروعه فعلاً في مفاوضات إيران بما قد يؤدي إلى إفلات إيران ببرنامجهما النووي.

أحد أهم الاجتهادات الإسرائيلية بهذا الخصوص كان الاتجاه إلى تأسيس جبهة رفض عربية - إسرائيلية لإيران وتحويل إيران إلى عدو مشترك للعرب وللإسرائيليين بسبب المخاوف من امتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً وبسبب النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة وفي ملفات شديدة الحساسية بالنسبة للعرب والإسرائيليين. لكن كانت معضلة الإسرائيليين في خلق هذه الجبهة الموحدة مع العرب ضد إيران هي الحالة الراهنة لمفاوضات السلام المتعثرة، وأنه من المستحيل على أي قائد أو مسئول عربي أن يدخل في شراكة مع إسرائيل ضد إيران دون تحقيق قفزة معقولة في عملية السلام، ومن هنا جاءت دعوة شمعون بيريز رئيس إسرائيل للتفاوض حول تسوية شاملة مع العرب على أساس مبادرة السلام العربية بدلاً من التفاوض على المسارين الفلسطيني والسوري، وعلى ضوء ضبابية فرص نجاح هذا التفاوض وعلى نحو ما شغل الإسرائيليون بالتداعيات السلبية لاحتمال فوز أوباما شغل العرب وشغل الإيرانيون، بعض العرب تخوفوا من احتمال تخلي أوباما عن بعض الالتزامات الأمريكية الخاصة بدعم بعض الدول العربية وبالذات على المستويين الأمني والسياسي، والبعض تخوف من انسحاب أمريكي محتمل من العراق ومن تفاوض أمريكي مع إيران يؤمن لإيران صفقة على حساب المصالح العربية. أما الإيرانيين فقد أبدوا سعادة باحتمال فوز أوباما وكانت سعادتهم أكثر من وصولهم إلى يقين بأن فرص شن الولايات المتحدة لحرب على إيران قد انتهت بنسبة مائة في المائة على نحو ما صرح على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني.

أما رد الفعل الأهم فهو بروز توجه على أعلى المستويات يرى ضرورة تحول المرشد الأعلى السيد علي خامنئي عن دعم ترشيح الرئيس أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية ودعم ترشيح الرئيس السابق محمد خاتمي على أساس أن إيران ستكون في حاجة إلى وجه مقبول دولياً ليخوض التفاوض مع الغرب ومع الرئيس الأمريكي الجديد بصفة خاصة.

هذا الاتجاه تدعمه بعد النجاح الفائق الذي حققه مؤتمر حوار الأديان الذي نظمه مركز الرئيس خاتمي لحوار الحضارات في طهران وحضرته نخبة لامعة من كبار السياسيين في العالم خاصة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، والرئيس السويسري السابق جوزيف دبس، ورئيسة إيرلندا السابقة ماري روبنسون، ورؤساء وزراء سابقون من فرنسا وإيطاليا والبرتغال والنرويج أمثال ليونيل جوسبان، ورومانو برودي، وجورج سامبايو وكيل بونز ميك.

وتدعم هذا الاتجاه أكثر بعد استقبال المرشد الأعلى السيد علي خامنئي لضيوف الرئيس خاتمي بحفاوة غير مسبقة اعتبرها البعض ضوئاً أخضر من المرشد للتحول باتجاه دعم ترشيح خاتمي. هذا الاتجاه الجديد وجد ما يدعمه من داخل حملة المرشح الديمقراطي باراك أوباما الذي رفع شعار "التغيير" وبدأ للوهلة الأولى أن هناك درجة عالية من التوافق والاتساق بين توجهات الأمريكيين والإيرانيين ونزوعهم نحو التغيير باتجاه بديل لسياسات جورج

الانتخابات الرئاسية الإيرانية

بوش وسياسات أحمدي نجاد الصدامية. لكن لسوء الحظ، ربما، لم يستمر هذا الاتجاه طويلاً بالتفاؤل نفسه الذي كان قد ظهر به طيلة الأيام التي سبقت إجراء الانتخابات الأمريكية. فبعد إعلان فوز باراك أوباما، وعلى عكس ما كان متوقعاً منه، أدلى أوباما بتصريحات متشددة باتجاه إيران اعتبرت انقلاباً على توجهاته السابقة.

ففى أول مؤتمر صحفى له عقب إعلان فوزه طالب أوباما إيران بالكف عن دعم المنظمات الإرهابية، مشدداً على أنه لا يمكن قبول محاولاتها لصنع السلاح النووي، داعياً إلى بذل جهود دولية لمنعها من ذلك.

وعندما سئل: هل يرغب في إرسال مفاوضات إلى إيران وإلى بلدان أخرى معادية للولايات المتحدة مثل كوبا وسوريا وفنزويلا وكوريا الشمالية كانت إجابته: "لم يمر على الانتخابات غير ثلاثة أيام، وبالتأكيد فإن الطريقة التي نتعامل بها مع بلد مثل إيران ليست شيئاً نقوم به بطريقة متسعة"، وأوضح: "أعتقد أن من الضروري أن نفكر في الأمر بجدية". وقال أنه تلقى رسالة من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بعد فوزه وعلق على الرسالة قائلاً: "سأدرس رسالة من أحمدي نجاد، وسأرد عليها بالطريقة المناسبة".

هذا الرد رغم ما به من غموض لا يكشف الموقف الحقيقي للمستقبل للرئيس الأمريكى الجديد من إيران وبرنامجهما النووي إلا أنه استقبل باستياء شديد داخل إيران خاصة من رموز المحافظين الذين لم يكن موقفهم من إمكانية دعم ترشيح الرئيس خاتمي إيجابياً، خاصة على لاريجاني رئيس مجلس الشورى، وأحمد جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور، وآية الله محمد سعيدى إمام الجمعة في مدينة قم وغيرهم ممن حرصوا على التأكيد بأنه لا فرق بين الرئيس الحالي جورج بوش والرئيس الجديد أوباما، وأن "السياسات الأمريكية تقوم على العداء للإسلام، وأن الصهاينة يسيطرون على البيت الأبيض"، وأن "موقع الرئيس في هذا البلد ليس إلا عبارة عن متحدث باسم الحكام الفعلين الصهاينة".

ردود الفعل هذه استهدفت استعادة زخم دعم ترشيح أحمدي نجاد وليس خاتمي على أساس أن كل الآمال في حوار مع الإدارة الجديدة في واشنطن تبددت بعد ساعات من انتخاب الرئيس الجديد، وأنه لا أمل في حوار مع الغرب.

معنى هذا القول أن إيران ليس أمامها إلا أن تسير في الاتجاه نفسه الذى سارت عليه طيلة السنوات الأربع الماضية أى بناء الذات، والتشدد في الدفاع عن المصالح، وأن قوة إيران هي التي منعت الأمريكيين والإسرائيليين من شن عدوان على إيران ظل أملاً يراودهم.

وهكذا أصبحت الانتخابات الأمريكية ونتائجها أحد أهم عوامل حسم الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي ينظر إليها على أنها معركة التغيير المأمولة، بما يعنى أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية سوف يمتد تأثيرها إلى داخل إيران إما بفرض اتجاه التغيير والإصلاح وإما بالحفاظ على سيطرة التيار المتشدد على السلطة والمضى قدماً في اتجاه عسكرة النظام وسيطرة الحرس الثوري والارتداد مجدداً إلى المرحلة الثورية التي كانت قد انتهت بنهاية الحرب العراقية - الإيرانية وتحولت إيران بعدها على يد هاشمي رفسنجاني ومن بعده محمد خاتمي نحو عصر الدولة وإعادة تنظيم العلاقات مع دول الجوار والعالم على أساس الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

هل تدرك واشنطن وبالتحديد إدارة باراك أوباما الجديدة ما يحدث الآن داخل إيران من "عراك سياسى" وجدل صاحب مرجعه تلك المؤشرات الأولية لموقف هذه الإدارة المحتمل من إيران؟

السؤال يكتسب أهميته من نتائج الدراسة التي أعدها أندرو سكوت كوبر الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ونشرتها كاملة مجلة "ميدل إيست جورنال" عن دور أمريكى في إسقاط الشاه خاصة سياسات الرئيس جيرالد فورد الذي قرر معاقبة الشاه بسبب موقفه الداعم لرفع أسعار النفط عبر حزمة من السياسات كان أبرزها إقناع المملكة العربية السعودية برفع إنتاجها النفطى لفرض تراجع ملموس في أسعار النفط الأمر الذي عجل بتفاقم الأوضاع المعيشية والاقتصادية سريعاً داخل إيران.

هل يمكن أن تفعلها إدارة أوباما عبر سياسات إيجابية نحو إيران تشجع وتدعم اتجاه التغيير أم أنها ستختار الطريق المعاكس لفرض عودة إيران الثورة لأسباب مصلحة تهم النفوذ الأمريكى في المنطقة وتفرض على حلفاء واشنطن عدم التفريط في هذا النفوذ تحسباً لـ "الخطر الإيراني" !!؟

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

نقاط الضعف المكشوفة في إيران من النواحي السياسية والديموغرافية والاقتصادية ٢ / ٢

Iran's Political Demographic, and Economic Vulnerabilities.

إعداد الدكتور / فوزى درويش

العالمى، بعد كل من السعودية وكندا. وعلى المستوى الحالى للإنتاج، فإن احتياطيات إيران من النفط سوف تستمر لأكثر من ثمانين عاما. كذلك نجد أن إيران قد وهبت ثروة أكبر بالغاز الطبيعى حيث تبلغ احتياطياتها ١٥,٨ بالمائة من الاحتياطيات العالمية. كذلك فإن احتياطياتها منه سوف تستمر لأكثر من قرن من الزمن طبقا لمستوى الإنتاج الحالى. وعلى الرغم من حجم احتياطياتها من النفط، فإن عددا من المعلقين، بمن فيهم الإيرانيين يقولون أن إيران سوف لا يكون بوسعها الإبقاء على مستوى الإنتاج الحالى. فلقد ارتفع مستوى إنتاج النفط عبر ٣٠ سنة مضت في ظل حكم الشاه، حينها وصل مستواه إلى ٦ مليون برميل يوميا، وهو مستوى لم يتسن تكراره. وإنخفض مستوى الإنتاج بشدة في الثمانينيات نتيجة للحرب العراقية- الإيرانية وينقص الاستثمارات. وهناك عدد من الآبار قد استنفدت وعلى أية حال، فإن إنتاج النفط ارتفع إرتفاعا شديدا بين عامى ١٩٨٦، ٢٠٠٥ حيث أنه أكثر من تضاعفت طاقته. ومنذ عام ٢٠٠٥، فإن الطاقة الإنتاجية انخفضت إنخفاضا طفيفا حيث بلغت معدلات نفاد بعض الآبار المنتجة بنسبة تتراوح بين ٨-١٠ بالمائة، ولم يعوض هذا النفاد النسبى اكتشاف آبار جديدة أو تكنولوجيا أكثر تقدما.

ويقول بعض المحللين أن شركة النفط الإيرانية الوطنية تفتقر إلى رأس المال والتكنولوجيا لتطوير آبار جديدة، أو

الفصل الخامس: التنمية الاقتصادية ونقاط الضعف المكشوفة
هذا الفصل يقوم بتفحص النقاط الاقتصادية المكشوفة واحتمالات المستقبل اقتصاديا، باحثا عن نقاط الضغط الاقتصادية، التى يتسنى للولايات المتحدة استخدامها لتحقيق أهدافها السياسية إزاء إيران.

ويتدئ الفصل بتقييم نقاط الضعف والقوة في قطاع الطاقة الإيرانية، وتقييم دوره في الاقتصاد الإيراني، والنظر في كيفية التغير المحتمل فيه من الآن وحتى حلول عام ٢٠١٧. ثم يقوم هذا الفصل بعد ذلك بتقييم نواحي الضعف ونواحي القوة في باقى قطاعات الاقتصاد الإيراني مع تقييم لباقى هذه القطاعات ودور الدولة، وباقى العناصر الأخرى. ثم بعد ذلك، تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية الإيرانية في المرحلة الحديثة. وينتهى الفصل بالتنبؤ بإمكانات النمو الاقتصادى حتى حلول عام ٢٠١٧.

الطاقة والاقتصاد الإيراني: الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية للنفط والغاز

لا تعتبر إيران معرضة لأى خطر بالنسبة لنفاد النفط أو الغاز الطبيعى. فعبر السنوات القليلة الأخيرة، تذهب التقديرات لاحتياطيات النفط بعد مراجعتها إلى إتجاه صعودى من ٨٩,٧ بليون برميل في ٢٠٠٢ إلى ١٣٦,٢٧ بليون برميل. ويقدر أن لدى إيران الآن ١٠,٣٪ من احتياطيات النفط مما يجعلها في المرتبة الثالثة على المستوى

الاستخدام وسائل أكثر تقدماً للإبقاء على مستوى الإنتاج الحالي. وقد انعكست هذه المخاوف على بعض التنبؤات عام ٢٠٠٦ من جانب الوكالة الأمريكية للاستعلام عن الطاقة: U.S. Energy Information Administration التي تمثل جانباً من وزارة الطاقة الأمريكية، إذ تقول هذه التنبؤات أن الطاقة الإنتاجية للنفط في إيران سوف يعثرها البطء، ذلك أن إيران سوف لا يتوافر لديها أكثر من طاقة لا تتعدى ٣,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠، ٤,٠ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥.

وتفترض الأرقام الصادرة حديثاً عن الطاقة الإنتاجية أن هذه التنبؤات شديدة التشاؤم. إذ أن هدف الحكومة الإيرانية وهو ٥,٠ مليون برميل يوميا ربما أمكن التوصل إليه، وإن كان ذلك لن يتحقق قبل عام ٢٠٠٩. لقد استمرت الطاقة الإنتاجية على نفس المعدل في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وليس بسبب السرعة في استغلال الحقول القائمة. وفي يوليو ٢٠٠٥ صرح بيجان نامدار زانجان وزير البترول بقوله بأن الطاقة الإنتاجية قد زادت من ٣,٩ مليون برميل يوميا إلى ٤,٢ مليون برميل يوميا، بافتتاح حقل "دار كهوفين" عن الشاطي، وهما "سوروش" و"نوروز".

ونظراً لأن كثيراً من النفط الإيراني يأتي من حقول أكثر قدماً، حيث يتناقص الإنتاج، فإن تكاليف التشغيل في استخراج النفط أكثر ارتفاعاً عنها في باقي دول الخليج (الفارسي). ففي حين نجد تكلفة برميل النفط في السعودية يتراوح بين ٢-٣ دولار للبرميل، مما يعتبر أقل تكلفة على المستوى العالمي، فإن التكلفة الإيرانية تتراوح ما بين ١٥-١٨ دولاراً للبرميل. وهذه التكلفة التفاضلية لا ترجع إلى الاعتبارات الجيولوجية، فشركة البترول الوطنية الإيرانية تزدهم بالعمالة، كما أن كشوف الأجور تسبب في رفع مستوى التكلفة.

وتقوم إيران بالاتساع بسرعة في إنتاج الغاز الطبيعي، ولقد ارتفع مستوى الإنتاج ١٥ مرة بين عامي ١٩٨٠، ٢٠٠٦. وبداية فإن الغاز الطبيعي كان يجري إنتاجه فقط مرتبطاً مع إنتاج النفط. والآن فإن غالبية الغاز يجري تجميعه واستهلاكه محلياً، أو إعادة ضخه في حقول النفط لزيادة حجم الاسترداد. ومنذ بدايات الثمانينيات، فإن الغاز يجري إنتاجه في حد ذاته، وليس مرتبطاً مع النفط. والآن فإن ٦٠ بالمائة من الطاقة الإنتاجية للغاز يجري استهلاكه داخل إيران، لتوليد الطاقة في المقام الأول، وأيضاً باعتباره وقوداً صناعياً.

ونظراً لأن استهلاك النفط المكرر وخاصة الجازولين، والديزل قد ارتفع، فإن الغاز الطبيعي جاء محل النفط في الاستخدامات غير أغراض النقل. وهناك نسبة ٣٠ بالمائة من الغاز الطبيعي المنتج يتم ضخه في حقول النفط لزيادة معدل

استرداد البترول. أما نسبة ١٠ بالمائة الباقية فإنها تضيع من حقول النفط لأنه من الصعب جداً إقامة أنظمة لجمعها، أو لأن ذلك يمثل تكلفة عالية.

وتنظر الحكومة الإيرانية للغاز الطبيعي على اعتبار أنه وسيلة لتنويع اعتماد البلاد حالياً على النفط في التصدير وعلى الدخل الحكومي. وكانت الحكومة والشركة الوطنية للنفط تقومان بالاستثمار المكثف لتطوير حقول جديدة للغاز، وأكبر هذه الحقول هو حقل "بارس الجنوبي" في (الخليج الفارسي). وهو أكبر مشروعات الطاقة حالياً. وقد عمل تطوير حقل "بارس الجنوبي" هذا على تحويل سياسة إيران حول الطاقة من النفط لإحداث توازن بين النفط والغاز.

وتقوم إيران في وقت الراهن بتصدير ما يقل عن ٣ بالمائة من غازها الطبيعي الذي تقوم بإنتاجه. ورغم وجود خطة لتغيير هذا الوضع، فإن التقدم من غير المحتمل أن يكون حسبما تأمل فيه الحكومة الإيرانية. ولقد قامت إيران بافتتاح خط أنابيب يمتد إلى تركيا في يناير ٢٠٠٢ وبدأت في التصدير، ولكن نظراً لأن تركيا قد وقعت عدداً من الصفقات الأخرى مع جيرانها ممن ينتجون الغاز، فإنها قامت بشراء أقل مما كان متوقفاً من الغاز الإيراني. ومعلوم أن بين البلدين عدداً من النزاعات حول الأسعار والكميات. إن إيران تأمل في أن تقوم بتصدير الغاز إلى أوروبا مروراً بتركيا، لكن يقتضي ذلك مد خط أنابيب آخر لربط خط الأنابيب الحالي بتركيا ثم إلى اليونان. غير أنه لم يتم تحرير عقود بناء مثل هذا الخط حتى الآن. وسوف يلقي بيع الغاز الإيراني لأوروبا منافسة مع إمدادات بديلة من كل من روسيا وآسيا الوسطى. لكن الإحباط الذي حل بأوروبا من جراء سياسات إيران النووية يجعل إبرام صفقات مع إيران أكثر صعوبة، لأن أي خط للأنابيب سوف يحتاج في أغلب الظن إلى دعم مالي من جانب الوكالات المالية المقرضة لدى الحكومات الأوروبية الغربية.

وتبحث إيران مشروعات خط أنابيب نحو الشرق لإمداد الهند من خلال باكستان، ولكن طلب باكستان جرت تغطيته بشكل كبير من إنتاجها الذاتي.

ويخطط المسؤولون في الحكومة الإيرانية لتمويل مد خطين للسكك الحديدية في الخليج (الفارسي) لنقل الغاز الطبيعي المسال من حقل "بارس الجنوبي" للتصدير. وهذه المشروعات ليس منتظراً أن يتم بناؤها حتى عام ٢٠١٠ والمرحلة ١٤ من حقل "بارس الجنوبي" تستدعي إيجاد مصنع لتحويل الغاز الطبيعي مباشرة إلى وقود الديزل، ولكن طالما ظلت علاقات إيران مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة متوترة فإن هذه المشروعات المكلفة، والمرتفعة من الناحية التكنولوجية لتحويل الغاز إلى السيولة ليس من المحتمل لها أن ترى النور. فإيران بحاجة لشريك غربي كبير لتزويدها بالتكنولوجيا

والإدارة والخبرة في هذا المجال. غير أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، فضلاً عن المناخ غير المواتي للاستثمارات في إيران، والصعوبات التي تعترض شركة النفط الوطنية الإيرانية بالنسبة للتعاقدات بالنسبة للمشروعات الحالية، تجعل المرء يشك في أن أية مشروعات سوف تلقى إستجابة من الشركات النفطية الكبرى التي لها الخبرة التكنولوجية في مجال إسالة الغاز للقدوم إلى إيران.

دور الطاقة في إجمالي الناتج المحلي والصادرات

ترتبط الطاقة ارتباطاً وثيقاً مع الاقتصاد الإيراني بمختلف خيوط الارتباط، وتمثل جانباً مهماً من الطاقة الاقتصادية، فهي تعد البلاد بغالبية دخلها من الصادرات، كما أنها تمثل في الوقت ذاته أكبر جانب من جوانب المساهمة في ميزانية الدولة.

ورغم أن كلاً من النفط والغاز يشكلان مكوناً هاماً في إجمالي الدخل المحلي، فإنهما يشكلان مع هذا جزءاً أصغر عما هو عليه الحال بالنسبة لباقي دول الخليج. أي ٢٣ بالمائة مقابل ٣٣، إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الدول الأخرى. ففي إيران، تعتبر الزراعة، والصناعة، وباقي القطاعات الإنتاجية من غير النفط أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد عنها في أي مكان آخر في المنطقة.

ورغم أن إسهام النفط أكثر محدودية في إجمالي الناتج المحلي الإيراني، عنه بالنسبة لدول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط، فإن النفط كان عنصر مهماً لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وفي تحليل إحصائي بين إنتاج النفط والناتج الإجمالي المحلي يبين أن ١٠ بالمائة تغييراً في إنتاج النفط يؤدي إلى ٢,٧ بالمائة تغييراً في الناتج الإجمالي المحلي في إيران.

كذلك نجد النفط أكثر أهمية في الصادرات قد ساهم بنسبة تزيد عن ٨٥ بالمائة من إجمالي الصادرات الإيرانية عام ٢٠٠٦. كذلك نجد أن صادرات النفط تشكل عاملاً حاسماً للتمويل الحكومي فهي تشكل نسبة ٧٠ بالمائة من إجمالي ميزانية الدخل في عام ٢٠٠٧. وكذلك تقوم صناعة النفط بتقديم الدعم للمشتريات المحلية للنفط المكرر، وذلك بتكرير وبيع الوقود في إيران بأقل من قيمته السوقية، وكذلك بتمويل إستيراد الجازولين وباقي أنواع الوقود الأخرى التي تتجاوز القدرة الإنتاجية لصناعة التكرير المحلية. ولغرض السيطرة على الأسعار، فإن الشركة المملوكة للدولة في النفط، ومن ثم فإن الحكومة، تحسّر بعض الأموال في المبيعات المحلية لمنتجات النفط. وما تتكلفه شركة النفط الوطنية لتغطية هذه الخسائر هو أحد الأسباب الكبرى لأن يشكل النفط ٧٠ بالمائة من جملة الدخل الحكومي.

مما سبق نجد أن الاقتصاد الإيراني معرض بشكل كبير لتخفيض صادرات النفط أو لانخفاض أسعاره في السوق العالمية. فإذا حدث انخفاض حاد في حجم صادرات

النفط، أو في أسعاره، فإن ذلك سوف يؤثر بشدة على عائد الصادرات، وعلى الدخل الحكومي، ومن ثم على التوازن المالي الإيراني. فحينما بلغت صادرات إيران أدنى مستوى لها في الثمانينيات، بلغ عجز الميزانية ٩,٤ بالمائة من إجمالي الناتج الإيراني المحلي.

إن اعتماد إيران على صادرات النفط يجعل دخلها منه، ويجعل اقتصادها في ذات الوقت اقتصاداً غير مرن. كما أن القوانين الحكومية الصارمة بالنسبة للمسائل التجارية، وملكية الدولة وسيطرتها على صناعة النفط، فضلاً عن سيطرة الدولة على النظام المصرفي ومصادر التمويل الأخرى، والتحكم في أسعار الجازولين والمنتجات الأخرى المكررة من النفط جعل كل هذا رد الفعل من جانب الاقتصاد بطيئاً، وفي بعض الأحيان يدور ضد مصلحة الإنتاج لدى حدوث هزات اقتصادية خصوصاً التحول بالنسبة لأسعار النفط في السوق العالمية. وبدلاً من الحفاظ على الفرصة الذهبية في أسعار النفط أثناء الفترة الحالية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، فإن إيران عمدت إلى بعثرتها في واردات مرتفعة الثمن من الجازولين والديزل التي قامت بإعادة بيعها لأصحاب السيارات بأسعار تقل عما تكلفته الحكومة في استيرادها. ونظراً لأن الأسعار محددة، وأن الدخل كانت في ارتفاع بسبب استفادة الإيرانيين من أسعار النفط المرتفعة، فإن المستهلكين الإيرانيين كانوا يتوسعون في الاستهلاك بمعدل أكبر من النفط المكرر مما كان يستدعى بالضرورة زيادة الواردات من هذه النوعية من الوقود. وفي الماضي، حينما كانت أسعار النفط في الأسواق العالمية منخفضة، وبالتالي حجم الصادرات، كانت الحكومة الإيرانية تعتمد إلى منع سعر الصرف من التآكل، أو منع أسعار أساسيات المستهلك من الارتفاع - علماً بأن الكثير منها كان مستورداً. ونظراً لأن الأسعار لم تكن تتغير، فإن سلوك المستهلك والمنتج لم يتحول إلى أن تجد الحكومة نفسها مجبرة على التجاوب مع الوضع، وذلك بوضع قيود على توفير المطلوب. ولم يكن المستهلك الإيراني، ولا رجال الأعمال يتلقون إشارة تدلهم على أن توافر الصرف الخارجي أصبح نادراً بشكل متزايد وأخفقوا من ثم في التجاوب مع هذا الوضع بشكل مناسب. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد الإيراني عانى من أزمات متكررة في ميزان المدفوعات.

وكانت إيران من آن لآخر تهدد باستخدام النفط كأداة دبلوماسية. كذلك نجد على لاريجاني كبير المفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني قد هدد مؤخراً بتحويل مبيعات النفط عن الدول التي تقوم بالضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي. لكنها كانت تهديدات جوفاء لأن الحكومة كانت تحتاج إلى مزيد من الدخل من صادراتها من النفط بقدر ما تستطيع الحصول عليه. فلربما أغرى ذلك إيران على أن

تعلن عن خفض لدفع الأسعار إلى الارتفاع لاسيما إذا فكرت حكومة أحمدي نجاد أنها سوف تحقق قدرا أكبر من الأسعار بأكثر مما تفقده من خلال تقليل حجم الصادرات. على أية حال، فإن إجراء تخفيض كبير في حجم الصادرات سوف يجلب للحكومة الإيرانية مشكلات مالية عويصة فضلا عن صعوبات في ميزان المدفوعات.

ونظراً لكبر حجم سكان إيران، فإن النفط لن يجعل الإيرانيين أغنياء رغم احتياطي البلاد الضخم منه. وبهذا المعيار - وهو قياس متوسط دخل الفرد من الطاقة، فإن الدول القليلة في عدد السكان تكون في وضع أفضل فنصيب الفرد من دخل النفط في الكويت، وقطر، والإمارات المتحدة في عام ٢٠٠٦ يزيد عن ١٦ مرة منه بالنسبة للفرد في إيران، وإذا نحن ترجمنا الإنتاج إلى دولارات لرأينا كيف توزعت عائدات النفط في إيران بالنظر إلى توزيعها على عدد أكبر من السكان. فإذا ظلت أسعار ديسمبر ٢٠٠٦ ثابتة على حالها، وأن إيران حققت ما استهدفته لنفسها بإنتاج ٥,٠ مليون برميل يومياً والتي رسمته وزارة النفط بحلول عام ٢٠١٥، فإن ما يخص الفرد الإيراني سوف يرتفع من ١,٢٧٣ دولاراً في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٤٥٦ دولاراً في عام ٢٠١٥، وهذا ليس بالشئ الكثير بالنسبة لتحسين حال الفرد المعيشية.

الطاقة النووية:

منذ أيام الشاه، كان رجال الحكومة والمحللون يرون أهمية الاستثمار في القوة النووية، مدفوعين بالخوف من نضوب النفط. لكن المخاوف الإيرانية حول نقص في النفط والغاز في المستقبل لم تكن تستند على حقائق مؤكدة. فالزيادات الحالية في تقديرات الاحتياطيات، والطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي، والنفط، جعلت هذه المخاوف غير مقنعة. وفي كثير من بقاع العالم، أصبح الغاز الطبيعي هو الوقود المفضل لتوليد الطاقة الكهربائية، فالانخفاض في توليد الطاقة، وسهولة إضافة وحدات جديدة يمكن إضافتها إلى هذا الاعتبار، كذلك انخفاض الانبعاثات المتسببة في التلوث مقارنة بأنواع الوقود الأخرى تجعل الغاز الطبيعي جذاباً جداً. فإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية هي التي تشكل قرارات الاستثمار، فإن إيران باحتياطياتها الضخمة، وانخفاض تكاليف الإنتاج من جهة ومحدودية استخدام البدائل من جهة أخرى في استخدام الغاز الطبيعي سوف تركز على بناء قدرة لتوليد الغاز الطبيعي: وعلى النقيض من ذلك، فإن مشروعات القوى النووية تخضع إلى ارتفاع التكلفة بسبب مشكلات البناء والمصاعب الخاصة بالتحكم. ورغم أن مصاعب التحكم هي أقل المشكلات في إيران، فإن النواحي التكنولوجية ومشكلات البناء في "بوشهر"، وهو الموقع الذي أقامت فيه إيران مفاعلها هي مشكلات مستعصية حتى يومنا هذا. ومنذ بداية هذا المشروع في السبعينيات، كانت التكلفة

غير عادية. والفارق بين التكاليف المرتفعة - سواء المالية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية - لتطوير طاقة نووية، وتلك المتعلقة باستخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية تؤدي إلى نتيجة مؤداها أن التكلفة والكفاءة الاقتصادية هي التي لم تدفع إلى الإمام برنامج الطاقة النووية المدنية. المؤشرات الاقتصادية الهامة:

إذا كان من المقدر الاستعانة بالضغط الاقتصادي من أجل التأثير على السلوك الإيراني، فإن عليها أن تؤثر على مصالح وسلوكيات العناصر الاقتصادية المهمة. وفيما يلي وصف لأهم مجموعات وتشمل مجموعات رجال الأعمال الإيرانيين، والوكالات الحكومية، والأحزاب السياسية، ومصالحها ونقاط الضعف المكشوفة فيها.

الشركات المملوكة للدولة:

في عام ١٩٨٠، قامت الحكومة الثورية الجديدة بتأميم الشركات الكبرى في إيران. وامتلكت الدولة البنوك، وشركات التأمين، والسدود وأعمال الري، والشركات الصناعية الكبرى، ومحطات الراديو والتلفزيون وشركات النقل والاتصالات. وهذه السياسة كانت نابعة في جانب منها بأيديولوجية اشتراكية شرق أوسطية وإسلامية، وفي جانب آخر للانتقام من رجال الأعمال الموالين للشاه.

وحركة التأميم هذه أعطت الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد الإيراني كمالك وكمدبر لأكبر المشروعات. وفي كثير من القطاعات كانت المشروعات المملوكة للدولة تشكل جانباً مهماً من القيمة المضافة بلغت ٧٠ بالمائة في قطاع الصناعة (بما في ذلك النفط والغاز) وكانت المشروعات المملوكة للدولة أكبر القائمين بتوظيف العمالة بعد الحكومة.

وتتبع عدد من السياسات الاقتصادية المدمرة للحكومة الإيرانية من ملكية الدولة لهذه المشروعات. فقد قامت الدولة بحماية تلك المشروعات من المنافسة، وهي القوة الأولى التي تحمل بين جناحيها التحسينات في الإنتاجية في بقية دول العالم. لقد زدوهم بمدخلات بأسعار معانة، كما منحهم سلفاً معانة أيضاً، مما جعل من العسير بالنسبة للمنافسين من أصحاب المشروعات الخاصة الإيرانيين أن يحققوا النجاح. وقامت الدولة أيضاً بفرض تعريفات مرتفعة فضلاً عن تراخيص معقدة للاستيراد، مع فرص حصص لحماية هذه المشروعات المملوكة لها من المنافسة من الواردات. وكانت الدولة تعتمد إلى تغطية خسائر هذه المشروعات المملوكة للدولة من خلال ميزانية الدولة. والواقع أن نطاق الخسائر التي كانت تتحملها الدولة بسبب هذا الوضع كانت مذهلة، حيث كانت تصل إلى أكثر من نصف دخول هذه الشركات في عام ١٩٩٤، ١٩٩٩ أو ٢,٧ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة.

كذلك وفرت المشروعات المملوكة للدولة حقلاً خصباً

للفساد. ونظراً لعدم توافر الرقابة الكافية، والمراجعة الحسابية، أصبح المديرون قادرين على أن يضعوا في جيوبهم مرتبات لأشخاص غير موجودين بالمرّة. وتستثمر إيران شطراً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي بأكثر مما تفعله أكبر الدول في طريق النمو، وهي ٣٣ بالمائة في السنوات الأخيرة. ونظراً لوجود دور للدولة كمالك، فإن غالبية هذا الاستثمار كان يجري تحويله إلى شركات تمتلكها الدولة. وكثير من هذه المشروعات التي تم تمويلها برأس المال على هذا النحو قد فقدت هذه الأموال أو حققت معدلات منخفضة. وهكذا أضاعت الدولة بصفقتها المالكة، هذه الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى نمو بطيء عما كان عليه الحال لو أتبع أسلوب مخالف.

ولقد استخدمت الدولة المشروعات المملوكة لها لإيجاد وظائف ودفع أجور، ووظائف تتعلق بأمن الدولة وهي وظائف ذات مرتبة عالية يتوق إليها الإيرانيون. ونتيجة لذلك، فإن المشروعات التي تمتلكها الدولة تزيد فيها العمالة زيادة كبيرة.

المؤسسات الخيرية

ليست كل الممتلكات التي نزع ملكيتها قد آلت إلى الدولة. فالمنظمات التي تسمى "بونبادز" وأقيمت بعد ثورة ١٩٧٩ من أجل الحفاظ على التوجهات الأيديولوجية للدولة الإسلامية، وتوزيع المال على الفقراء وعلى السكان من أهل الريف قد حظيت هي الأخرى بنصيب كبير منها.

وقد منحت أصولاً تم الاستيلاء عليها من الأسرة الملكية، والصفوة التي تم نفيها، وبعض الأصول التي تم تأميمها. ورغم أن هذه "البونبادز" تعمل لصالح المحرومين، فإن هذه المؤسسات تزاول عملها وكأنها شبه دولة متناثرة في البلاد.

وكان صندوق النقد الدولي قد اقترح أن تصبح أكبر هذه المؤسسات (صندوق المهضومين) بمثابة شركة قابضة بأكثر من كونها صندوقاً لرعاية المحرومين. وتنشط مؤسسات "البونبادز" هذه في مجال الصناعة والزراعة. ورغم عدم مسئولية هذه المؤسسات أمام الحكومة (أو أي إمري سوى رجال الدين الذين يشكلون مجالس إدارتها)، فهذه "البونبادز" تستفيد من مبالغ ضخمة من الإعانات سواء صراحة أو ضمناً، بما في ذلك السلف المعانة وحق الدخول إلى واردات تتلقى الإعانة.

وأثناء فترة رئاسة محمد خاتمي حدثت مجموعة من التغيرات في السياسة الاقتصادية لإيجاد نوع من التفرقة بين المشروعات المملوكة للدولة، وبين البونبادز والقطاع الخاص. ورغم أن الوصول إلى المدخلات المعانة قد تم تحجيمها، فإن البونبادز لا تزال تتمتع بدخول تفضيلي إلى السلف.

القطاع الخاص. البازاريس Bazaaris، ورجال الصناعة

والمشروعات الصغيرة

يتألف القطاع الخاص في إيران من ثلاثة مجموعات هي: "البازاريس" Bazaaris، وهم رجال الأعمال، وعائلاتهم الذين يتعاملون في تجارة الجملة، والتجزئة، والنقل. وبعض هذه العائلات لهم جذور قديمة، خصوصاً في مدن مثل شيراز وأصفهان. وفي بعض الأحيان نجد أن للبازاريس هؤلاء صلة وثيقة، مالية وسياسية، مع القيادة الدينية.

أما المجموعة الثانية وهم رجال الصناعة، فتتكون من المنظمين الذين انسحبوا من مجموعات "البازاريس" إلى أعمال أخرى مختلفة، تشمل التصنيع والتجارة وخدمات التمويل. درجة الاختلاف بينهم وبين البازاريس في المقام الأول تأتي من نوعية القطاع الذي يشتغلون فيه. وأما المجموعة الثالثة فهم رجال الأعمال من ذوي النطاق الضيق في تعاملاتهم التجارية، وغالبية القوة العاملة الإيرانية تعمل في المشروعات التجارية الصغيرة أو لدى أصحاب الملكية الخاصة. وكثير من المنظمين entrepreneurs من الفقراء، يعتمدون على أنفسهم وعلى عائلاتهم لإدارة أعمالهم.

أما المنظمون الذين حققوا نجاحاً ملموساً، فقد وجدوا من الصعوبة بمكان زيادة حجم عملياتهم وتحويلها إلى كيانات حديثة لأنه من العسير غالباً الحصول على التمويل من البنوك التي تسيطر عليها الدولة، والاستيراد بحرية، وتشغيل العمال أو الاستغناء عنهم.

النمو الاقتصادي

منذ الأزمة النفطية ١٩٩٨-١٩٩٩ نما الاقتصاد الإيراني بسرعة، ففي الفترة الواقعة بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦ ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٤٩ بالمائة بما يمثل متوسطاً سنوياً قدره ٨,٥ بالمائة، وارتفع متوسط مستوى دخل الفرد سنوياً بنسبة ٣,٥ بالمائة. وكانت بعض هذه الزيادة راجعة إلى الطاقة الإنتاجية من النفط، وإلى الزيادة التي حدثت في أسعاره في السوق العالمية. وفي هذه الفترة الواقعة بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦ ارتفعت الطاقة الإنتاجية بنسبة ٣,١٣ بالمائة وهي تمثل زيادة عن ربع الزيادة التي تحققت في إجمالي الناتج المحلي. وكذلك ارتفعت أسعار صادرات النفط الإيراني بمعدل أكثر بسرعة من متوسط ١٦,٨١ دولاراً للبرميل في ١٩٩٩ إلى ٥٩,٩٢ دولاراً في ٢٠٠٦. ونتيجة لهذه الطفرة تضاعف الدخل من صادرات النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف من الفترة بين ١٩٩٩-٢٠٠٦.

وعلى الرغم من الارتباط الموجب بين النمو، والتغير في الطاقة الإنتاجية، والصادرات من النفط، فإن التنوع في الاقتصاد الإيراني يمتد إلى ما وراء قطاع الطاقة. فكما تم إيضاحه أعلاه نجد أن الغاز والنفط يمثلان نسبة ٢٣ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي في إيران. فالخدمات تحتل أكبر

القطاعات المساهمة في الطاقة الاقتصادية حيث تبلغ نسبتها ٥٠ بالمائة من الرقم الإجمالي. وتمثل الزراعة والصناعة نسبة ١١, ٢, ١١, ٦ بالمائة على التوالي من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن القطاع الصناعي في إيران يعتبر أكبر قدراً من باقي القطاعات المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فإن إسهام هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي يعتبر صغيراً إذا ما قورن بدول مثل البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك، حيث تمثل قطاعات الصناعة فيها ثلاثة أمثال. نظيرتها بالنسبة لمساهمتها في إيران.

السياسات الاقتصادية

لقد أدركت حكومة خاتمي أهمية تحسين مستوى الإنتاجية لرفع عجلة النمو واستحدثت عدداً من السياسات التي ترمي إلى تحقيق ذلك. فبعد سقوط الشاه، اتخذت الحكومة الثورية خليطاً من السياسات الإسلامية والاشتراكية الشرق أوسطية مما أدى إلى انهيار مستوى الإنتاجية في إيران. وكان أكثر هذه السياسات إضراراً يتعلق بالتجارة الخارجية، وسعر الصرف، والإعانات الممنوحة للمستهلك ممثلاً ذلك في تخفيض الأسعار. ولقد ظل النمو الاقتصادي جامداً بسبب سياسات غير رشيدة في هذه المجالات.

فبعد سقوط الشاه، عمدت الحكومة الإيرانية إلى إيجاد نظام معقد غير كفء بالنسبة لتراخيص الاستيراد فلم يتسنى بموجب هذا النظام استيراد أي شيء دون الحصول على ترخيص من جانب إحدى الوزارات المختصة (الزراعة، الصناعة، ... وهكذا). وهناك السلع فقط المدرجة في قوائم هي التي يتسنى استيرادها، وتلك التي لا تشملها القوائم غير مسموح باستيرادها. وكان أصحاب الخطوة من الشخصيات ورجال الأعمال هم الذين يمنحون هذه التراخيص، وغالباً ما كان يتم ذلك مقابل الرشوة. وأما أولئك الذين ليس لهم صلة وثيقة مع رجال الحكومة فهم محرومون من ذلك، ومن ناحية أخرى نجد الحكومة وقد أعدت نظاماً لسعر الصرف متعدد الدرجات، وأولئك الأفراد من ذوي الخطوة يصرح لهم بشراء سعر صرف بالسعر المميز الرسمي لاستيراد بنود معينة، وخاصة الاستهلاكية منها التي تحظى بالإعانة. وكافة الإيرانيين الآخرين يكون عليهم أن يحصلوا على سعر صرف بسعر السوق، وغالباً ما كان هذا السعر أعلى بخمسة أضعاف عما يكون عليه سعر الصرف الذي تم شراؤه بالسعر الرسمي.

وكانت حكومة خاتمي قد حررت عدداً من القيود التجارية، وقامت بتوحيد سعر الصرف. وفقدت وزارات القطاعات المختلفة حق إصدار تراخيص الاستيراد لغالبية المنتجات وهذه التراخيص تصدر من جانب وزارة التجارة حالياً. وصارت الموافقة دون عائق، مما قلل بشكل كبير

الحوافز وفرص تقديم الرشوة. كما أن القوائم التي كانت تقيد سلعا بعينها قد تم توسيع نطاقها بشكل كبير. وتم إحلال التعريفات محل الحصص على السلع الحساسة بما سمح بنطاق أوسع للمنافسة في الواردات، ومعلوم أن إحلال التعريفات محل الحصص، وأن التخفيض من متوسط معدلات التعريفات هي مستلزمات ضرورية بعضوية منظمة التجارة العالمية، التي تعتبر هدفاً للعضوية فيها من جانب الحكومة الإيرانية. ورغم أن إجراءات الحصول على إذن بالاستيراد أصبح أقل تكلفة، وأقل مشقة للحصول عليه، وأكبر عدالة، فإن إيران لا تزال مع ذلك دولة حمائية بالنسبة للتجارة الخارجية.

وكان أهم سياسة إصلاحية أثناء حكم خاتمي هي توحيد سعر الصرف. وإنتهى نظام تعدد مستويات سعر الصرف في مارس ٢٠٠٢، وبعد ذلك التاريخ تمت العمليات الدولية بسعر موحد. واستطاعت الحكومة عن طريق هذا السعر الموحد أن تساوى بين المستوردين والمتجين. وهذا التوحيد في سعر الصرف ربما يكون قد أدى إلى إضافة ٧ بالمائة إلى الدخل الحقيقي للمنتجات المنزلية بتخفيض تكلفة السلع الأقل حظوة لدى استيرادها بما يسمح للمستوردين الأكثر كفاءة أن يحققوا قدراً من النجاح على حساب المتجين الأقل كفاءة وكذلك المستوردين منهم.

السياسة الاقتصادية في ظل أحمدى نجاد

كما تمت الإشارة سلفاً، فإن حكومة خاتمي قد حققت بعض التقدم تجاه إيجاد اقتصاد إيراني أكثر ملاءمة من خلال التحرر الاقتصادي. وكانت أهم ما حققته توحيد سعر الصرف، وتحرير الواردات، والصادرات بالإضافة على بعض الخصخصة. وعلى أية حال، فهي تركت رفع سعر منتجات النفط المكررة، كما أنها لم تحفض مقدار الإعانات Subsidies على الأغذية والأسمدة. وكنتيجة لذلك، فإن هذه الإعانات الواضحة منها المستترة ابتلعت ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

لقد كان لب الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد هو حماية الفقير، وعاد هو ومستشاروه الاقتصاديون إلى المبادئ الاقتصادية والسياسات التي تبناها القوميون وجماعات الداعين للاشتراكية في السبعينيات. وكان ذلك في صلب السياسات الاقتصادية لإيران عقب الثورة الإسلامية مباشرة: وهي ملكية الدولة، السيطرة على الأسعار، وتقديم الإعانات subsidies، معارضة الاستثمارات الأجنبية. وأثناء حملته الانتخابية، قدم الوعود بإعادة توزيع ثروة النفط الإيرانية، وكبح جماح الأسعار، ورفع مستويات الرواتب الحكومية، وزيادة الفوائد والمزايا التي تقدمها الحكومة للفقراء. ورغم أن أحمدى نجاد معروف عنه أنه متدين محافظ، فإن حملته الانتخابية كانت تركز على الخبز والزبدة بأكثر من تركيزها على

المسائل الثقافية. وتضمنت خطابات الحملة تصريحات على شاكلة: "أن الشعب يفكر في أن العودة إلى القيم الثورية وأنها فقط العودة إلى ارتداء غطاء الرأس، لكن المشكلة الحقيقية للبلاد هي التوظيف، والإسكان، وليست فقط ماذا نلبس". ودعا إلى زيادة الدخل بالنسبة للعمال من ذوى الدخل المنخفضة، وإحكام سيطرة الدولة على صناعة النفط: "وضع الدخل من النفط على موائد الشعب". وهاجم بشدة صور الفساد والمستثمرين الأجانب قائلا: "سوف أقطع دابر المافيا والفئات التي تحكم قبضتها على نفطنا، وسوف ألزم حياتي بهذا". وقال: "إن الشعب ينبغي أن يعرف نصيبه من أموال النفط في حياته اليومية".

غير أن أحمدى نجاد قد أطلق بعض التصريحات الأكثر تصالحا فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة منذ انتخابه فقد قال: "إن واحدة من أساسيات سياستنا الاقتصادية هي التوسع في الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية. إننا سوف نستخدم على وجه الخصوص خدمات أعزائنا الإيرانيين الذين يعيشون حالياً في الخارج ممن لديهم الاستعداد في أن يشاركوا في تنمية بلادهم... إن سوق الأسهم سوف يجرى تشجيعها لا محالة، ولكن ينبغي أن تكون هناك بعض الإصلاحات".

ولقد تعهد أيضاً بمواصلة كثير من إصلاحات خاتمي بما في ذلك مزيد من تخفيض التعريفات، وكذلك خصخصة المشروعات الحكومية. وعلى أية حال، فإن الأفعال يعلو صوته على صوت الكلمات. فقد تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الضارة أثناء حكمه، بما في ذلك إجباره للبنك المركزي على تخفيض سعر الفائدة في وقت كان التضخم فيه متصاعداً وتخصيص سلف للشركات ذات الخطوة، واللجوء إلى تخصيص حصص من النفط، وليس بالأحرى تخفيض الإعانات الممنوحة لأسعار النفط، والاستغناء عن خدمات صناع السياسات الاقتصادية الأكفاء مثل محافظ البنك المركزي، ووزير البترول. وصارت الخصخصة الجديدة من ثم بمثابة مكافأة لمساندى النظام. وباختصار، فإن السياسة الاقتصادية في إيران قد رجعت إلى الوراء في ظل أحمدى نجاد.

نواحي الضعف في السياسة الاقتصادية

على الرغم مما أجرى من إصلاحات، فإن الاقتصاد الإيراني ظل جامداً، بسبب التشوهات الحادة التي أملت به. وكانت السياسات الحكومية ترمى إلى دعم الصناعات المحلية من خلال حماية الواردات. لكن هذه السياسات أتت بنتائج عكسية، نظراً لعدم كفاءة المنتجين المحليين الذين أثبتوا عدم قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية. وهذه السياسات أدت من ناحية أخرى إلى أن تجعل البلاد أكثر اعتماداً على النفط سواء بالنسبة للصادرات أو للدخل من الضرائب. كذلك أدى التحكم في أسعار الجازولين، وبقية الوقود الآخر

إلى زيادة الطلب زيادة اصطناعية، وكذلك الحال بالنسبة للواردات، مما أدى إلى إرهاب الميزانية، فضلاً عن تبديد الموارد. كذلك نجد أن الإعانات التي تقدم للغذاء قد أدت إلى عدم تشجيع زراعة وإنتاج المنتجات الغذائية المنافسة. ومن ناحية أخرى، فإن عدم كفاءة النظام المالي الحكومي حينها تكون أسعار النفط مرتفعة ويكون مستوى الصادرات عالياً قد زاد من حدة الأزمة الاقتصادية.

وليس من المحتمل فيما يبدو أن تتبع حكومة أحمدى نجاد تدابير في سياستها الاقتصادية تؤدي إلى تحرير الاقتصاد الإيراني، ومن ثم تحسين مستوى نمو الإنتاجية، ومستويات المعيشة. لقد كانت حملة أحمدى نجاد الانتخابية تتضمن وعوداً بمد نطاق النظام القائم من الإعانات ودعم الدخل. وفي ظل حكمه، فإن من المحتمل أن تستمر الحكومة الإيرانية في هذه السياسات الاقتصادية غير الرشيدة، كما أن الاقتصاد الإيراني سوف يبقى في أغلب الأحوال جامداً.

الفصل السادس

نقاط الضعف الإيرانية وبالنسبة لسياسات الولايات المتحدة

يطرح هذا الفصل بإيجاز نواحي الضعف التي تعترى النظام الإيراني، مع تقييم لردود الفعل بالنسبة للعمل العسكري ضد إيران على الأحوال الاقتصادية والسياسية التي يزاوئ فيها هذا النظام عمله، مع عرض نتيجة ذلك مع مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستعانة بها مع وكزة خفيفة ابتغاء توجيه القيادة الإيرانية نحو سلوك سياسات غير معادية للولايات المتحدة عن طريق دعم التغيرات في المجتمع الإيراني، على افتراض أن العمل العسكري يمكن تجنبه.

نقاط الضعف:

نظراً لقدرة النظام الحاكم الإيراني على التوسط بين مختلف القوى السياسية، وللأهمية التي يوليها للأشكال الديمقراطية، فقد تمكن النظام من تخفيف الضغوط السياسية لتغيير النظام القائم والذي تم تأسيسه عبر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وكذلك بالسماح بإجراء انتخابات، في حين يتم انتقاء العناصر السياسية، والقبض على معارضي النظام، وقمع أية تظاهرات تمكنت الحكومة الإيرانية من تفادي حدوث انتفاضات ذات مستوى خطير. وفي هذا الظرف لم تواجه الحكومة أي تهديد أو انقلاب.

ورغم أن الانشقاقات العنصرية لا تزال قائمة في إيران، إلا أنها لا تؤدي إلى الإطاحة بنظام الحكم. ورغم أن العنصر الفارسي هو العنصر الغالب، والذي يمثل نحو النصف فقط من السكان، فإن الحكومات الإيرانية استطاعت مع ذلك إحراز النجاح في زرع هوية إيرانية في صفوف المواطنين من دون بقية العناصر العرقية الأخرى، وذلك عن طريق التأكيد

على المذهب الشيعي كوسيلة لتوحيد القوى وزرع جذور القومية الإيرانية. ولقد لعبت الحرب الإيرانية - العراقية دوراً مهماً في تعزيز الهوية القومية عبر معظم الجماعات العرقية باستثناء الأكراد. إن تاريخ إيران الطويل، ذلك التاريخ الذي شاركت فيه معظم العناصر العرقية، وبخاصة العنصر الآزري، قد ساهم في وجود هوية إيرانية. ونجد أن الرأي العام يرى أن الضغط الأجنبي لعدم مواصلة البرنامج النووي الإيراني قد أسهم هو أيضاً في رفع مستوى الشعور القومي لأن الدعم الشعبي لبرنامج إيران النووي قد أصبح قوياً. فدعم البرنامج قد تجاوز من ثم التفتت السياسي والجماعات العرقية.

ورغم أن الكثيرين من الإيرانيين غير مقتنعين بهذا النظام السلطوي، فإن المعارضين للنظام الذين تتوافر لديهم الرغبة في استخدام القوة مثل "مجاهدي خلق" قد جرى تجريدهم ونفيهم خارج البلاد.

والنظام السياسي الإيراني ليس له نظير. فالإيرانيون الذين ينادون بالتغيير ربما يكونون أكثر رغبة في تجنب المخاطر إذا ما نمت موجة من الإحباط، أو إذا ما تراءى لهم أن التغيير قد أصبح مهياً للحدوث. فبطء عملية التوظيف، أو هبوط مستوى الدخل، ربما يؤدي إلى زيادة التبرم في أوساط الجماعات التي تتأثر بذلك. فإذا ما خرج الإيرانيون إلى الشوارع، فربما عمدت الحكومة إلى نشر قوات الحرس الثوري، وهي حركة لا تريد الحكومة اللجوء إليها. ولقد استطاعت قوات الأمن تفريق المظاهرات بنجاح في السنوات الأخيرة. وعبر السنوات القليلة القادمة، فإن التغيير السياسي في إيران سوف يحدث في أغلب الظن بطريقة تدريجية كنتيجة للصراع الداخلي، والانتخابات، والمناورة، وأكثر من حدوثه من خلال المواجهة العنيفة.

العواقب المحتملة محلياً في حال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران:

لقد ناقش عدد من المعلقين كيفية استخدام القوة العسكرية لإجبار الحكومة الإيرانية على تغيير سياستها التي تكون مخالفة للمصالح الأمريكية. لكن هذا الفصل يقوم فقط باستخدام تحليل سياسات إيران ومجتمعاتها لتقييم ردود الفعل المحتملة داخل إيران إذا ما قدر للولايات المتحدة استخدام القوة المسلحة ضد ذلك البلد.

المهجوم على المنشآت النووية:

لقد ناقش عدد من المعلقين أو نادوا بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وخاصة منها معامل تخصيب الوقود النووي، وتقول المعلومات أن الولايات المتحدة إذا لم يتسن لها ضرب هذه المعامل، فسوف تقوم إسرائيل بهذه المهمة. فكيف تكون التعقيدات السياسية في إيران لدى قصف هذه المنشآت؟

كما تمت الإشارة سلفاً، فإن الدعم الشعبي لبرنامج إيران النووي يشمل كافة الأطياف السياسية الداخلية. فهناك أغلبية كبيرة من الإيرانيين يعتقدون اعتقاداً جازماً أن لإيران نفس الحق، مثلها مثل كافة الأمم الأخرى في تطوير برنامج نووي للطاقة بما في ذلك إقامة وتشغيل منشآت للتخصيب النووي. فإذا ما قدر قصف هذه المنشآت، فإن الدعم الشعبي بالنسبة للانتقام سوف يتسع مداه. وإذا قدر أيضاً مشاركة الولايات المتحدة في مثل هذا العمل، فإن النظرة الإيجابية الحالية للولايات المتحدة في إيران سوف تأخذ طريقها إلى الأسوأ. فقصف هذه المنشآت، أو الأهداف الأخرى من غير التجهيزات النووية سوف يكون له أثر أكثر سوءاً على الرأي العام الإيراني تجاه الولايات المتحدة. وإذا اتخذت إسرائيل عملاً على هذا النحو، فسوف يكون له كذلك أثر سعي على الرأي العام الإيراني لأن الإيرانيين سوف يرون أن هذا الهجوم الإسرائيلي قد حظى بمباركة الولايات المتحدة، رغم أن ذلك ربما كان أقل إيلاماً عما إذا قامت به الولايات المتحدة.

أما في خارج إيران، فإن أسعار النفط سوف تشتعل، كما أن ثقة المستثمرين في منطقة الخليج، وخاصة الدول الأصغر حجماً التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة سوف يصيبها التدهور. ولربما ردت إيران بإغلاق منافذ تصدير النفط العراقي، بما يعمل على تفاقم المشكلات الاقتصادية في ذلك البلد.

وفي ظل أسعار النفط الحالية، فإن أي هجوم سوف لا يكون في أغلب الظن من شأنه وقف البرنامج النووي الإيراني إذ فسوف يكون باستطاعة الحكومة تمويل إعادة إنشاء المنشآت وأن تستمر في البرنامج الحالي دون حدوث عواقب كبرى.

أن التعقيدات السياسية داخل إيران لقاء أية هجمات أقل وضوحاً على أية حال. لقد تعرض أحمدى نجاد لانتقادات مريرة من جانب السياسيين الآخرين بسبب معاداته للولايات المتحدة. وأية هجمات ربما يجرى النظر إليها بمثابة قصاص يستحقه. كما أن أي هجوم يمكن النظر إليه على أنه يستدعي رد فعل عنيف للانتقام من الولايات المتحدة أو إسرائيل. رد الفعل العسكري الأمريكي للتدخل الإيراني في العراق:

منذ سقوط صدام، أصبحت الحكومة الإيرانية منغمسة في العراق بشكل متزايد. وظلت إيران تحول وتقوم بتدريب الميليشيات الشيعية، كما كانت مصدر المفرقات المهلكة المخترعة لتوها. كذلك قامت بتمويل ودعم الأحزاب السياسية التي كانت ترى فيها انحيازاً لمصالحها. وهذه المفرقات هي التي كانت تؤدي إلى مقتل الكثيرين من الجنود الأمريكيين ورجال المارينز.

أما المجتمع الإيراني، فقد كان معزولاً تماماً عن العنف

الذي يحدث لدى جارتهم العراق، رغم أن بعض مئات الألوف من الإيرانيين الحجاج لكل من النجف و كربلاء كانوا أهدافاً لقنابل السيارات المفخخة. وفر العراقيون نحو الغرب وليس نحو الشرق، حيث أن العراقيين من السنة قد فروا من بغداد إلى الأردن وسوريا، أما الشيعة الذين تركوا مساكنهم فقد بقوا عادة في داخل العراق.

فإذا اقتصر التدابير الانتقامية من جانب الأمريكيين على العراق، في حملتهم ضد النشاط من الإيرانيين في العراق، فإنه من غير المحتمل من ثم أن يحدث صداه لدى جماهير الشعب الإيراني. إن التدابير الأمريكية المضادة في العراق ضد الأنشطة الإيرانية لا تبدو أنها قد أثرت في الاقتصاد الإيراني. وليس من الواضح كيف أن هذه التدابير قد أثرت على المخابرات الإيرانية أو على النقاش داخل القيادة الإيرانية. وإن الانتكاسات الكبيرة داخل العراق ربما تغري القيادة الإيرانية على التقليل من جهودها المبذولة في هذا السبيل.

وعلى النقيض، فإن الهجمات على إيران ذاتها سوف يولد قدراً كبيراً من الكراهية وليس من المحتمل مع ذلك تغيير السياسة الإيرانية، فالرد الأول من جانب هذه القيادة الإيرانية سوف يكون في أغلب الظن تكثيف الأنشطة المستترة ضد القوات الأمريكية في العراق وفي أي مكان آخر.

فرض الحصار على صادرات النفط الإيراني:

يجري تحميل غالبية النفط الإيراني في جزيرة "الخرج" ويمر كله من خلال مضيق هرمز. وفرض حصار، أو تدمير جزيرة الخرج يسهل أو يعمل على إغلاق مضيق هرمز لشحن النفط الإيراني وهو ما سوف يعوق فعلياً غالبية صادرات النفط الإيراني. والإبقاء على هذا الحصار إلى أن تنصب احتياطات العملة الأجنبية سوف يكون له أثر مدمر على الاقتصاد الإيراني، وعلى مستويات المعيشة الإيرانية. ولذلك فإن تدمير جزيرة "الخرج" سوف يوجه ضربة للاقتصاد الإيراني يمتد أثرها على مدار عدد من السنين.

ونظراً لأن الحصار هو بطبيعته عمل حربي، فإن الحكومة الإيرانية سوف ترد طبقاً لذلك. فالحصار سوف يعمل على تعزيز الدعم الشعبي بالنسبة للنظام، وليس بالأحرى على إضعافه. فأتداء الحرب الإيرانية - العراقية، تدهورت مستويات المعيشة، ومع ذلك فالمعارضة لدخول الحرب قد اختفى صوتها لأن غالبية الإيرانيين انضوا تحت العلم الإيراني.

ومن جهة أخرى، فإن أي حصار سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً شديداً في الأسواق العالمية سواء بسبب نقص المعروض منه، أو بسبب المخاوف حول إمكانية تصاعد الصراع. ومن المرجح أن إيران سوف ترد بالهجوم على حركة ناقلات النفط عبر الخليج (الفارسي). وتبعاً للظروف حينذاك، فإن المنتجين في المناطق المجاورة ربما

ترأى لهم الامتناع عن زيادة طاقتهم الإنتاجية خشية إيران أو المساندة لها. ومن المحتمل أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة ارتفاعاً شديداً في الأسواق العالمية نتيجة الخلل الذي يصيب صادرات النفط من منطقة الخليج إلى دفع الاقتصاد العالمي دفعاً نحو الكساد.

الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة للتأثير على إيران:

تفترض التقديرات للظروف السياسية، والديموغرافية، والاقتصادية على نحو ما سلف بيانه أن النظام الإيراني على المدى القريب من المحتمل أن يتمتع بقدر نسبي من الاستقرار وأن يستطيع مقاومة الضغوط الخارجية لإحداث تغير جذري به. فمن الوجهة السياسية، فإن الرئيس الجديد معاد للأمريكيين، ومعاد كذلك للغرب ويرى في سياسات المواجهة سبيلاً للحصول على الدعم السياسي. كذلك فإن الأقليات العرقية ليست في وضع يجعلها تعارض النظام معارضة ناجحة. كذلك فإن معدلات النمو السكاني قد أصبحت معتدلة. ومن جهة أخرى، فإن أسعار النفط العالمية، والسياسات الاقتصادية الأفضل في أواخر التسعينيات كان من شأنها أن جعلت الاقتصاد الإيراني هو الاقتصاد الأقوى لإيران منذ حكم الشاه.

وفي الجهة المقابلة، نجد أن المجتمع الإيراني في طريقه لكي يصبح أكثر حداثة: فالمستويات التعليمية قد زادت بشكل واضح في هذا الجيل. كما أن المواطنين يشاركون في العملية السياسية: فهم يصوتون ويتوقعون أن تكون حكومتهم مستجيبة لمشكلاتهم. وأما المعلومات فإنها تنساب بحرية أكبر نسبياً، من خلال الإنترنت على الأقل. وتشارك وسائل الإعلام في المناقشات التي تدور حول نطاق واسع من السياسات. كذلك نجد الدخول وقد ارتفعت مستوياتها، كما أن المستهلك أصبح استهلاكه يتحول باتجاه أنماط سائدة في دول أكثر تطوراً. كذلك نجد أن مزيداً من النساء يشاركن في القوة العاملة. وعلى النقيض بالنسبة لعرب الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تحظى بشعبية في إيران.

وأثناء حكومة خاتمي، كان كثير من الإيرانيين وصناع السياسة في الولايات المتحدة يراودهم الأمل في أن تؤدي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى إيران الأكثر انفتاحاً وأكثر ديموقراطية. ورغم أن هذه الآمال لم تتحقق، فإن الاتجاهات طويلة المدى لا تزال تفترض أن بوسع إيران أن تصبح أكثر ديموقراطية.

فإذا ما افترضنا أن الولايات المتحدة تحاول تفادي العمل العسكري ضد إيران، فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه الحكومة الإيرانية بحاجة إلى إعدادها. وهذه الظروف مأخوذة في الحسبان. فالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في إيران تحبذ تحولاً في نهاية المطاف نحو حكومة أكثر ديموقراطية، ونحو اقتصاد أكثر انفتاحاً، وعلاقات أقل

تصادماً مع الولايات المتحدة.

السياسات الرامية للمشاركة مع المجتمع الإيراني

تيسير زيادة التواصل بين الإيرانيين والأمريكيين

بالنظر إلى أن الولايات المتحدة وإيران لا يتبادلان التمثيل الدبلوماسي، فإن البرامج الحكومية الأمريكية التقليدية التي تربط الشعب في إيران مع أولئك في الولايات المتحدة تعتبر معطلة الآن.. وهذه السلسلة ابتداءً من برنامج "فولبرايت" الذي يقوم بتمويل التبادل الأكاديمي إلى برامج لطلبة التعليم الثانوي، ومدرس اللغة الإنجليزية.

ففي بعض البلاد الأخرى كان لهذه البرامج مردودات كبرى. وكثير من الوزارات في الحكومة الجديدة عقب انهيار الشيوعية في وسط وشرق أوروبا كانوا من الدارسين السابقين في منح فولبرايت. والتبادلات القائمة تضم طلاباً في المرحلة الثانوية High Schools في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا - هذه التبادلات أوجدت جماعة من الشبان ذوي "الديناميكية" العالية الذين صار لهم تجربة مع الولايات المتحدة وشعوراً طيباً بالنسبة لها.

وحتى الدول التي للولايات المتحدة علاقات أقل حميمية مثل سوريا قد شاركت في هذه البرامج.

وبمجرد أن يقل هذا التصلب الحالي في إيران، فإن على الولايات المتحدة أن تقوم بتمويل هذه البرامج تمويلًا قوياً والتركيز على تيسير سبل التواصل، خاصة في المجال التعليمي، بين الإيرانيين والأمريكيين.

سياسة الولايات المتحدة الصامتة وتصريحاتها الضمنية حول تغيير النظام

في الظروف الحالية، لا يمكن رؤية تغيير النظام من خلال انتفاضات محلية عنيفة. فالنظام الحالي في إيران مستقر تماماً: فالضغوط الاقتصادية والديموقراطية ليست قوية، ويبدو أن قوات الأمن الداخلي قادرة على التعاطي مع أي قلاقل في مهبها. وفي هذا السياق، فإن سياسة الولايات المتحدة وتصريحاتها حول تغيير النظام أكثر احتمالاً أن تسدى الفائدة لوكالات الحكومة الإيرانية المهتمة بقمع أولئك الذين ينادون بتوسيع نطاق الحريات المدنية. ولذلك فإن تصريحات الولايات المتحدة أجدر بها أن تكون أكثر فاعلية إذا ما ركزت هذه التصريحات على حقوق الإنسان والديموقراطية في إيران، وليس بالأحرى التركيز على تغيير النظام القائم.

عدم تشجيع المجموعات العرقية على معارضة النظام الإيراني عن طريق العنف

رغم أن غالبية أعضاء الأقليات العرقية في إيران لا ترغب في معارضة النظام بطريق العنف، فإن بعض هذه الجماعات تتجه إلى العنف بين فترة وأخرى. وحتى الآن، فإن هذه الأحداث انتهت بالقبض عليهم وطردهم أو بالموت لأولئك المتورطين في ذلك. وعلى حكومة الولايات المتحدة من ثم

عدم تشجيع هذه الأنشطة، أما الحكومة الإيرانية، فقد كررت أنها تمتلك المقدرة والإرادة على الاستعانة بقوات الأمن لديها لسحق المعارضة العنيفة لنظام الحكم.

ومثل هذه المعارضة من شأنها في أغلب الظن أن تزيد من وطأة الأمن والقوى السياسية التي تسيطر الآن على إيران، وليس تغيير النظام.

وفي هذا الخصوص، فيكون على الولايات المتحدة أن تعمل مع الحكومة العراقية على حل "بجاهدي خلق" وذلك بتدبير مأوى لأعضاء هذه المنظمة في دول أخرى بخلاف العراق. وهذه المنظمة لا تمثل في حقيقة الأمر أي تهديد للحكومة الإيرانية، ولكنها تعمل كأداة للدعاية المفيدة للنظام في المناقشات الداخلية حول التهديدات الخارجية. وهذه المنظمة يبدو أنها تستغل أعضاءها استغلالاً سيئاً. فالعمل مع الحكومة الإيرانية لحلها سوف يكون في صالح الولايات المتحدة والعراق.

وينبغي من جهة أخرى بالنسبة لدعم الولايات المتحدة للجماعات العرقية الإيرانية أن ينصب على مساعدتهم على المشاركة الفعالة مع السياسات الإيرانية وليس بالأحرى أن يكونوا أداة لتكرير النظام الإيراني. وفي هذا الصدد، فينبغي كذلك على حكومة الولايات المتحدة استخدام ما لها من أوراق لدى الجماعات الكردية للإقلال من طموحات الأكراد نحو الاستقلال أو الانفصال. فلقد عانى الشعب الكردي من القمع العنيف في كافة البلاد الأربعة التي يقيمون فيها وهي إيران، والعراق، وسوريا، وتركيا.

والمحاولات السابقة من جانب الأكراد الإيرانيين للانفصال أو أن يكونوا أكثر استقلالية باءت بالفشل. والمحاولات في المستقبل لا يحتمل لها أن تكون ناجحة.

دعم جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتشجيع

وجود إدارة اقتصادية أفضل في إيران

نظراً لعدم وجود تبادل دبلوماسي بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية، فإن على الولايات المتحدة أن تعمل من خلال دول أخرى، والمؤسسات الدولية لمتابعة أهدافها السياسية. ولا شك في أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهما أكبر الأثر بالنسبة لأية مؤسسات خارجية على السياسات الاقتصادية الإيرانية في السنوات الأخيرة - وعلى ذلك، فإن على حكومة الولايات المتحدة دعم التفاعل بين كلتا المؤسستين وبين الحكومة الإيرانية، بما في ذلك تمويل سلف يكون من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تحرير السياسات الاقتصادية.

لقد كانت علاقة إيران مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مفروشة بالأشواك، وليس لهما نشاط أو برامج في إيران، لكنها يقومان بتقييم الأداء الاقتصادي والسياسات فيها كجانب من جوانب مسؤولياتها العادية.

وكانت حكومة خاتمي قد بدأت تلقي عدداً من توصيات

صندوق النقد الدولي. ولكن في ظل حكومة أحمدى نجاد، يبدو أن إيران أكثر مقاومة لتلقى توصيات صندوق النقد الدولي حول سياساتها الاقتصادية، رغم أن الحكومة تدعى أنها تبني سياسات ترمى إلى الخصخصة وتخفيض مستوى التضخم وتقليل الإعانات.

لقد عرض البنك الدولي على إيران ٧١٩ مليون دولار بصفة قروض لتحسين شبكة الصرف ومعالجته، وجهود إعادة الإعمار في "بام" (Bam) بعد الزلزال، وإدارة البيئة، والإسكان، والرعاية الصحية. كذلك عرض البنك المساعدات الفنية لإصلاح النظام الإيراني للمعونات. ولقد ناقشت حكومة خاتمي السياسات الاقتصادية، بما في ذلك المعونات الاقتصادية، مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد. ولا يزال للبنك بعض النفوذ بالنسبة للموظفين المدنيين الإيرانيين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية في هذا المجال.

والولايات المتحدة باعتبارها من أكبر أصحاب الأسهم في كلا المؤسسين، يمكنها تشجيع كليهما على المشاركة مع إيران. وبسبب أن أحمدى نجاد لا يستسيغ الأسواق، فإن الحوار الحالي مع إيران ربما يكون أقل فائدة عما كان عليه الحال في ظل خاتمي، ولكن مزيداً من التحرر الاقتصادي سوف يكون ذا فائدة لسياسة الولايات المتحدة عن طريق تآكل السيطرة الحكومية الإيرانية، واتساع الرقعة التي يمكن أن يعمل في نطاقها رجال الأعمال الإيرانيون.

عدم معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية إن وجود اقتصاد إيراني أكثر ليبرالية، وأكثر ديناميكية، هو أمر في صالح الولايات المتحدة. فذلك من شأنه دعم وتطوير الشركات والمؤسسات التي تكون أكثر استقلالاً عن الحكومة. وسوف يطلق حرية مزيد من الشبان الإيرانيين بعيداً عن الاعتماد على النظام بالنسبة للوظائف والحياة العملية. وسوف يؤدي إلى زيادة الدخول الشخصية، لأن نمو القطاع الخاص سوف يكون من شأنه توجيه الموارد إلى جيوب الأفراد وليس بالأحرى إلى الحكومة مما يؤدي إلى اعتمادهم الاقتصادي على الحكومة.

فإذا ظلت الحكومة الإيرانية تطالب بعضويتها في منظمة التجارة العالمية، فلا ينبغي للحكومة الأمريكية أن تعترض طريق العضوية الإيرانية في تلك المنظمة.

ورغم أن الحكومة الأمريكية ربما تقوم باستخدام عضوية

إيران باعتبار ذلك ورقة للمساومة في مفاوضات أخرى، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تستفيد مع ذلك بشكل كبير من وجود إيران التي تكون أكثر انفتاحاً على التجارة العالمية في السلع والخدمات.

إن العضوية في منظمة التجارة العالمية سوف يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للحكومة الإيرانية لفرض حصص للاستيراد وأنظمة لسعر الصرف بما يمكنها من إسداء الفوائد إلى من يساندونها. كذلك فإن العضوية في تلك المنظمة تساعد على ضمان وصول الواردات إلى طبقة رجال الأعمال الإيرانيين مما يساعد على ظهور طبقة مستقلة من هؤلاء.

ولذلك، فإن للحكومة الأمريكية مصلحة قوية من رعاية سوق للعمل مفتوحة وأكثر حيوية في إيران. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تحول بسهولة المراة التي يلعب عليها النظام القائم لدفع الحكومة الإيرانية نحو قرارات من شأنها رعاية مصالحها. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت القبضة القوية للحكومة الإيرانية على سوق العمل يمكن التغلب عليها، فإن قوى الحكومة، و"البونياز" (المؤسسات الخيرية) لمكافحة مؤيديها بالوظائف المميزة سوف تقل، ويصبح الاستقلال والثروة للعوامل الاقتصادية التي ليست في جيوب النظام سوف ترتفع في جيوب أصحاب الكفاءة.

خاتمة

غالباً ما كانت توجه الاتهامات إلى الحكومة الأمريكية بأن نظرتها قصيرة المدى. لكن الولايات المتحدة اتبعت بنجاح سياسات طويلة المدى بقدر كبير من النجاح. ولندكر أربعة منها فقط وهي: سياسة حصار الاتحاد السوفيتي، وإدخال وسط وشرق أوروبا ضمن حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي ودعم التطور الاقتصادي وظهور الديمقراطيات في شرق آسيا، ومنع تعدى كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية.

وفي حالة إيران، فلسوف تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تلعب دورها بعين مفتوحة على المدى الطويل، وأن تتعامل مع الحكومة القائمة، ولكن تقوم كذلك بتشجيع قدر أكبر من المناقشة بين الإيرانيين، ومزيد من الاتصالات والتفاعل بين الإيرانيين والأمريكيين. إن المجتمعات والحكومات يصيها التغيير. فسياسات الحكومة الأمريكية تجاه إيران يمكن أن تساعد على وجود توجهات ذات فائدة، ولكن هذه السياسات سوف تأخذ وقتاً لكي تؤتي ثمارها.

مدخل إلى الثورة الإسلامية (١/٣)

عباس عبيدي ■ آينده (المستقبل) ٢٤/٥/٢٠٠٧

تمهيد

فيما يتعلق بمفهوم الثورة بشكل عام، فإن الأطر أو الأبعاد النظرية لتحليل هذا المفهوم من الممكن أن تتسع لتشمل دوائر كثيرة ومتعددة ومجالات واسعة، لكننا في هذا البحث لسنا بصدد طرح ومناقشة مفهوم الثورة بشكل عام أو تحليل هذا المفهوم، بل سنحاول وبشكل مختصر مناقشة وبحث العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، ولهذا السبب سوف نتناول في هذه الدراسة تلك النظريات والمفاهيم المتعلقة بالثورة الإيرانية فقط وأسباب قيامها، وبشكل محدود حول خصائص هذه الثورة واستراتيجيتها والتحدى الذي واجهته والذي تمثل في نظام الشاه السابق والنظام الملكي الشاهنشاهي، ودور الإمام الخميني، والنهج الذي كان يتبعه الشاه، والتبعية للغرب، وغيرها من النواحي المتعلقة بهذه الثورة.

وهذا البحث الذي نمهد له هنا، هو بالطبع بحث وصفي بحث، ولا يحتاج إلى طرح الأبعاد النظرية حول تلك المفاهيم الشائعة في الأبحاث والدراسات الاجتماعية بشكل عام، ونحن إذ نمهد بهذه المقدمة إنما نهدف إلى تنبيه ذهن القارئ للدخول إلى موضوع هذا البحث بذهنية أكثر ملائمة وأكثر تفهماً لموضوعه.

المصطلحات المفتاح في الدراسة:

العوائد النفطية، استراتيجية الثورة، التبعية، المؤسسات

الدينية، التحولات والتطورات الاجتماعية الاقتصادية. لكي يتسنى لنا إدراك حقيقة ما حدث في عام ١٩٧٩م وهو العام الذي قامت فيه الثورة الإيرانية، لابد لنا من أن نبحت ونناقش تلك التطورات والتغيرات التي حدثت في بنية النظام والبنية الاجتماعية في المجتمع الإيراني، وبنية التيار الديني خلال الفترة التي تلت العام الميلادي ١٩٥٣م، وذلك حتى ندرك من خلالها وبشكل واضح نسبياً كنه هذه الثورة وتفهم بوضوح مطالب الإمام الخميني بوصفه زعيم هذه الثورة ومرشدتها الأول.

ففي كافة التحليلات والدراسات التي تدور حول الثورة الإسلامية نواجه دائماً إشكالية تتمثل في أن أصحاب الرأي والمفكرين والمحللين السياسيين يحاولون -كما تعودوا من قبل- تحليل هذا الحدث (الثورة الإسلامية الإيرانية) وتقييمه داخل أطر النظريات الكلاسيكية التقليدية ولهذا السبب لا يستطيعون إدراك حقيقة هذه الثورة أو الوصول إلى واقعها وكنهها الحقيقي المتجذر في المجتمع الإيراني والشخصية الإيرانية، وهذه الإشكالية تحدث عنها البعض داخل إيران مثل محسن ميلاني "حيث قال: إن كثيراً من النظريات والاقتراضات ذات الرؤية المحدودة (في إشارة إلى النماذج الغربية للتنمية والنموذج الماركسي) قد تركت آثارها على الدراسات الإيرانية، فعلى سبيل المثال نجد "جيمي بيل" في عام ١٩٧٢ قد ضم صوته لصوت كثير

المبيعات والمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران (مليون دولار)

السنة	المبيعات	مساعدات	المجموع
١٩٦٥	صفر	٤٩,١	٤٩,١
١٩٧٠	١٢٨,٧	٠,٥	١٢٩,٢
١٩٧٥	١٠٠٦	صفر	١٠٠٦
١٩٧٧	٢٤٢٥	صفر	٢٤٢٥
١٩٧٨	١٩٠٧	صفر	١٩٠٧
١٩٧٩	٩٢٥	صفر	٩٢٥

المصدر: استمبل، ١٣٧٧، ص ١٠٢.

عدد الأمريكيين المقيمين في إيران

السنة	العدد
١٩٧١	٩٠٨٧
١٩٧٥	١٩١٣٤
١٩٧٧	٤٢١٤٥
١٩٧٨	٥٣٩٤١

المصدر: نفسه، ص ١١١.

من الواضح أن هذه الأرقام تشير وتثبت هذا التحول والتنامي المتسارع في تبعية إيران للولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينيات، هذا التحول السريع في التبعية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة جاء كنتيجة لتبعية أخرى لإيران وهي تبعية واعتمادها على دخل البترول والدخول النفطية، وتسببت هذه التبعية الأخيرة في ظهور آثار وأعراض خاصة بها هي الأخرى.

ويوضح «كاتوزيان» هذه الحقيقة بقوله: مع اعتماد أى بلد ما على دخل البترول تصبح سياسة التنمية الاقتصادية في هذا البلد قائمة على الأنشطة الرأسمالية ومع عدم وجود أو قلة النظم والمؤسسات الداخلية التى تحتاجها مثل هذه الأنشطة، ومنها ضرورة توفر القوى والعناصر العاملة الماهرة المدربة، ومع توفير هذه القوى من الخارج، فإن هذا يشيع، في حالة دولة مثل إيران، اعتقاداً بأن الدولة قد سقطت في أيدي القوى الغربية.

(كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ١٠٥).

وتأسيساً على هذا يمكن القول بأن تبعية النظام السابق للولايات المتحدة الأمريكية قد أدت بشكل ما إلى إضعاف هذا النظام في الداخل أيضاً، لأن الشاه كان يتصور أنه يتمتع بنوع من الحصانة بسبب هذه التبعية لكنه تغافل عن كل ما أثارته هذه الحقيقة من حساسيات واعتراضات في الداخل الإيراني، كما أن المشكلة الأخرى التى نجمت عن هذه التبعية ظهرت بشكل واضح عندما أصبح وضع الشاه مرتبطاً بشدة بالتغيرات السياسية داخل الولايات المتحدة،

من الخبراء والمحللين الآخرين وأعلن أن الطبقة الوسطى تمثل أعظم تهديد يواجهه النظام البهلوى في إيران، وقد جرت العادة على اعتبار اليساريين والجماعات الوطنية بمثابة المحرك الأول والعامل الأساسى والفاعل الرئيسى لإحداث التغيرات الثورية في إيران، إذ نادراً ما يعد الإسلام كقوة سياسية فاعلة ومحركة. (ميلانى، ١٣٨١ هـ. ش / ٢٠٠٣ م ص ٤١ و ٤٢). إلا أننا وجدنا بعضاً من أصحاب الرأى والمحللين السياسيين، من أمثال "اسكاتشيل" قد اضطروا في تحليلاتهم للثورة الإيرانية إلى العدول والتراجع عن قواعد التحليل التقليدية المتبعة، حيث أخرجوا هذه الثورة بوصفها حالة فردية، من قائمة النظريات الكلاسيكية التقليدية، وبناء على ذلك فإن هناك محاولات تبذل بالفعل لدراسة وبحث أبعاد الثورة الإسلامية، بعيداً عن النماذج النظرية المهيمنة في تحليل الثورات بشكل عام. لكن هذه المحاولات لا تنطرق إلى هذه الأبعاد إلا في حدود ضيقة. وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي:

١- التبعية.

إن تبعية النظام الإيراني السابق كانت ذات شقين مؤثرين غاية التأثير في المصير الذى آل إليه هذا النظام، والشق الأول من هذه التبعية هو التبعية للغرب (بشكل عام) وللولايات المتحدة الأمريكية (بشكل خاص). هذه التبعية التى أخذت تزداد يوماً بعد يوم بعد وقوع انقلاب (٢٨ مرداد) ١٣٣٢ هـ. س / ١٧ أغسطس ١٩٥٣ م، وصلت خلال السنوات التى سبقت الثورة الإسلامية إلى درجة بات معها المسئولون الأمريكيون يرونها تبعية خطيرة في حد ذاتها. هذه التبعية يصفها "كودى" ويقول: إن أول تطور وتحول حدث بعد انقلاب (٢٨ مرداد) ١٣٣٢ هـ. ش، ومازال محتفظاً بأهميته طوال ٢٥ عاماً من الحكم الديكتاتورى للشاه، تمثل في أن الولايات المتحدة التى كانت خلال السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تشارك مع الإنجليز في أمر السيطرة على إيران وبسط النفوذ عليها، قد تحولت الآن إلى قوة خارجية تبسط نفوذها وتحكمها بشكل كامل على إيران.

ويرى "كودى" أيضاً أن التحول الثانى الأساسى كان مرتبطاً بالتحول الأول، وذلك لأن تدخل الولايات المتحدة ومشاركتها في إسقاط مصدق وحايته المستمرة لحكومة الشاه قد قضى على أى أمل في إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد وحماية فكرة إقامة حكومة أكثر شعبية وديمقراطية في إيران.

وقد وصل مسار هذه التبعية إلى أقصى حد له خلال عقد السبعينيات، ويكفى لكى ندرك ذلك، أن نلقى نظرة على مسار تطور وتحول التعداد والأرقام الخاصة بالصفقات العسكرية بين الطرفين، وكذلك لتعداد الأمريكيين المقيمين في إيران خلال هذه الفترة.

فعندما فاز «جيمي كارتر» في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وقع الشاه رغماً عنه تحت تأثير هذا التغيير، واضطر لتغيير سياسته الداخلية. بينما لو لم يكن لديه مثل هذه التبعية لكانت القضية قد نحت معه منحى آخر.

أما التبعية الخطيرة الأخرى التي أضرت بنظام الشاه، فقد تمثلت في اعتماد هذا النظام بشكل أساسي على الدخل النفطي، إذ اعتمد هذا النظام على الدخل البترولي بشكل خطير وخاصة خلال العقد الأخير من حكم هذا النظام، حيث لعبت الدخول البترولية دوراً بارزاً خلال هذا العقد. وهذه التبعية الأخيرة أدت كذلك إلى اشتداد وتنامي التبعية الأولى.

الدخول النفطي ونسبتها في بنية الإنتاج والميزانية في نظام الشاه.

سنة التقييم	(دخل النفط) مليار دولار	نسبة دخل النفط إلى الدخل العام	نسبة إلى إجمالي الدخل القومي
١٩٥٩ م	٢٩ مليار دولار	-	٩,٧٪
١٩٦٣ م	٤٣,٧ مليار دولار	٤٧,٧٪	١٢,٠٪
١٩٦٧ م	٨٦,٩ مليار دولار	٤٤,١٪	١٥,٩٪
١٩٧١ م	١٩٧,١ مليار دولار	٥٧,٥٪	٢١,٦٪
١٩٧٥ م	١٢٦٤,٧ مليار دولار	٧٧,١٪	٣٨,٣٪
١٩٧٧ م	١٦١٩,٧ مليار دولار	٧٢,٥٪	٣١,٣٪

المصدر: هيئة التخطيط والميزانية الإيرانية ١٣٧٣ هـ ش.

يلاحظ من الأرقام السابقة أنه مع مرور الوقت كان نصيب النفط والدخول التي يحققها في زيادة متسارعة مستمرة. وقد تسبب الاعتماد على النفط وعلى دخوله الكبيرة في أن يسود المجتمع الإيراني ويتحكم فيه نظام استغلالي استنزافي بنوع ما، وهذا النوع من الأنظمة، يرى كثير من المحللين أنه يحمل ثلاثة وجوه تتصل بعضها ببعض، فوجهه الأول أو صورته الأولى تتمثل في كونه نوع خاص من الدخل يعتمد في الأساس على استنزاف، ووجهه الثاني يتمثل في الأسلوب الخاص في استهلاك هذا الدخل والذي يشمل عملياً مختلف القطاعات، أما وجهه الثالث فيتمثل في الذهنية والعقلية المرافقة للوجهين السابقين فهي لن تكون إلا عقلية استهلاكية تتنافى وتعارض مع العقلية الإنتاجية. (جابري، ١٣٨٤ هـ ش، ص ٧٣).

هذه العقلية الاستهلاكية كانت واضحة تماماً وبشكل جيد في قرارات الشاه وتصرفاته، كما أن كافة الاستراتيجيات التنموية التي وصفت خلال العقد الذي انتهى بالثورة الإيرانية كانت متأثرة بشدة بالدخول النفطي وبالذهنية والعقلية المترافقة معها والمصاحبة لها. وبشكل أكثر دقة يمكننا أن نقول أن عمليات التنمية في إيران كانت مرتبطة بالدخول النفطي، لأنه بما أن الدولة والحكومة كانت هي المالك والمتلقى الأوحده للدخول النفطي وهي كذلك المتصرف فيها والمنفق لها فإن جميع السياسات الاقتصادية

والتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل استراتيجية التنمية، وإنفاق القطاع العام والقطاع الخاص، واستثمارات القطاع العام والقطاع الخاص، والتقنية المختارة، وتوزيع الدخل، وتغيير البنية، ومنظومة العمل والأجور، وقيمة التضخم وغير ذلك - كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدخول النفطي وقيمة التكلفة في هذه الدخول. (كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ص ١٠٣ و ١٠٤).

ومما لا شك فيه أنه كان يوجد في ذلك الوقت بعض المتفائلين الذين كانوا يتصورون ويتخيلون أن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سوف يكون في النهاية تمهيداً لتحقيق التحول الديمقراطي، إلا أن «هانتنجتون» يقول في معرض نقده لهذا الرأي، وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية القائمة والمعتمدة على

الدخول النفطي: «أعتقد البعض أن ازدياد الدخل البترولي في إيران سوف يؤدي بمرور الوقت إلى تحقيق تحول ديمقراطي في

البنية السياسية، إلا أنه من الواضح أن ازدياد الدخل هذا عندما يكون من بيع البترول (أو أي مصادر طبيعية أخرى) فإنه لن تكون له مثل هذه الخاصية أو الميزة، حيث أن الدخل البترولي هذه تعود إلى الدولة وإلى الحكومة. ونتيجة لذلك تزداد القوة البيروقراطية للحكومة لأنها سوف تتخلص من احتياجها للحصول على ضرائب جديدة، وتكون في غنى عنها بل وتعمل حتى على تخفيض ما هو موجود من ضرائب مفروضة. وفضلاً عن هذا سوف لا تجد الحكومة أي حاجة لديها لوضع ضرائب على الاحتياجات الضرورية لكافة أفراد الشعب في الدولة التي تحكمها. وكلما انخفضت نسبة ومستوى الضرائب فإن مستوى اعتراض الشعب وكافة أفرادها يقل وينخفض بنفس مستوى ومعدل انخفاض الضرائب. وهناك مقولة سياسية تقول: «لا يوجد أي ضرائب ليس عليها اعتراض» (هانتنجتون، ١٣٧٣، ص ٧٥) ومن الطبيعي أن مثل هذا الوضع قد أدى إلى تراخي الشعب وقطع وانعدام العلاقة التفاعلية والجدلية بينه وبين الحكومة - وهي العلاقة اللازمة لتحقيق التحول الديمقراطي - لم يسفر هذا الوضع عن تحقيق ذلك التوقع المأمول.

وهناك موضوع مهم آخر من الممكن أن يرد إلى الذهن، وهو السؤال عن السبب والعللة في عزوف الشعب وسخطه على نظام لم يكن يعتمد على جمع الضرائب وجبايتها، يرى البعض أن السبب في ذلك هو أن هذه الأنظمة من المحتمل

أن تعمل فعلاً على تقليل السخط والغضب الجماهيري بسبب اعتمادها بشكل ضعيف على القاعدة الشعبية الممولة للضرائب إلا أن هذا السخط يتحقق ويزداد وربما يظهر بشكل انفجاري لسببين، أولهما أن مثل هذه الأنظمة تتعامل مع الشعب ومختلف أفراد الأمة، وجماهيرها باحتقار بالغ بسبب استغنائها عن هذه الجماهير تماماً، وهنا يصبح هذا الاحتقار مؤكداً للسخط وعدم الرضا. والسبب الثاني يتمثل في أن مثل هذه الدخول ليست ثابتة وليست دائمة، فعندما يعثرها نقصان، يزداد ضغط الحكومة على الشعب مما يؤدي إلى ظهور حالة من السخط والغضب بشكل انفجاري فجائي.

بشكل عام يمكننا أن نقول بأن الدخول النفطية قد تركت آثارها التخريبية في ميزانية الدولة. فمن ناحية عملت هذه الدخول على عدم تكون وتشكيل المجتمع المدني وخاصة الطبقة الوسطى، ومن ناحية أخرى أدت إلى حدوث تناقض ومواجهة بين التحديث الاقتصادي والسياسي، وارتفاع مستوى التوقعات العامة، والتبعية للسوق العالمية وتوجيه الاقتصاد من الخارج، وازدياد الفروق الطبقة من ناحية وتضخم الدولة، وانعدام التصنيع والإنتاج وعدم التشغيل من ناحية أخرى، حيث يرى «فوران» أن وجود الدخول النفطية إلى جانب آلة القمع الضخمة، والبيروقراطية القمعية المتحكمة والنظام الحزبي كان يمثل واحداً من النظم والقواعد والمؤسسات الديكتاتورية في الملكية البهلوية، ويمكننا أن ندرك أهمية هذه الدخول البترولية عندما نعلم أن دخل إيران من النفط في عام ١٩٤٣م لم يتعدى ٢٢,٥ مليون دولار، أما في السنوات التي انتهت بنهاية الحكم البهلوي فقد ارتفع معدل هذا الدخل إلى ألف ضعف حيث وصل دخل إيران من النفط في سنة ١٩٧٧م إلى ٢٠ مليار دولار. (فوران، ١٣٧٧، ص ص ٤٦٢، ٤٦٣).

في هذه السنة مثل النفط نسبة ٣٨٪ من الدخل القومي العام لإيران، ٧٧٪ من الدخل الحكومي، ٨٧٪ من دخل النقد الأجنبي لإيران. من هذا يتضح أن إيران كانت تابعة للدخول النفطية بالمعنى الحقيقي لكلمة التبعية، كما كان الاقتصاد الإيراني أيضاً تابِعاً للدولة إلى حد كبير. (نفسه، ص ٤٦٤).

وبشكل عام وبسبب هذه التبعية الثنائية (للنفط وللغرب وأمريكا) أحس الشاه بعدم حاجته إلى الشعب الذي يحكمه، وأخذ يتعد يوماً بعد يوم عن البنى الداخلية والأسس النفسية للمجتمع الإيراني وجماهير الشعب الإيراني، وأصبح الشاه بذلك أكثر ديكتاتورية وأكثر استبداداً، ومحاوّل الدكتور (كاتوزيان) أن يوضح آلية وتدرج هذا التحول بشكل أكثر بطرحه نوعاً من التقسيم للخمس وعشرين سنة الأخيرة من حكم النظام البهلوي أي الفترة (١٩٥٣: ١٩٧٨م) حيث يشرح ذلك بقوله: بشكل عام يطلق على الفترة من سنة ١٩٥٣ إلى ١٩٧٨ - أي منذ الانقلاب حتى بداية الثورة الإيرانية -

الفترة الديكتاتورية أو فترة الحكم الاستبدادي، إلا أنه في الواقع يجب أن تقسم هذه الفترة إلى فترتين أصغر، الأولى من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٣م حيث كان الحكم الإيراني فيها يتحول إلى حكم ديكتاتوري أو حكم تسلطي قوى بشكل واضح، أما الفترة الثانية فهي تبدأ من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٧٨م، حيث أصبح للحكم فيها صبغة فردية استبدادية بشكل كامل. ففي العشر سنوات الأولى وهي التي تلت انقلاب مصدق لم يكن فيها أي وجود للديموقراطية ولم تكن الفوضى السياسية هي المتحكمة بعد، بل ظهر في هذه الفترة شكل محدود من حكم القانون والدستور. وكان المجلس النيابي - رغم أنه لم يكن منتخبا بانتخابات حرة من قبل الشعب - لا يزال يمثل الكثير من قطاعات المجتمع الإيراني، ولا يزال يتمتع بسلطات محدودة. وكان لا يزال هناك بعض مظاهر الحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية النقاش العام. وكان السبب في ذلك كله هو أن النظام الحاكم كان لا يزال يستند إلى قاعدة اجتماعية مركبة من ملاك الأراضي والمؤسسة الدينية وكبار الموظفين في الدولة، والغالبية العظمى في قطاع صغير، لكنه في نمو مطرد، وهو طبقة التجار الجدد... (وفي الفترة الثانية) أصبح للحكم في إيران طبيعة فردية واستبدادية بشكل أكثر، وحلت حكومة الفرد محل الديكتاتورية العادية، وطبقاً للسنن التاريخية، ومنها الفترة الثانية في حكومة رضا شاه، صارت الحكومة فاقدة لأي نوع من القاعدة الشعبية والاجتماعية ومنفصلة عنها تماماً حتى رغم الواقع الذي يشير إلى أن الطفرات الضخمة التي حدثت في الدخول النفطية ساعدت في ازدياد أعداد الجماعات المرتبطة بالحكومة والدولة والتابعة لها - (كاتوزيان، ١٣٨٠، ص ص ٢٠٢، ٢٠٣) - وهكذا أدت التبعية للنفط والغرب إلى استغناء الحكومة والدولة واستقلالها بشكل تام وكامل عن الشعب بل وحتى عن مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الإيراني.

٢- التطورات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية

إن تناول كافة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت خلال الفترة التي سبقت قيام الثورة الإسلامية يحتاج إلى بحث تفصيلي منفصل، إلا أن بعض أبعاد هذه التحولات لها أهمية كبيرة في فهم وإدراك القضايا والمسائل الاجتماعية والاقتصادية التي انتهت بقيام الثورة.

فخلال السنوات بين ١٩٥٩، ١٩٧٧ ارتفع الناتج القومي المحلي الإيراني بقيمة ستة أضعاف، وهذه الزيادة تبلغ بالقيمة العالمية ١٧,٥ ضعف. إلا أنه خلال نفس هذه المدة ارتفع معدل الإنفاق الحكومي إلى ٤١ ضعف وارتفعت ميزانية الإنفاق الحكومي على العمران والتعمير والبنية الأساسية إلى ٦٥ ضعف، وهذا في حد ذاته يشير بوضوح إلى تضخم الحكومة والدولة، كما أنه أدى في الوقت ذاته إلى تضخم واتساع الطبقة المتوسطة الجديدة التي كانت قد بدأت في الظهور قبل عدة

عقود. وهى الطبقة التى بدأت فى الظهور إلى الوجود كنتيجة لظاهرة التحديث والعصرية، وهى الطبقة التى يشكل المجتمع التنويرى المثقف النواة الأصلية والأساسية لها.

وكان من أحد آثار ومظاهر ازدياد الدخول النفطية أن تم التوسع فى التعليم عما كان عليه من قبل، ورغم أن إيران كانت مع نهاية النظام السابق لا تزال فى وضع متردى بالنسبة للتعليم (٤٧٪ متعلمين)، إلا أن التوسع فى التعليم الثانوى والجامعى وتحوله إلى المجانية قد أدى إلى تواجده عناصر وجماعات جديدة فى النظام التعليمى والتعليم العالى الإيرانى، مما كان له تبعاته الخاصة على الأحداث والوقائع التى تزامنت مع قيام الثورة وقبل بروز هذه الأحداث والوقائع.

وقد أدى النمو السكانى الذى حدث فى إيران إلى إحداث تغيير فى البنية العمرية للشعب الإيرانى، إلى درجة أن النسبة المتوية التى تشكلها الفئات العمرية الشابة وصغيرة السن قد ازدادت بالنسبة للمجتمع ككل، من ناحية أخرى تركزت هذه الزيادة السكانية عموماً فى المدن إلى درجة أن سكان المدن حققوا زيادة بنسبة حوالى ٦٠٪ خلال فترة العشر سنوات السابقة على قيام الثورة، وهذا النمو السكانى تمثل فى الأساس وبشكل رئيسى فى المدن ذات الكثافة السكانية الأكبر. ومن المسلم به أنه فى نفس هذه الفترة حقق سكان القرى والريف تفوقاً عددياً على سكان المدن والحضر. (حيث كان سكان القرى والريف يشكلون نسبة تزيد قليلاً عن ٥٠٪ من إجمالى السكان فى إيران)، وبشكل مجمل يمكن القول بأن وضع المتغيرات الأساسية (التعليم، سكان المدن، البنية العمرية للسكان) كان عند بدايات الثورة فى حالة وصل فيها إلى أقصى تغير له، وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من عدم الاستقرار النسبى فى المجتمع الإيرانى. (راجع: عبدى، جودرزى، ١٣٧٨).

هذه الظروف والعوامل السابقة أدت فى مجموعها إلى بروز ظاهرة ساكن أطراف المدينة وظهور العشوائيات السكانية، وخاصة أن الدخول النفطية ذهبت فى الغالب الأعم إلى جيوب الأغنياء فى المجتمع الإيرانى، وأدى ذلك إلى توزيع غير عادل وغير متساوى فى هذه الدخول، وهذا التباين وعدم التساوى فى الدخول بالقطع كان له أبعاد متعددة، فطبقاً لحسابات وإحصاءات البنك المركزى الإيرانى التى قام بها آنذاك «هاشم يسران» فى نفس هذه الفترة، كان لهذا التباين فى الدخل الأبعاد التالية:

أ - إزداد عدم التساوى فى الدخول وإزداد الفرق بين الدخول فى المناطق الريفية والدخول فى المدن خلال كل السنوات التى استغرقتها هذه الفترة (من سنة ١٩٥٩م إلى ما بعدها).

ب - تم توزيع الدخول فى المدن بتباين وعدم مساواة أكثر عما كان عليه توزيع الدخل فى المناطق الريفية.

ج - ظهور فارق كبير بين تكلفة المعيشة فى القرية والمناطق الريفية وتكلفة المعيشة فى المدن، وقد ازداد هذا الفارق عمقاً وتأثيراً خلال الفترة الزمنية موضع البحث. إلى درجة أن نسبة استهلاك الفرد فى المدينة إلى نسبة استهلاك الفرد فى القرية والمناطق الريفية كانت قد ازدادت من ٢,٢ ضعف فى عام ١٩٦٣م إلى ٣,٢ ضعف فى عام ١٩٧٤.

د. وجود فارق كبير فى مستويات الدخل بين مختلف المناطق الإيرانية (حول بنية وسائل الإعلام ودورها، ١٣٥٦، ص ٣٥٤).

ففى عام ١٩٧٣م كان معدل إنتاج الفرد فى المنطقة الوسطى من إيران يصل إلى حوالى ستة أضعاف إنتاج الفرد فى المناطق الساحلية، بينما كان دخل الفرد فى طهران يزيد عن ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد فى باقى المناطق الإيرانية. (نفس المرجع).

وهذه البنية فى الدخول تسجل نسبة عالية جداً من الفروق وعدم المساواة، حيث سجل معدل الفارق بين هذه الدخول فى عام ١٩٦٨م ما يساوى (٤٧٠١٪). وهذا الرقم رغم أنه فى حد ذاته يدل على وجود فروق ضخمة بين معدلات الدخل الفردى فى مختلف المناطق الإيرانية - إلا أنه وصل فى عام ١٩٧٧م إلى رقم (٥١٤٤٪)، (هيئة الميزانية والتخطيط، ١٣٦٠، ص ١٥) مما يثبت تفاقم واشتداد عدم المساواة حتى فى الدخل بين مختلف أفراد الشعب. فقد ساعدت السياسات الاقتصادية التى اتبعتها نظام الشاه فى تضخيم هذه الفوارق وتشديد عدم المساواة إلى درجة أن باحثاً إحصائياً أثبت أن الإنفاق الحكومى وميزانية الدولة فى عام ١٩٧٣ فى مجالات التعليم والتأمينات الاجتماعية والزراعة والصحة وغيرها من المجالات كانت فى النهاية لصالح الجماعات ذات الدخل العليا فى المجتمع.

إلى درجة أنه على سبيل المثال كان معدل استفادة أدنى المجموعات دخلاً من كافة البرامج التعليمية فى نفس هذه السنة لا يزيد عن (١٩١٣ ريال) طوال العام بينما كان هذا المعدل يصل إلى أكثر من عشرة أضعافه لدى الأسر والجماعات الأسرية فى الفئات التى كانت تسجل أعلى نسبة فى الدخل. (سهراب أتابجان زاده، ١٣٦٠، ص ٢٣). وطبقاً لتقرير لم يتم نشره لدى الإدارة الدولية لشئون العمل، ففى عام ١٩٧٢م أدى هذا التوزيع الغير مناسب والغير عادل لأن يتم ضم إيران إلى قائمة الدول التى بها أكثر معدل لعدم المساواة فى العالم (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٥٥١).

وعندما تجمعت مثل هذه المجموعة من التحولات والتطورات إلى جانب التنمية الغير متوازنة والتى تفتقر إلى التخطيط - التى عمل الشاه عليها - نجم عنها مجموعة من العوارض والتبعات الجدية أصابت المجتمع الإيرانى كله، كان منها نقص المواد الغذائية، والتضخم، وتلوث البيئة،

الاضطرابات والقلق في حياة المدينة، النقص والعجز والتخلف الشديد في البنية التحتية، مثل الطرق وانقطاع التيار الكهربائي وغير ذلك. وكان التضخم هو المشكلة الأكثر بروزاً والمشكلة التي ظهرت أثارها على المجتمع أسرع وأكثر من أى مشكلة أخرى.

فخلال عقد الستينيات كان متوسط حجم التضخم السنوي أقل من ٢٪، أما مع بداية عقد السبعينيات ومنذ عام ١٩٧١م فقد بدأنا نشاهد تنامي هذا التضخم في صورة طفرات لهذه النسبة، بدأت في البداية بنسبة ٥,٥٪ ووصلت بعدها إلى نسبة ٦,٥٪، ووصلت نسبة هذا التضخم في عام ١٩٧٣م إلى ١٣٪، وارتفعت في عام ١٩٧٤م إلى ١٦٪ واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى وصلت إلى ٢٥٪، وهكذا كان التضخم بمثابة نقطة الضعف في نظام الشاه وسياساته، وهو الذي أدى في النهاية إلى أن يقوم هذا النظام برد فعل عملي لإزاء هذه النقطة، حيث بدأ النظام انتهاج سياسة تثبيت الأسعار والتضييق على تجار البازار والبائعين والحرفيين، هذا بينما كانت جذور هذا التضخم تعود إلى حجم التعامل النقدي وحجم التعامل بالنقد الأجنبي الذي سجل ارتفاعاً خلال الفترة بين عامي ١٩٧١م و١٩٧٧م من رقم ٢٩٦ مليار ريال إيراني إلى رقم ٢٠٩٧ مليار ريال ليتضاعف إلى سبعة أضعاف الرقم الذي كان عليه في بداية هذه الفترة (هيئة التخطيط والميزانية، ١٣٧٣، ص ٣٢). ومن ناحية أخرى فإنه عندما قامت حكومة (آموزجار) بإجراءات اقتصادية في عام ١٩٧٧م لوقف هذا التضخم المتنامي، أدت هذه الإجراءات لتهيئة المجال لازدياد نسبة البطالة إلى حجم كبير مما أضاف مشكلة أخرى إلى المشاكل والقضايا السابقة.

وكان الشاه قد حاول جاهداً العمل على إضعاف الطبقة المتوسطة التقليدية بما قام به من تدعيم وتقوية للطبقة الوسطى الجديدة، ولهذا السبب سجلت اعتراضات الطبقة المتوسطة التقليدية ومخالفاتها لنظام الشاه زيادة كبيرة عما كانت عليه في السابق، ولم يستطع الشاه كذلك كسب الطبقة الوسطى الجديدة إلى صفه بسبب سياساته الاقتصادية الخاطئة وكذلك المشاكل التي سبق ذكرها، وأيضاً بسبب غياب التنمية السياسية الكافية واللازمة. ومن ناحية أخرى أصبحت الطبقة العليا في المجتمع الإيراني في حالة من عدم الثقة وسوء الظن في شخص الشاه، وكان السبب في ذلك أن الشاه عندما وجد نفسه في مواجهة مع الغلاء وارتفاع الأسعار، قام بمحاولة لإرضاء الرأي العام، حيث أقدم على اعتقال كثير من أفراد هذه الطبقة التي كانت تسمى بـ (الإقطاع الصناعي) وأفراد من كبار التجار ورجال الصناعة من أمثال «القانيان» و«وهاب زاده»، أما في البنية السياسية فقد قام كذلك بإقالة «هويدا»، «نصيري» وأطلق بذلك سهم خلاصة الأخير على تحالف هذه الطبقة مع نظامه وانهى هذا التحالف.

كما أن الطبقات الدنيا في المدن والتي تضم العمال والإجراء عانت هي الأخرى من مشاكل على نحو آخر، فقد عانت هذه الطبقات من ضغوط شديدة بسبب التضخم وبعده البطالة أكثر من أى طبقة أخرى. فبالإضافة إلى أن هذه الطبقات الدنيا لم تستطع أن تكيف نفسها وتتوائم مع التحولات والتطورات الحادثة المتسارعة، فعلى إثر مواجهة هذه الطبقات ومعاناتها من كافة المشاكل التي يعاني منها المجتمع كان من الطبيعي أن تنضم هذه الطبقات إلى صفوف معارضي النظام وذلك على عكس ما كان يتصور الشاه نفسه من أن هذه الطبقات وخاصة العمال الذين كان من المقرر من وجهة نظر الشاه أن يكونوا حماة ومؤيدي نظامه بسبب تمتعهم بمزايا متعددة مثل ارتفاع معدل ومستوى الأجور، والمشاركة في فوائد أسهم المصانع والشركات.

وفي القرى والمناطق الريفية كانت الأوضاع على نفس هذه الشاكلة، إذ أن الإصلاحات الزراعية كانت قد أضعفت من قوة الملاك والإقطاعيين وتأثيرهم في القرى والمناطق الريفية، وظهرت بدلاً منهم قوتان جديدتان في القرى والريف، فمن ناحية دخلت الدولة والحكومة لتحل محل هؤلاء الملاك والإقطاعيين، ومن ناحية أخرى، فإن الفلاحين والقرويين الذين كانوا من قبل خاضعين لنفوذ الملاك والإقطاعيين، مع تحررهم وخلاصهم من هذا النفوذ قاموا بتمهيد المجال أمام تواجد أكثر ونفوذ أشد لرجال الدين فيما بينهم. وبدأ الفلاحون بما فيهم من صغار الملاك وأصحاب الأراضي الصغيرة والقرويين المقيمين في القرى والمناطق الريفية أيضاً، يجدون صعوبة بالغة في مساندة النظام وتأيدته، وعلى الرغم من أن الكثير منهم وهم الذين حصلوا على ملكية أراضي بعد الإصلاحات الزراعية كانت لهم نظرة مختلفة في البداية، إلا أنه مع مرور الوقت ومع عدم حماية الحكومة للاستثمار والتنمية الزراعية ومع فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الواردات الزراعية (خلال عقد واحد كان متوسط النمو السنوي في استهلاك السلع الزراعية يبلغ ١٢٪)، كما أن الفلاحين أصحاب الأراضي الزراعية لم ينتفعوا بأي شيء من إجراءات التنمية الاقتصادية.

وفي المجموع وإجمالاً وبسبب السياسة التي كانت تتبناها الحكومة في حماية المشاريع الزراعية والصناعية الكبرى، تعرضت الزراعة التقليدية ورعى الأغنام والمواشي الذي تقوم بها القبائل والعشائر لضربات ساحقة ونكبات شديدة.

وهذا بدوره أدى إلى انضمامهم إلى صفوف المعارضة لنظام الشاه وحكومته. وبالقسط كان هناك سبب عام آخر في أن يكون الفلاحون والقرويون غير راضين وساخطين على الأوضاع الموجودة، وقد تمثل هذا السبب في نفس هذه التنمية الغير متوازنة والتي كانت لصالح المدن فقط بينما حرمت القرى والمناطق الريفية من كل أسباب البنية التحتية التي عنيت بها هذه التنمية الاقتصادية التي خطط لها نظام الشاه.

دراسة

الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران ١٩٩٤ - ٢٠٠٧

اطلاعات سياسى و اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ٢٤٧-٢٤٨، صيف ٢٠٠٨

د. حميد هوشمندى

عضو هيئة التدريس - الجامعة الإسلامية الحرة

٢٣

تحقيق الأهداف السابقة.

لكن مع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وتمكن النظام الإسلامى من ترسيخ أقدامه وجذوره وعلاقاته مع الشعب الإيراني عبر إرسائه تجربة ديمقراطية جعلت منه نموذجاً فريداً في المنطقة، وكذلك مع تبلور "الشخصية" التي باتت تتميز هذا النظام السياسى بعد وفاة الإمام الخمينى مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال تبنيه سياسة إعادة البناء والتعمير وما لازمها من تنفيذ سياسة فض النزاعات والتوترات المصاحبة والملازمة لدوائر السياسة الخارجية الإيرانية وأخيراً مع تيقن العالم استحالة الاستغناء عن الدور الإيراني واستحالة تركها وشأنها نتيجة لعدد من المتغيرات الدولية والإقليمية مثل:

أ- سقوط الاتحاد السوفيتى وظهور دول مستقلة جديدة في آسيا الوسطى لها جذور تاريخية وثقافية مع إيران.

ب- احتلال العراق للكويت وما صاحبه من تداعيات مفزعة إقليمياً ودولياً.

ج- زيادة الطلب الدولى والإقليمى على النفط والغاز.

د- التعاون الإيراني مع العالم - خاصة أمريكا - فيما يخص دعم عمليات الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان وإسقاط نظام صدام حسين في العراق.

نتيجة لهذه المتغيرات أخذت القوى الإقليمية والدولية - وكذلك إيران - في السعى من أجل "إعادة ضم واستيعاب"

تقديم:

منذ أن توقفت الحرب العراقية - الإيرانية دخلت إيران في مرحلة جديدة تماماً، كان يُفترض أن تعيشها إيران عقب انتصار ثورتها الإسلامية في عام ١٩٧٩. لكن وبسبب الحرب مع العراق التي استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تأجلت، بل توقفت، عجلة التنمية في إيران بشكل كلى لدرجة أقعدتها تماماً عن استكمال بناء ما كانت قد بدأت من مشروعات تنموية في عصر محمد رضا شاه، البرنامج النووى الإيراني هو أبرز وأهم المشروعات التنموية التي تعطلت وتوقفت تماماً جراء قيام الثورة وما لازم إيران من اندلاع لحربها مع العراق كأخطر النتائج السلبية التي طالت الأمة الإيرانية الناجمة عن الحرب.

الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسى الجديد الذى تولى الحكم في إيران في فبراير ١٩٧٩ والتي تميزت بصفتين أساسيتين هما: الصفة الإسلامية - الشيعية من جهة والصفة الثورية الدائمة من جهة أخرى لعبت هي الأخرى دوراً مباشراً وسلبياً أيضاً فيما يخص استمرار عجلة التنمية الإيرانية. حيث استفزت هاتان الصفتان معظم النظم والقوى السياسية الإقليمية والدولية في اتجاه "معاداة" النظام السياسى الإيراني الجديد ومن ثم السعى إلى إسقاطه وإفشاله.

الأمر الذى استلزم بالضرورة غلق كل قنوات الدعم المالى والعلمى والتكنولوجى وكذلك السياسى التي من شأنها

إيران في النظام الدولي مرة أخرى خاصة وأن النظام الدولي لم يشهد من نظام الثورة الأيديولوجي أية ممارسة "عدوانية" خاصة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وأيضاً دول الجوار الجغرافي لإيران.

إذا كان لابد إعادة "ضم واستيعاب" إيران للمنظومة الدولية من أجل ضمان عدم جموحها من جهة وتحملها مسؤوليته أداء دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى وربطها بدول العالم المختلفة بروابط اقتصادية "تلجم" طبيعتها الثورية والأيديولوجية باتجاه العديد من الدوائر والمناطق المختلفة من جهة ثالثة، ولأن "الاقتصاد" له ضروراته ومتطلباته.. كان منطقياً أن تتم عملية إعادة "ضم واستيعاب" إيران عبر هذه الآلية التي لها فعل السحر على الشعوب والنظم أيضاً.

من هنا عادت عجلة تحرك الاستثمار الأجنبي إلى الدوران والتحرك باتجاه طهران من جديد.

الدراسة الحالية ترصد لنا مسيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إيران اعتباراً من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٧.

هذه الدراسة تكشف لنا خاصة في جزئها الخاص بالخطة الرابعة للتنمية العديد من الحقائق الكاشفة عن منهجية وعقلانية صناع القرار السياسي في إيران الأمر الذي من شأنه ضرورة إعمال "المراجعة" الشاملة من جانب النظم السياسية الإقليمية - خاصة العربية - لحقيقة "العقل" الذي يقود إيران الآن.

المحور الأول

١- مكانة الاستثمار الأجنبي في قانون إدارة المناطق الحرة الصناعية - التجارية

لعبت القوانين الخاصة بخطط تنمية الدولة وكذلك قانون إدارة المناطق التجارية - الصناعية الحرة.. لعبت دوراً أساسياً في تهيئة المناخ القانوني اللازم لجذب وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجمهورية الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: قانون إدارة المناطق الحرة التجارية والصناعية لعام ١٣٧٢ هـ.ش

أقرت في هذا القانون تسهيلات خاصة من أجل تيسير السبيل أمام المستثمرين الأجانب والتي يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

أ- بموجب المادة ٨ من القانون فإن الهيئات والشركات التابعة لها تستطيع عقد الاتفاقيات اللازمة مع الأشخاص الحقيقيين والقانونيين (الاعتباريين) داخل إيران وخارجها كما يستطيع مشاركة المستثمرين الأجانب وكذلك المستثمرين الإيرانيين من أجل إنجاز وتنفيذ المشروعات العمرانية والإنتاجية وذلك من خلال الرعاية الكاملة للدستور.

ب- وفقاً للمادة ١٣ من هذا القانون فإن الأشخاص

الحقيقيين والاعتباريين (القانونيين) في المنطقة والذين يتمتعون بمساهمات مختلفة في الأنشطة الاقتصادية، سوف يتم إعفائهم من سداد الضرائب الخاصة بالدخل لمدة (١٥) سنة وذلك بخصوص أنشطتها الاقتصادية التي تقام داخل المناطق الحرة الإيرانية اعتباراً من تاريخ حصولهم على التراخيص اللازمة.

ج- وفقاً للبندين ٢٠، ١ من المادة ١٨ يكون إنشاء "بنك" أو المؤسسات الاعتبارية الإيرانية القائمة على استثمار داخلي وخارجي وكذلك افتتاح شعب (أفرع) للبنوك والهيئات والمؤسسات الاعتبارية الإيرانية والأجنبية يعد أمراً مختصاً بالاقتراحات التي تقدمها الهيئة المختصة في كل منطقة حرة مع تأييد وموافقة الجهات ذات الصلة.

د- بموجب المادة ٢٠ تكفل حرية دخول وخروج رأس المال وكذلك الأرباح المتحققة عن الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة حرة.

هـ- بموجب المادة ٢١ فإن جميع الحقوق القانونية للمستثمرين الأجانب الذين يتم قبول استثماراتهم بواسطة الحكومة تكون مكفولة ومضمونة من جانب الحكومة ذاتها.

و- أخيراً بمقتضى المادة ٢٨ يجوز إنشاء وتشكيل المؤسسات التأمينية الإيرانية سواء باستثمارات داخلية أو خارجية وكذلك الأفرع والمكاتب التمثيلية لهذه المؤسسات وأيضاً تشكيل شركات التأمين العمالية في المناطق الحرة - التجارية الاقتصادية - في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثانياً: قانون الخطة التنموية الأولى ١٣٦٨ - ١٣٧٢ هـ.ش / ١٩٨٩ - ١٩٩٤

أ- وفقاً للمادة أ من المادة ٢٩ فقد أجاز للبنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يقوم خلال الخطة التنموية الأولى بقبول وتلقي النقد الأجنبي بحد أكثر ١٢٠,٧ مليار دولار.

ب- وفقاً للبند هـ من المادة ٢٩ أجاز للحكومة أيضاً ويهدف الاستفادة من الحد الأقصى من القدرات والطاقت الخاصة بالمصادر المائية والطاقة في الدولة أن تقوم بإنشاء سدود: كارون ٣ - كارون ٤ - كرخة وجاويش بتكلفة قصوى مقدارها ٣ مليار دولار وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات القائمة على الاعتمادات طويلة الأجل.

ج- بموجب البند / ح من المادة ٢٩ أجاز للشركة الوطنية لنفط إيران ويهدف توفير الغاز اللازم للاستهلاك الداخلي وكذلك التصدير - وبضمان من البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية - أن تعقد الاتفاقيات اللازمة مع الشركات الأجنبية المختصة وبحد أقصى ٣,٢ مليار دولار وبالشكل الذي يؤدي إلى تغطية عملية سداد النفقات الاستثمارية من العوائد المتحققة من خلال مناطق الإنتاج موضع الاتفاق.

د- بموجب البند (ي) من المادة / ٢٩ أجاز للشركة الوطنية للصناعات البتروكيمياوية - وبهدف تلبية جزءاً من الاحتياجات الخاصة بالقطاعات الصناعية والتعدينية في الأمور ذات الصلة بالإنتاج والصادرات والاستثمارات المختصة - أجاز لها أن تعمل بأسلوب البيع المتقابل وبسقف لا يتجاوز حدة الأقصى عن (١٠) مليار دولار.

هـ- كما هو ملاحظ فإن معظم الاستثمارات الأجنبية التي جذبت إلى إيران إنما قد جرت وتمت من خلال الأساليب والآليات التأمينية - الاعتمادية أي أن القائمة على (خطابات الاعتماد).

ثالثاً : قانون الخطة الثانية للتنمية ١٣٧٣ - ١٣٧٨ هـ / ش / ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

أ- وفقاً للبند (هـ) من المادة / ٢٢ من قانون الخطة الثانية للتنمية فإن المستثمرين الأجانب يستطيعون - في إطار القوانين والضوابط ذات الصلة - الدخول في المشروعات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية بمشاركة طرف إيراني.

ب- وفقاً للبند (و) من المادة / ٢٢ فقد سُمح للحكومة وبهدف تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتنمية أن تقوم بالحصول على أو ضمان التسهيلات المالية أو خطابات الاعتماد من المؤسسات المالية الأجنبية والدولية.

ج- وفقاً للفقرة (٢) من المادة / ٢٢ فقد أجاز للأجهزة التنفيذية المختصة والتي تعمل في إطار هذا القانون أن تقوم بعمل المشروعات التنفيذية في إطار سقف لا يتجاوز (٥, ٦) مليار دولار وفقاً لمنهج وآلية العمل الخاصة بالبيع المتقابل أو سقف لا يتجاوز (٥, ٣) مليار دولار وفقاً لأسلوب "التمويل الائتماني".

[يلاحظ هنا فاعلية أكبر لدور "التمويل الائتماني" فيما يخص جذب المشاركات الاستثمارية الأجنبية للقطاعات الاقتصادية الإيرانية المختلفة].

رابعاً : قانون الخطة الثالثة للتنمية ١٣٧٩ - ١٣٨٣ هـ / ش / ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

أ- بموجب البند (ب) من المادة / ٨٥ لهذا القانون فقد أجاز للحكومة - مع رعاية الظروف والاشتراطات المطلوبة - أن تقوم بالحصول على - أو ضمان - تسهيلات مالية أجنبية في إطار لوائح وقوانين الموازنة السنوية للدولة.

ب- بموجب المادة / ٩٧ سمح لبنوك الصناعة، التعدين، الزراعة وتنمية الصادرات الاستفادة من المصادر الخارجية من أجل توفير الضمانات المالية للمشروعات غير الحكومية على أن تتعهد بسدادها.

ج- بموجب البند (ج) من المادة / ١١١ أجاز لبنك الصناعة والتعدين الاستفادة الكاملة من كافة الإمكانيات والقدرات الخاصة بالأسواق المالية الداخلية والخارجية من أجل تنفيذ الأهداف المنصوص عليها "في اللائحة الأساسية"

للبنك.

د- وفقاً للبند (أ) من المادة / ١٢٢ أصبح مسموحاً لوزارة النفط، بناء على طلب من القطاع الخاص أو التعاوني، أن تقوم بنفسها مباشرة أو بالمشاركة مع الخارج من أجل إنشاء المصفاة ووحدات الإنتاج الخاصة بجميع المشتقات المرتبطة بصناعة النفط.

ج- بموجب البند (ب) من المادة / ١٢٢ مسموح لوزارة الطاقة، بناءً على طلب من القطاع الخاص أو التعاوني، أن تقوم بإصدار التراخيص اللازمة لبناء محطات إنتاج الطاقة سواء بشكل منفرد ومباشر أو بالمشاركة مع أطراف خارجية.

هـ- بموجب البند (أ) المادة / ١٣٠ أجاز لهيئة الطيران المدني الداخلي - وفي إطار الرعاية للاشتراطات اللازمة لاستكمال وتنفيذ مشروعات المطارات والطيران وتوسعه الأسطول الجوي الإيراني - أن تقوم بعقد الاتفاقيات المختلفة "الاتفاقيات الشراكية" اللازمة لجذب الاستثمارات المختلفة الأجنبية منها والداخلية الوطنية.

و- بموجب المادة / ١٧١ فقد أجاز لوزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة - مع رعاية الاشتراطات الخاصة بالسرية - أن تقوم بتشكيل وتأسيس الشركات الصناعية والخدمية بمشاركة أطراف داخلية وخارجية.

خامساً : قانون الخطة الرابعة للتنمية ١٣٨٤ - ١٣٨٨ هـ / ش / ٢٠٠٥ - ٢٠١٠

تعد الخطة التنموية الرابعة - من بين كل الخطط التنموية الإيرانية التي نفذت بعد الثورة - هي أولى الخطط؛ وربما أوحدها؛ التي تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل محدد وواضح من جهة والتي وضعت وحددت الأهداف المرجوة من جراء جذب هذه الاستثمارات من جهة أخرى.

ففي هذه الخطة أشير وبوضوح إلى ضرورة رفع مستوى التعليم الفني والمهني (الحرفي) وذلك عن طريق الأنشطة البحثية والتنموية ومن خلال مشاركة الشركات الأجنبية فضلاً عن تهيئة وتوفير المناخ اللازم لإنجاز هذا الهدف.

أ- بموجب البند (ب) من المادة / ١٣ أجاز للبنوك التجارية والمتخصصة - دون ضمان من الحكومة وبرعاية السقف المذكور في الجزء (٢) - أجاز لها أن تستفيد من مصادر التمويل الدولية بهدف توفير المصادر المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية غير الحكومية.

ب- وفقاً للمادة / ١٤ فإنه من أجل زيادة القدرات الخاصة بإنتاج النفط وحفظ - والارتقاء ب- حصة إيران في إنتاج أوبك، فقد سمح لشركة النفط الوطنية أن تقوم بتشجيع وحماية جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية في الأنشطة النفطية وكذلك الغاز ذات الأسبقية التكنولوجية وبشكل

خاص تلك التي تتعلق بعمليات التنقيب عن النفط والغاز وذلك من خلال حفظ جميع الحقوق اللازمة لهذه الشركات، وأيضاً الأنشطة الخاصة بنقل النفط والغاز واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية الطاقة الإنتاجية لحقول النفط والغاز، كل ذلك بهدف زيادة القدرات والطاقت الإنتاجية الإيرانية الخاصة بقطاعي النفط والغاز عبر الاستفادة الكاملة من المصادر المالية القائمة على الشراكة مع الأطراف الخارجية أو الشركات صاحبة الصلاحيات الداخلية بما يتناسب والظروف الخاصة بكل حقل من حقول النفط والغاز، مع ضرورة الرعاية الكاملة للمبادئ والاشتراطات الحاكمة لذلك.

ج- في البند (هـ) من نفس المادة يُسمح للحكومة - وبهدف تحقيق المزيد من المعرفة والاكتشافات سواء الخاصة بالنفط أو الغاز في كل أنحاء الدولة وكذلك استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمليات الاكتشافية - سمح لها أن تقوم بعمل المناقصات والمبادرات واتفاقيات التعاون المشترك وذلك بخصوص عقد اتفاقيات البيع المتقابل التي تكون مصاحبة لاكتشاف واستخراج النفط.

د- بموجب البند (ج) من المادة / ١٥ فإن البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزارة الاقتصاد مكلفان ومستولان بتهيئة المناخ اللازم لضخ الاستثمارات الأجنبية في السوق النقدي للدولة وتدويل بورصة طهران للأوراق المالية وذلك من خلال وضع وتدوين الإطار التنظيمي والرقابي وآليات العمل اللازمة لذلك.

هـ- بموجب البند (و) من المادة / ٢١ فإن الحكومة مكلفة بتهيئة وتوفير الوجود الاستثماري الأجنبي في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من العلوم والتكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات التعدينية مثل اكتشاف واستخراج المواد والصناعات المعدنية والتعدينية.

و- بموجب المادة / ٢٤ فإنه يسمح للحكومة - بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، التقدم والارتقاء في وسائل وآليات الإنتاج، زيادة فرص العمل وزيادة الصادرات الخاصة بالأنشطة الإنتاجية وبصفة خاصة الصادرات الصناعية والتعدينية والزراعية والخدمية وتكنولوجيا المعلومات وتلك المرتبطة بالبنية التحتية - سمح لها بتنفيذ قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الذي تم التصديق عليه في ١٩ / ١٢ / ١٣٨٠ هـ.ش / ٩ فبراير ٢٠٠٢ وذلك بهدف جذب هذه الاستثمارات بالطريقة المذكورة في البند (ب) من المادة / ٣ الخاصة بهذا القانون.

ز- بهدف زيادة فاعلية هيئة الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في الخطة الرابعة خاصة ما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات

الأجنبية أصبحت الحكومة مكلفة بتقوية وإصلاح الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسة المذكورة وتعظيم مكانتها ودورها في الخطة.

ح- بموجب البند (ج) المادة / ٣٠ يعد تنفيذ المشروعات المجتمعية السكنية العقارية وكذلك تشجيع وترغيب الاستثمار الأجنبي للدخول في هذا القطاع الاقتصادي من الأمور التي تحظى بأولوية متقدمة.

ط- بموجب البند (ب) من المادة / ٤٨ فإن الحكومة مسئولة عن وضع الضوابط وأطر الحماية اللازمة لتشجيع الأطراف الأجنبية وذلك بهدف الارتقاء بالعلاقة بين مستويات التعليم والتنمية التكنولوجية والإنتاج وكذلك إنتاج "الثروة" في الدولة على مدار الخطة الرابعة تعد مسئولة عن وضع وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والاستثمارات اللازمة لنقل جزءاً من الأنشطة البحثية والعلمية والتنمية ذات الصلة إلى داخل الدولة وإنجازها من خلال الشراكة مع الشركات والمؤسسات والهيئات الأجنبية.

خطة تأمين المصادر المالية اللازمة للخطة التنموية الرابعة: من أجل ضمان وتأمين المصادر المالية الاستثمارية الثابتة طوال الخطة التنموية الرابعة (١٣٨٤ - ١٣٨٨ هـ.ش / ٢٠٠٥ - ٢٠١٠) فقد تم تقدير حصة المصادر التمويلية الأجنبية وذلك وفقاً لما هو وارد في الجدول رقم (١).

هنا يلاحظ أن القانون الخاص بالخطة الرابعة للتنمية يعطي توقعات بشأن حصة الضمان والتأمين المالي القائم على "التمويل الاعتمادي" - فيما يخص توفير المصادر المالية المطلوبة - سوف يحقق انخفاضاً مذهلاً من ٣٧٧٨ مليون دولار في العام الأول للخطة التنموية الرابعة إلى ٣٤٣ مليون دولار في نهاية الخطة ما يعنى انخفاض مقداره ٩٠٪.

أيضاً يتوقع أن تزيد حصة الأساليب الخاصة بجذب الاستثمارات المالية الواردة عن طريق المشاركة المدنية والبيع المتقابل والبناء والتشييد ونظام الـ "Bot" بحوالى ٤٥٪ لترتفع من ١١٠٠ مليون دولار في عام ١٣٨٤ هـ.ش / ٢٠٠٥ إلى ١٦٠٠ مليون دولار في آخر سنوات الخطة ١٣٨٨ هـ.ش / ٢٠١٠.

أخيراً من المتوقع أن ترتفع حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١٨٠٧ مليون دولار في عام ١٣٨٤ هـ.ش / ٢٠٠٥ إلى ٣٩١٢ مليون دولار في عام ١٣٨٨ هـ.ش / ٢٠١٠ بزيادة مقدارها ١١٦,٥٪ وهو ما يعنى أن هذه الاستثمارات المباشرة FDI سوف يكون لها دوراً سياسياً ومهماً قياساً إلى غيرها من الاستثمارات الأخرى.

المحور الثاني

الاستثمار الأجنبي في إيران ١٩٩٣ - ٢٠٠٧

أدى قيام الثورة الإسلامية وما أعقبها من اندلاع الحرب المفروضة مع العراق إلى انخفاض معدلات دخول

الاستثمارات الأجنبية إلى إيران. بل وانقطعت تمامًا في فترة من الفترات كما هربت وفرت معظم الاستثمارات الأجنبية التي كانت موجودة داخل إيران، لقد استمر هذا الوضع قائمًا حتى منتصف عام ١٩٩٣ تقريبًا حيث بدأت مسيرة الاستثمارات الأجنبية تعود إلى إيران مرة أخرى من منتصف ذلك العام.

والحقيقة أن التصديق على القانون الخاص بكيفية إدارة المناطق التجارية الصناعية الحرة صار نقطة تحول مهمة في مسيرة القوانين المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية التي صدرت بعد وقوع الثورة الإسلامية في إيران.

الجدول رقم (٢) يوضح لنا مسيرة التحولات الجذرية التي حدثت في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إيران عقب صدور القانون المذكور.

على الرغم من أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة في ظل هذا القانون قد شهدت صعودًا أو هبوطًا واضحًا - أو بعبارة أخرى شهدت استمرار حالة التقلبات في تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة وذلك في الفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٠ إلا أنه مع نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ بدأت مسيرة تدفق هذه الاستثمارات في الصعود المستمر دون أية تقلبات أو تراجع في حجم أو قيمة هذه الاستثمارات.

من العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك يمكن ذكر ما يلي:

أ- التصديق على قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٠٠.

ب- تنفيذ سياسة توحيد سعر الصرف.

ج- خفض قيمة الضرائب المباشرة.

ز- انضمام إيران - وقبول عضويتها - في الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات متعددة الأطراف ميجا MIGA.

هـ- القانون الخاص بالخطة الرابعة للتنمية الذي قوّب عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وأطلق عليها مصطلح: الآلية الدائمة للاستثمارات الخارجية المباشرة.

لقد أدت هذه التحولات إلى حدوث انتفاضة حقيقية في حجم الاستثمارات المتدفقة للدولة التي كانت قيمتها ٦٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ لتقفز إلى ١٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ١٠,٨ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠٦.

الواقع أن ذلك قد حدث كنتيجة مباشرة لتعدد الآليات والأطر أو الأساليب الخاصة بجذب وحماية الاستثمارات الأجنبية حيث أصبحت إيران توفر أربع قنوات أو بدائل للاستثمار هي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

ب- البيع بالمقايضة أو الإئابة Buy Bach

ج- التشييد والتصنيع.

د- حق الانتفاع Bot.

هذا فضلاً عن فتح الطرق أمام مشاركة القطاعات المدنية. حتى نهاية مرداد ١٣٨٦ / ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران من خلال القنوات أو البدائل الأربع السابق ذكرها ما يلي:

أ- ٢٧٧٥٤ مليون دولار.

ب- ١٢٥٠ مليون دولار.

ج- ١١٧٠ مليون دولار.

د- ٢٣٦ مليون دولار.

على الترتيب

الجدول رقم (٣) يوضح لنا التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة في ظل قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية في الفترة المذكورة.

إن الإحصاءات الواردة في هذا الجدول تبرهن لنا على حقيقة مؤكدة وهي أن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة قد شهدت تحولاً جذرياً عما كان عليه الأمر قبل قيام الثورة الإسلامية. فبينما كانت قارة أوروبا وأمريكا تحظى بأكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران قبل الثورة صارت قارة آسيا هي المورد الأول - المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران بعد الثورة.

أيضاً تركيبة الدول المصدرة لرؤوس الأموال إلى إيران شهدت تحولاً جذرياً هي الأخرى. فبينما كانت دولاً مثل ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، أمريكا، اليابان تملك أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية في إيران قبل الثورة أنقلبت الصورة تماماً بعد الثورة لتصبح دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي في إيران. ومن جملة الدول الأوروبية لازالت ألمانيا تحظى بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية في إيران.

الجدول رقم (٤) يبين لنا توزيع الاستثمارات الأجنبية بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء الإنتاجية منها والخدمية أو تلك المرتبطة بالبنية التحتية، حيث تفيد المعلومات أن قطاع "الصناعة" حظي بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية من خلال جذب ١٩٤٢٤ مليون دولار، وفي مقدمة الصناعات التي استأثرت بأكبر قدر من هذه الاستثمارات تأتي الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية وكذلك الصناعة المرتبطة بالمعادن الرئيسية في المقدمة الإجمالية لكل المجالات الصناعية الأمر الذي باتت وبدل وبقوة على وجود ميزة نسبية أو بعبارة أدق "رزمة" من المزايا النسبية التي باتت تتمتع بها إيران. ثم تأتي قطاعات المياه والكهرباء والغاز لتحل المرتبة الثانية من زاوية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إيران.

المعلومات الواردة في الجدول رقم (٥) تبين لنا أن

الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

كما بلغت نسبة خروج FDI من إيران مقارنة بـ GFCF ٠,٢٪ في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٣.

المعلومات والإحصاءات المتاحة تفيد أيضًا أن حجم FDI المتدفق إلى إيران قد ارتفع من ٢٩٦٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٣٦٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

لكن خلال هذه المدة نفسها انخفض حجم FDI المتدفق للدولة من ٢,٣٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٠٥.

وفقًا لتقرير عام ٢٠٠٦ الصادر عن الائتلاف فإن إيران احتلت المرتبة ١٣٣ من بين ١٤١ دولة جاذبة للاستثمارات في العالم.

الجدول رقم (٦) يبين أن ترتيب إيران - من حيث جذب FDI - قد تراجع من الترتيب ١١٧ في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٣ في عام ٢٠٠٥ من إجمالي ١٤١ دولة جاذبة للاستثمارات.

ثمة ملاحظة أساسية وهي أن ثمة اختلاف قائم بين إحصاءات الائتلاف وبين الإحصاءات الصادرة عن هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية والإيرانية بسبب هذا الاختلاف يكمن في أن الإحصاءات الخاصة بهيئة الاستثمار تتضمن في داخلها التصاريح الاستثمارية الصادرة من الدولة بينما تعتمد الائتلاف على وضع إحصاءاتها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وفقًا لما تم فعليًا أي وفقًا للاستثمارات التي دخلت بالفعل إلى الدولة المضيفة.

ثلاث محافظات إيرانية حظيت وحدها بـ ٧٦٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران. هذه المحافظات هي: هرمزجان، بوشهر، وطهران، ومن هذه المحافظات الثلاث حظيت محافظة هرمزجان وحدها بـ ١٤,٦٧ مليار دولار أي حوالي ٤٥٪ من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى إيران في الفترة موضع الدراسة.

ثم جاءت خراسان الشمالية لتحتل آخر درجة في سلم جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أنها لم تحظ سوى على (١٠٠) ألف دولار استثمارات أجنبية.

المحور الثالث

وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى إيران من زاوية الائتلاف

وفقًا لآخر الإحصاءات المنشورة من جانب مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (الائتلاف) فإن المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إلى إيران خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٠ كان (٧) مليون دولار تقريبًا، ثم ارتفع هذا الرقم في عام ٢٠٠٢ ليصبح ٥٧٨ مليون دولار لينخفض مرة أخرى إلى (٣٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ انخفضت نسبة FDI الواردة والمتدفقة إلى إيران من ١,٢٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٠,١٪ من إجمالي GFCF. هذا بينما ارتفعت نسبة التدفق العكسي الخاصة بـ الاستثمارات المباشرة التي يملكها إيرانيون من ٤١ مليون دولار كمتوسط سنوي عن

جدول رقم (١)

المصادر المالية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار)	إجمالي الخطة
التسهيلات التمويلية	٣٧٧٨	٢٩٩٩	١٨٧٦	١٣٧٦	٣٤٣	١٠٣٧٢
سائل التسهيلات الواردة	١١٠٠	١٣٠٠	١٤٥٠	١٥٥٠	١٦٠٠	٧٠٠٠
في الموضوع (ب) المادة/ ٣ من قانون تشجيع وحماية الاقتصاد الأجنبي						
الاستثمارات الأجنبية	١٨٠٧	٢٣٢٢	٢٧٢٧	٣١٧٠	٣٩١٢	١٣٩٣٨
الإجمالي	٦٦٨٥	٦٦٢١	٦٠٥٣	٦٠٩٦	٥٨٥٥	٣١٣١٠

جدول رقم (١) المصادر المالية الخاصة بالاستثمارات الثابتة في الخطة التنموية الرابعة لإيران.

جدول رقم (٢)

سنة	حجم الاستثمارات المتدفقة (مليون دولار)
١٩٩٣	٢٠,٣
١٩٩٤	١٨٧,٦
١٩٩٥	١٢٢,٧
١٩٩٦	٦٧,٠٠
١٩٩٧	١٧٤,٨
١٩٩٨	٥,٨
١٩٩٩	١٠٤٩,٣
٢٠٠٠	٤٣٨,٧
٢٠٠١	٦٨,٠
٢٠٠٢	٦١٢,٧
٢٠٠٣	١٣٥٧,٦
٢٠٠٤	٢٧٠٢,٧
٢٠٠٥	٤٢٧٥,٢
٢٠٠٦	١٠٢٧٧,٨
٢٠٠٧ (٢٠٠٨)	١٠٧٨٢,٢
الإجمالي	٣٢١٤٢,٦

حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران في ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الفترة من ١٣٧٢ هـ ش إلى ١٣٧٦ هـ ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨.
المصدر : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية.

جدول رقم (٣)

المنطقة	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد المشروعات الاستثمارية
آسيا	١١٠٣٣	١٣٨
أفريقيا	٧٩٨٩	٩
أمريكا	١٠٤٠	٧
أوروبا	٩٦٧٨	٢٢٧
المنطقة القطبية	٦٨٢	١
دولية	٢٥,٩	٣
متعددة الجنسيات	١٦٩٣,٥	١٨
الإجمالي	٣٢١٤٢,٦	٤٠٣

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران في ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الفترة من ١٣٧٢ هـ ش إلى ١٣٨٦ هـ ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨

جدول رقم (٤)

القطاع الاقتصادي	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد المشروعات
الزراعة	١٩,١	٥
التعدين	٢٢٣٩	١٠
الصناعة	١٩٤٢٤	٢٨٣
الماء والكهرباء والغاز	٤٦٣٩,٨	٧
البناء	٧٣٧,٦	٤٤
النقل والمواصلات والاتصالات	١٦١٧,٣	١٠
الخدمات	٣٤٥٩,١	٤١
أخرى	٦,٠٧	٣
الإجمالي	٣٢١٤٢,٦	٤٠٣

توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك في الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٨٦ هـ. ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨.
المصدر: هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية.

جدول رقم (٥)

المحافظة	عدد المشروعات	حجم الاستثمارات (ألف دولار)
أذربيجان الشرقية	٢٣	٨٣١٠٠
أذربيجان الغربية	٣	٣٧٤٦
أردبيل	٢	٦٤٧٣
أصفهان	٢٧	٩٩١٦٨٧
بوشهر	١٧	٧٥٩٥٣٥٨
طهران	١٢٣	٢١٨٥٩٩٠
خراسان الجنوبية	٢	٤٢٠٠
خراسان رضوى	٣٧	١٤٣٧٢٦
خراسان الشمالية	١	١٠٠
خوزستان	١٦	٤٠٨٤٤٨
زنجان	١	١٧٠٠٠
سمنان	١٣	٦٦٤٥١
سبستان وبلوتستان	٢	١٠١٦٨٠٠
فارس	١٤	٧٠٦١٤٦
قزوین	٣٥	٣٥١٧٢٣
قم	١٢	٣٧١٤٧
کرمانشاه	١	٤٨٠١
کهکیلویه وبویراحمد	١	٥٠٠٠
جلستان	١	٦٠٠٠
جیلان	٣	٤٥٠٨٣٤
لرستان	١	١٨٥٠
مازندران	٩	٧٨٩٧٩
مركزی	٢٧	٢٦١٤١٨
هرمزجان	١٣	١٤٦٧٤٤٧٠
همدان	٣	١٧٥٠١
بیزد	٧	٦٩٥٣٩٨
کردستان	١	٢٢٥٠٠٠
کرمان	٥	٢٣٨٩٥٤
مشروعات قومية*	٣	١٨١٩٢٨٤
الإجمالي	٤٠٣	٣٢١٤٢٦٠٤

توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران وفقاً في ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك في الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٨٦ هـ. ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨ وفقاً لحصة كل محافظة إيرانية.
المصدر : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية.

جدول رقم ٦

وضعية (مسيرة) FDi	١٩٩٠- (٢٠٠٠) مليون دولار	المتوسط السنوي					GDF مقارنة بـ FDi نسبة (%)			
		٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	١٩٩٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
دخول	٧	٥٤٨	٤٨٢	١٠٠	٣٠	-	+١,٢	٠,٢	٠,١	
خروج	٤١	٣٩	-٣٥٦	١٩	٧٦	-	-٠,٩	-	٠,٢	
							GDP مقارنة بـ FDi نسبة (%)			
FDi حجم	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
دخول	٢٩٦٢	٢٠٣٩	٢٤٧٤	٣٦٦٥	٣٦٥٩	٢,٣	٢,٤	٢,٢	١,٩	
خروج	-	-	٤١١	٨٧	١٦٣	-	٠,٤	٠,١	٠,١	

وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDi) في إيران في الفترة من (١٩٩٠) وحتى ٢٠٠٥.

المصدر: World Investment Report: ٢٠٠٦

* أعلى مشروعات تضم أكثر من محافظة.

كروبي يعود إلى الساحة بقوة

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

على مشروع انتخابي يجمع بين ثورية التغيير ووسطية الإصلاح وأصولية الفكر، وهذا المشروع يحمل توجهها اقتصاديا إصلاحيا جديدا يمكن أن يؤثر في إصلاح ظروف الاقتصاد الإيراني. لكروبي تجربة ثرية في انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، حيث رشح نفسه في ظروف غير مساعدة، ما بين عدم وضعه على رأس مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) كمرشح له، وعدم تشجيع أصدقائه ومعارفه، أمام ترشيح هاشمي رفسنجاني، ولكنه أصر على خوض معركة الانتخابات من خلال شعار دعم المواطن بمبلغ ٥٠ ألف تومان، وقد أحدث هذا الشعار تأثيرا إيجابيا لصالحه، فحصل من أصوات الناخبين ما تفوق به على قيادات الأصوليين والإصلاحيين، وجاء في المرتبة الثالثة بعد رفسنجاني وأحمدي نجاد، وكان يمكن أن يدخل انتخابات الإعادة لولا فارق ضئيل، وأصبح هذا الإنجاز رصيда له في الترشيح للانتخابات الرئاسية القادمة، دون حاجة لدعم جميع الإصلاحيين. وقد صرح (مازحا) بأنه استجاب لدعوة حزبه (حزب الثقة الوطني) وحزب التضامن والمجمع الإسلامي للنساء (الذي ترأسه زوجته فاطمة كروبي) وعدد من علماء الدين، رغم أن هذا غير كاف للترشيح. تؤكد المحللة السياسية زهرا إبراهيمي أن إعلان كروبي ترشيح نفسه يمثل انشقاقا في الجبهة الإصلاحية، ومع تأكيد كروبي أنه سوف ينزل عند قرار هيئة الحكماء الإصلاحيين باختيار مرشح واحد لهذا التيار، إلا أن هذه الهيئة ليست موضع قبول جميع الأحزاب والجماعات الإصلاحية، مما يجعلها غير مؤهلة لاختيار مرشح واحد للإصلاحيين، كما أن هذه الخطوة من جانب كروبي دفعت خاتمي إلى أن يتجه إلى مير حسين موسوي ليدعوه إلى ترشيح نفسه عن الإصلاحيين، فيفسد على كروبي مسعاه للحصول على تأييد أغلبية الإصلاحيين، بعد أن رفض التنازل لصالح خاتمي بعد لقائه به في مؤتمر حزب الثقة الوطني. لكن يمكن القول بأن مهدي كروبي قد درس موضع أركان النظام، ومقدار ترحيبهم بترشحه، وعدم استيائهم من منافسته، كما قام قبل ترشيح نفسه بوقت كاف بالهجوم على

جاء إعلان مهدي كروبي ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية الإسلامية، في دورتها القادمة مثيرا لكثير من الجدل في الدوائر السياسية في إيران، بين مؤيد ومعارض ومتردد ممتنع عن إبداء الرأي، لكن المستغرب أنه مع توقع ترشيح كروبي نفسه في الانتخابات القادمة أن يسبق الآخرين قبل الانتخابات بوقت طويل نسبيا في الإعلان عن هذا الترشيح، لأن من المعروف أن الذي يسبق بالترشيح يكون معرضا أكثر لسهام المنافسين وأنصارهم، بالكشف عن عيوبه وانتقاد مواقفه، ووضع تحت الشعاع ليكون مكشوبا أمام الجميع، وتسقط كل خصوصية له، لذلك فإن المحنكين في العملية الانتخابية، وهو واحد منهم، يتأخرون في ترشيح أنفسهم حتى اللحظة الأخيرة، بعد أن تنكشف لهم أمور الساحة السياسية كما فعل رفسنجاني في انتخابات الرئاسة السابقة، وما يفعله خاتمي الآن، فما الحكمة التي دفعت كروبي المحنك إلى هذا الموقف؟ وهل هذه الجرأة والإقدام وعدم التردد سيكون في صالحه ويحسب له، أم سيؤدي إلى فشله في الوصول إلى مقعد الرئاسة؟

للإجابة على هذه التساؤلات ينبغي أن نبحث في ما يستند إليه كروبي في إعلان ترشيحه مبكرا، إذ فضلا عن أن كروبي يعتمد على ذهن قوى يستثمر التاريخ ووجه طلق يحظى بالقبول، وتاريخ كفاح مع الثوار، ورفقة طويلة لقيادات الثورة الإسلامية، وتجارب في مسئوليات تنفيذية وتشريعية، يعمل مهدي كروبي على عدة محاور، المحور الأول هو الوسطية بين الثورية والأصولية والإصلاحية، والمحور الثاني الجمع بين العلمية الدينية والتنويرية، والمحور الثالث الوساطة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الإيراني، والمحور الرابع الواجهة الهادئة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، هذه المحاور تجتذب إليه عدة شرائح من المجتمع مثل الطبقة الوسطى، سكان القرى، البسطاء في المدينة، كما تجتذب إليه بعض القوى المؤثرة مثل المعتدلين من علماء الدين، المعتدلين من النخبة السياسية، الوسطيين من الأصوليين، قيادات حزب الثقة الوطني والأحزاب الوسطية التي لا لون لها، فضلا عن اعتماده

حزب المشاركة الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، اللذين كانا يمثلان شريكا من قبل، حتى يعلن بوضوح انتهاء هذه الشراكة، واستقلال حزبه فكرا وقولا وعملا عن حزب المشاركة، مع عدم خروجه عن جبهة الإصلاحيين، ويعتقد بعض المحللين أن هذا الانفصال يرجع إلى اتهام هذين الحزبين لكروبي بأنه أضعف جبهة الإصلاحيين خلال فترة رئاسته لمجلس الشورى الإسلامي، كما ساعد على خروج الإصلاحيين من السلطتين التنفيذية والتشريعية، فضلا عن شعوره بأن قيادات النظام باتت مستاءة من توجهات هذين الحزبين، واتهامهما بضم عناصر متطرفة خارجة على نظام ولاية الفقيه، وبهذا يكون كروبي قد أعلن انفصاله عن هذا الجناح الإصلاحي ليقرب من قيادات النظام الحاكم، خاصة الزعيم خامنئي من خلال كونه أحد علماء الدين المؤيدين لنظام ولاية الفقيه والمدافعين عنه، رغم كونه ينتمي للتيار الإصلاحي، والثاني هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء ومجمع تحديد مصلحة النظام، لعدم اقتناعه بالرئيس الحالي أحمدى نجاد واستحقاقه فترة رئاسة ثانية، وميوله الواضحة للوسطية الإصلاحية، وهو بذلك يبقى على الإصلاحيين في الساحة ويحول دون حذفهم منها، كما أنه لن يتعرض لرفض ترشيحه من قبل مجلس الرقابة على القوانين، ولن يكون عرضة لهجوم حاد من قبل التيار الأصولي، باعتباره أقرب الإصلاحيين للأصولية من ناحية، ويعمق الانشقاق في تيار الإصلاحيين من ناحية أخرى، ومن هنا فإن كروبي يعتقد أن ترشيحه يمثل مكسبا للإصلاحيين وليس خسارة لهم، وربما تدفع تحركات الأصوليين ضد حزب المشاركة، والإصلاحيين المتطرفين المؤيدين لخاتمي، خاتمي الذي مازال مترددا في إعلان ترشيح نفسه، والذي أكد لكروبي أنه لن يهاجمه هو أو أنصاره، إلى أن يتنازل لصالح كروبي، الذي أكد أنه في حالة نجاحه سيشارك كافة الأحزاب الإصلاحية معه في الحكومة.

لقد قام مهدي كروبي بالتفاقة جيدة حول الأصوليين، عندما زار الزعيم خامنئي واستأذنه في ترشيح نفسه، ثم توجه إلى مدينة قم المقدسة، والتقى بكبار علماء الحوزة الدينية، الآيات العظام نوري همداني، صافي گلپايگاني، مكارم شيرازي، موسوي اردبيلي، يوسف صانعي، غضنفری خوانساري، شاهرخي خرم آبادي، باقری گلپايگاني، أبطحي كاشاني، وعرض عليهم برنامج الانتخابي، من أجل دعمه في انتخابات الرئاسة، مذكرا إياهم برفقته الطويلة لهم خلال عهد الكفاح وبناء الجمهورية الإسلامية، وبذات مهارته واضحة عندما لم يصرح لأجهزة الإعلام بنتائج هذه الزيارة وهذه اللقاءات، واكتفى بقوله إنها كانت مفيدة، وأنه تطرق في لقاءاته مع المراجع إلى كافة القضايا الهامة في البلاد، مشيرا إلى أن من حق المراجع أن يتحدثوا عن نتائج اللقاء إن شاءوا، بما يعني أنه لم يسع إلى الضغط عليهم، بل يعطيهم الفرصة الكافية لتأمل الموقف، وكيف أنه الخيار الأفضل للمرحلة الراهنة. ومن الواضح أن آية الله يوسف صانعي قد اقترح تشكيل لجنة من الحكماء تضم رفاق الحميني الأوفياء لفكره، للعمل على توحيد جبهة الإصلاحيين، واختيار مرشح واحد لهم في الانتخابات الرئاسية القادمة. ويؤكد كروبي أن نجاح الأصوليين في انتخابات الرئاسة

السابقة ناتج عن ضعف الإصلاحيين، بدليل أن هناك إحساسا بعدم الرضا عن الحكومة الحالية، ولكنه كإصلاحي لا يعمد إلى تخريب مساعي هذه الحكومة ويقدر جهودها، ولكنه يرى أن عدم استقرار الحكومة وكثرة تغيير المسؤولين فيها من أهم أسباب وجود خلل في البرنامج الاقتصادي، وأنه في حال نجاحه سيعمد إلى الاستفادة من الخبراء وجميع الإمكانيات، بشكل شامل وعقلية جماعية لتحسين الأحوال الاقتصادية، وأنه سيطرح برنامجا اقتصادي في الوقت المناسب.

لقد كان المؤتمر السنوي لحزب الثقة الوطني الذي حضره عدد كبير من الضيوف، وخاصة القيادات الإصلاحية وعلى رأسها الرئيس السابق خاتمي، والقيادات الأصولية وعلى رأسها أحمد توكلي، كان تظاهرة سياسية لترشيح كروبي للرئاسة، مع استكمال الانتخابات الحزبية للجنة المركزية واللجان الفرعية، حيث أكد كروبي في كلمته إلى المؤتمر أن هذا الحزب ملك للجميع، ومدافع عن حقوق الجميع، وهو في نسج الشعب، فإذا حقق نجاحا، فإن نجاحه يتعلق بجميع طوائف وطبقات الشعب، وهذا يعني أن هذا الحزب يفكر بعقلية جماعية، ويؤمن بإدارة العقلية الجماعية، ولا يؤمن بأحادية الفكر، وأن الأحزاب من ضرورات المجتمع، وضرورة لإدارة المجتمع، إن قوة الأحزاب تمنع تعرض البلاد للأخطار، وتسمح بحضور كافة الأعراق والأقليات التي تضمها البلاد في الساحة، لتدافع عن حريتها وحقوقها المشروعة، إن نجاح الثورة الإسلامية كان مرهونا بوجود أحزاب وتنظيمات قوية، ومن ثم فإن من الضروري أن نقوم بعمل حزبي أساسه التحرك على خط الإمام وفي إطار الدستور، وأن نتعود العمل الحزبي والتنظيمي، وألا نياس في الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية وتقويته، فلا معنى للمسئولية بدون استجابة لمطالب الجماهير.

يسعى كروبي لاستقطاب العناصر المعتدلة في حزب المشاركة الإسلامي أيضا، وهو ما دفع على مزروعي عضو اللجنة المركزية في هذا الحزب أن يعلن أن ترشيح كروبي نفسه للرئاسة عمل جيد، وأن يقول سيد حسين موسوي تبريزي أمين مجمع مدرسي الحوزة الدينية في قم: إن ترشيح كروبي نفسه لمصلحة البلاد والإصلاحيين، كما وصف مجيد أنصاري أمين مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) إقدام كروبي على الترشيح بأنه عمل إيجابي، وقال محمد علي أبطحي مساعد خاتمي: إن ترشيح كروبي كحضور حزبي موضع قبولنا، وسوف نتشاور لاحقا بهذا الخصوص، كما رحب حزب التضامن بترشيح كروبي، ولقبه بشيخ الإصلاحيين. لكن هذا التأيد لم يمنع من قيام كل من حزب المشاركة الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ومجمع علماء الدين المناضلين من الضغط على كروبي، والتأكيد على أنه ليس المرشح الأساسي للإصلاحيين، وأن خاتمي هو مرشحهم الأساسي.

على كل حال فإن نزول مهدي كروبي إلى الساحة بقوة يمثل خيارا للمناخين غير المقتنعين بسياسات الرئيس أحمدى نجاد، وهو مايراهن عليه كروبي، فربما يساعده الحظ هذه المرة، ويدخل انتخابات الإعادة معه بدلا من رفسنجاني.

عين على الأحداث داخل إيران

أسرة التحرير

القانون، ونشر الموقع الرد الرسمي من جامعة أكسفورد، وردا على ما نشره الموقع قامت الحكومة بإغلاقه لفترة ثم سمحت بإعادة تشغيله، وأضطر على كردان نتيجة لذلك إلى الاعتراف بأنه قال ما يخالف الحقيقة، وعبر صراع بين الحكومة والمجلس لزال كردان محتفظا بمنصبه، الأمر الذي دفع الاتحادات الطلابية إلى إصدار بيانات شديدة اللهجة ضد الحكومة وشخص الرئيس الإيراني متهمه إياه بإهدار انجازات الثورة، وإثارة الشكوك حول كل ما له مصداقية في إيران.

إن كانت حكومة أحمدى نجاد استطاعت أن تضرب باعتراضات نواب المجلس عرض الحائط ولم تكثر بكل الانتقادات الموجهة إليها في قضية على كردان، فإنها لم تستطع فعل الشيء نفسه فيما يتعلق بتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة.

فبمجرد بدء تنفيذ تحصيل الضريبة اندلعت اعتراضات ضخمة في معظم المدن الإيرانية، وكانت البداية في مدينة أصفهان، إذ قام كبار التجار بسحب ودائعهم من البنوك اعتراضا على الضريبة، ثم أغلق الباعة محلاتهم وتوقف سوق أصفهان تماما، وتجمع التجار الاصفهانيون أمام دائرة شئون الاقتصاد والخزانة في المدينة، وأعلن التجار أن القانون الجديد سيفرض ضرائب تصل إلى حد ٣٠٪ مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي ركود الأسواق، وانتقلت اعتراضات أصفهان إلى مشهد ثم بقية المدن الإيرانية وكان تجار الذهب أكثر المعترضين وأشدهم فمعروف أن هامش الربح في الذهب ضئيل من ناحية النسبة المئوية، والنسبة المئوية التي كانت تنوي الحكومة الإيرانية فرضها على ربح التاجر نفسه وإن كان التاجر سيحصلها من المشتري فهذا يعنى امتناع الناس عن الشراء، ومن ثم هدد تجار الذهب بسحب أرصدهم من البنوك وأداروا بقية الاعتراضات، فاندلعت حملة اعتقالات ضخمة لكن الاعتراضات لم تهدأ، حتى عندما أعلن أحمدى

على مدار شهر أكتوبر ٢٠٠٨م طغت الموضوعات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الإيرانية على صفحات الشأن الداخلي في الصحف الإيرانية من ناحية الكم، وذلك قبل ثمانية أشهر من إجرائها الأمر الذي يعكس طبيعة الوضع السياسى داخل إيران والذي أصيب بالجمود والتوقف على عقد الآمال على تغيير الحكومة والخروج من الحلقة المفرغة التي أحكمها الأصوليون حول الساحة السياسية الإيرانية واحتكارهم لجميع منابر السلطة.

تصدرت أخبار تأكيد ترشح مهدي كروبي في الانتخابات الرئاسية القادمة الصحف الإيرانية، وتوالى نشر المقالات التي تحاول رسم خريطة التحالفات السياسية القادمة فيها، ومحاولات كل تيار لتجميع صفوفه وعقد تحالفات سياسية، وإن لم تبرز تكتلات محددة واضحة حتى الآن سوى حزب مهدي كروبي.

وبعد الجمود الذي أصاب الحياة السياسية الإيرانية اقتصر الحراك السياسى على ما تخلقه حكومة أحمدى نجاد من أزمات لنفسها واكتفاء الإصلاحيين بإبرازها وإن كان هناك حراك سياسى فعلى فهو بين كتلتى الأصوليين، كتلة الحكومة وكتلة البرلمان، وقد شهد شهر أكتوبر أكثر من معركة بين الحكومة والبرلمان وإن كانت معارك ذات طبيعة خاصة أدعو القارئ إلى التعرف على ملامحها الدقيقة من خلال المقالات المترجمة في هذا الباب، وقد كانت أبرز تلك المعارك قضية على كردان وزير الداخلية الإيراني.

بدأت أزمة على كردان عندما نشر موقع (ألف) الإلكتروني الإيراني خبرا بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٨م عن استعلام الموقع من جامعة أكسفورد عن حصول على كردان على شهادة الدكتوراة من كلية الحقوق بها، وردت الجامعة على إدارة الموقع بأن الجامعة لم تمنح درجة الدكتوراة لأحد بهذا الاسم، لا تحت مسمى الدكتوراة الفخرية، ولا درجة الدكتوراة في فلسفة

نجاد تعليق تطبيق القانون لمدة شهرين لم يرضخ التجار ولم تهدأ ثورتهم إلى أن رضخت الحكومة وأعلنت التعليق الدائم للقانون، وأثبت التجار قدرتهم التامة على إصابة الحياة الاقتصادية الإيرانية بالشلل التام وإدارة اعتراضات منظمة لم تفلح في كبح جماحها جميع الأجهزة الأمنية الإيرانية. وامتدادا لقضية الشهر الماضي المتعلقة بإقالة مظاهري من رئاسة البنك المركزي وأسباب تلك الإقالة التي تمثلت في مشكلة الاعتمادات البنكية والسحب من صندوق الاحتياطي النقدي لفائض عائدات النفط، تأتي الأزمة العالمية وانهار

أسعار النفط لتشغل قضية رصيد صندوق الاحتياطي النقدي، ويصدر أحمدي نجاد تصريحات يرفض فيها إعلان رصيد الصندوق معتبرا إياه سرا لا يحق لأحد الإطلاع عليه ثم يعلن أنه أطلع نواب البرلمان عليه، وينفي باهتر ذلك، ولعل الأمر لا يعدو توزيعا لدم الصندوق بين القبائل حتى يقل تركيز الرأي العام الإيراني على الفرصة التي أضاعتها حكومة أحمدي نجاد عندما ارتفع سعر النفط وبددت رصيد الصندوق وهي الآن في أمس الحاجة إليه لتعويض النقص الحاد الذي سيحدث في موارد الحكومة الإيرانية نتيجة لانهايار سعر النفط.

انتخابات الرئاسة تدخل منحني صعباً: (ملف خاص)

دخلت استعدادات القوى السياسية الإيرانية لانتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجري في ١٢ يونيو ٢٠٠٩ مرحلة حاسمة، حيث بدأت عملية صياغة أنباط التحالفات والائتلافات، وظهرت بعض ملامح خريطة المرشحين لانتخابات الرئاسة. وما زال كل من الرئيس أحمدي نجاد والرئيس السابق محمد خاتمي محور التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية، حيث استمرت القوى المؤيدة لأحمدي نجاد في حشد صفوفها لضمان إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة، فيما يسعى خصومه إلى إيضاح سلبيات سياساته على الصعيدين الاقتصادي والسياسي من أجل الحيلولة دون احتفاظه بمنصبه. كذلك كان خاتمي محور شد وجذب بين الإصلاحيين الذين يسعون إلى إقناعه بالترشيح والأصوليين الذي يحاولون الضغط عليه للانسحاب من السباق إن ما سبق في محمله يؤكد أن الانتخابات الرئاسية القادمة سوف تكون من أكثر الاستحقاقات السياسية التي شهدتها إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إثارة وسخونة، لأنها ربما تسهم بدرجة كبيرة في تحديد وجهة نظام الجمهورية الإسلامية في المستقبل. وفيما يلي ملف خاص يعرض رؤى متباينة لتفاعلات القوى السياسية الإيرانية استعدادا للانتخابات الرئاسية القادمة.

١ - التشويش الأصولي للرأي العام الإيراني

أفتاب يزد (شمس يزد) ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨

الموقف لدرجة أنهم نشروا إحصائيات قبيل الانتخابات الرئاسية تبرز شرائح المؤيدين لهم وأخرى للتيار المنافس، وأعلنوا أن ٦٠٪ من الشعب الإيراني يؤيد مرشحهم وبعد يومين من نشر هذه الإحصائية أعلنوا أن جميع القوى الثورية تؤيد مرشحهم، وجميع "الكفار" يقفون خلف منافسهم، لكن منذ عام ٢٠٠٧ تغيرت الظروف، لدرجة أن الأصوليين لم يعودوا مصرين على أن سياستهم نموذج يحتذى لجميع

ثمة تغيرات كبيرة في الظروف السياسية والاقتصادية لإيران حدثت في السنوات العشر الأخيرة، وقد ظهرت نتائج هذه التغيرات على نحو أوضح وأبرز للشعب الإيراني في عام ٢٠٠٨.

في عام ٢٠٠٧ نشطت الجماعة التي تسمى حالياً بالأصوليين، وكان مسعاهم الرئيسي موجهاً إلى فصل أنفسهم عن التيار المنافس - الإصلاحيين الحقيقيين - وتمسكوا بهذا

القوى الثورية، وأن منافسيهم جزء من دائرة الكفر العالمي. ووصل الأمر لدرجة أن الأصوليين تحاوروا مع الإصلاحيين حتى لا يتركوا معسكر المتقدين للحكومة الأصولية، وبعد ذلك خطوا خطوات أبعد من التي خطاها منافسهم الإصلاحيون في مسار نقد أوجه القصور الاقتصادي والسياسي في إيران، ولعل ما نشاهده اليوم من تصريحات متناقضة صادرة في كتلتى الحكومة والبرلمان الأصوليتين يؤكد وجود مخطط حقيقى لتشويش أذهان الرأي العام الإيراني.

وآخر نموذج دال على هذا التناقض، ما يتعلق برصيد صندوق احتياطي العملة الصعبة (صندوق احتياطي الفائض من عائدات النفط)، وهذا الموضوع حظى باهتمام الأصوليين في فترتين، الأولى وبدأت من مارس ٢٠٠٣ حتى مايو ٢٠٠٤ في ذلك الوقت كانت حكومة خاتمي تقدم طلباً للمجلس السادس بسحب أقل من نصف مليار دولار لاستكمال المشروعات العمرانية المتوقفة لنقص الاعتمادات، وبعد تقديم الطلب، اعتبر عدد من خبراء الاقتصاد الأصوليين، ما تنوى الحكومة والمجلس الإصلاحيين القيام به خيانة للوطن وبيع لثرواته في مزاد علنى.

لكن لم يستغرق تغييرهم لموقفهم هذا أكثر من سنتين، وأجازوا سحب عشرات أضعاف هذا المبلغ من صندوق الاحتياطي النقدي لدعم حكومة أحمدى نجاد.

وصل الإفراط في السحب من الصندوق لدرجة أنه في أواخر عام ٢٠٠٧م، تزايد الخوف من تعرض إيران لأزمة طاحنة في حالة حدوث انخفاض مفاجئ في سعر النفط، ومما لاشك فيه أن الارتفاع الكبير لأسعار النفط في العامين الماضيين جعل من السهل تجاهل تحذيرات رجال حكومة الإصلاحيين السابقة بل وحتى تحذيرات المحافظين التقليديين في المجلسين السابع والثامن، لكن مع انهيار سعر النفط بمعدل ٥٥٪ من أعلى سعر له خلال فترة وجيزة، توجهت أنظار وسائل الإعلام الإيرانية والناشطين الاقتصاديين وأصحاب النفوذ السياسى من جديد إلى القضية وظهر سؤال ملح هو ما هو رصيد صندوق الاحتياطي النقدي وماذا ستفعل الحكومة الإيرانية مع الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط؟

وهو نفس السؤال الذى وجه لأحمدى نجاد في آخر حوار تلفزيونى معه، وقد طمأن أحمد نجاد الشعب الإيراني بقوله

إن الرصيد الموجود حالياً يكفى لإدارة البلاد لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات دون الحاجة ولو يبيع ما قيمته دولار واحد من النفط.

وبهذا يكون أحمدى نجاد تمسك برأيه في التأكيد على سرية رصيد الاحتياطي النقدي الأمر الذى أدى إلى تصاعد ردود أفعال كثيرة، كان من بينها إعلان أحد نواب المجلس عن دهشته من أن الحكومة تشرك الشعب في تحمل المشكلات لكنها تخفى عنه رصيد الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة لديها، وبعد تصاعد ردود الأفعال تلك أعلن موقع إلكترونى مقرب من الحكومة أن كلام نائب رئيس لجنة الخطة والموازنة في المجلس والذي أدعى فيه أن نواب المجلس قد أطلعوا على الرصيد الفعلى للصندوق يؤكد أن الرصيد الحالى للصندوق أكبر بكثير مما تردد في المحافل الاقتصادية، والواقع أن هذا الكلام يدعم ثقة رئيس الجمهورية في كفاية الاحتياطي النقدي لإدارة البلاد، لكن التصريحات التى أدلى بها نائب رئيس المجلس بالأمس وهو أصولى أيضاً توقع الجميع في الحيرة والتخبط حيث أعلن أن تصريحات زميله الأصولى (رئيس لجنة الخطة والموازنة) بشأن عرض رصيد الصندوق على نواب المجلس وحجم هذا الرصيد، تصريحات غير مقبولة من قبله، هذا التصريح الأخير من قبل باهنر يوضح كذلك أن نائب رئيس المجلس المعروف بنفوذه الواسع يسعى إلى أى فرصة ليعلن صراحة شكه في تصريحات رئيس الجمهورية.

على أى حال ينبغي اللجوء إلى طرف محايد للحكم في هذا الشأن، هل قام رئيس الجمهورية بتقديم كشف حساب لصندوق الاحتياطي النقدي، أم أنه لم يكن دقيقاً بشكل كافى وقلق الإصلاحيين والأصوليين على السواء بشأن مصير الاحتياطي النقدي في محله؟

أم أن البعض يسعى إلى تشويش أذهان الرأي العام الإيراني، ويسعى إلى استغلال التنافس الداخلى بين الأصوليين لمصلحته؟

إن الشفافية في هذا الموضوع يمكن أن تقضى على هذه المخاوف، لكن القضاء على هذا المخاوف أو تأكيدها ينبغي أن يكون في أسرع وقت، حتى يستطيع أفراد الشعب الإيراني أن يخططوا لمستقبلهم بعيداً عن التشويشات الأصولية، وأن يتخذوا قراراً صائباً في الانتخابات الرئاسية القادمة التى ستجرى في شهر يونيو ٢٠٠٩.

٢- الأصوليون والانتخابات القادمة

كيهان (الدنيا) ١٩/١٠/٢٠٠٨

إيجابية وداعمة لها. وعلى العكس نرى أن أعداء الثورة الإسلامية وعلى رأسهم أمريكا وإسرائيل هم الذين يصفون حكومة السيد أحمد نجاد بأنواع الاتهامات والادعاءات الواهية.

إن الرئيس أحمد نجاد ورغم كل الدعايات والإعلام المسموم ضده، فهو شخصية محبوبة في الأوساط العربية والإسلامية والدول المناهضة للاستعمار والاستكبار الأمريكي.

كما أن خطاب الأصولية والمبدئية ورغم بعض الإخفاقات في حكومة السيد أحمد نجاد، هو الخطاب الأنجح والأنجع في أوساط الشعب الإيراني وأن التيارات الأصولية والمحافظة في التي ستفوز في الانتخابات القادمة.

يجب على التيارات الأصولية والمحافظة في إيران أن تخطط وتفكر من الآن في توحيد صفوفها والتنسيق فيما بينها لاختيار مرشح قوي لمنافسة المرشحين المحتملين من التيارات الأخرى.

إن السيد أحمد نجاد ورغم العديد من التحفظات والانتقادات الواردة على أدائه وإدارته للبلاد، هو المرشح الأفضل والأقدر على تحمل المسئوليات وأكثر التزاماً وعملاً بمبادئ الثورة الإسلامية وعلى رأسها العدالة الاقتصادية ومناهضة الاستكبار العالمي المتمثل في أمريكا وإسرائيل.

إن موقف أغلبية الشعب وموقف قائد الثورة الإسلامية من الحكومة الحالية أي حكومة السيد أحمد نجاد هي مواقف

٣- التيار المتتمي للغرب

كيهان (الدنيا) ٢٢/١٠/٢٠٠٨

تصب في مصلحة الشعب وفي خيانة تنفيذ العدالة الاجتماعية بين الناس.

أما القسم الثالث من المتقدين والمعادين للحكومة فهو التيار المتتمي المرتبط بالغرب في إشارة إلى التيار الإصلاحي، إن انتهاء وارتباط هذا التيار بالغرب لا يعني أن كل المتتمين والأعضاء في هذا التيار هم مرتبطون بالغرب بل يعني أن بعض الشخصيات المؤثرة في هذا التيار تعمل لصالح الدول الغربية.

إن مآل ومقصد هذا التيار هو التغييرات الجذرية في أصول النظام الإسلامي الإيراني تحت عناوين وشعارات براءة كالإصلاح والتغيير نحو الأحسن.

إن التيار الإصلاحي يحاول إسقاط النظام الإسلامي والانقلاب على مبادئه الإسلامية فهذا التيار يحظى بدعم وحماية الغربيين وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية، بينما كان الإمام الخميني يؤكد دوماً للمسؤولين ويقول: إذا رأيت أن أمريكا وباقي أعداء الثورة يشيدون أو يدعمون بعض

يمكن تعريف وتبويب التيارات والجهات الداخلية التي تعمل من حيث تعلم أو لا تعلم لمصلحة الأعداء. هذه الجهات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الجواسيس والمنخدعون بالإعلام والتيار المتتمي للغرب.

القسم الأول أي الجواسيس وكما هو معروف من اسمهم يحاولون أن يتقربوا للنظام الإسلامي ويقتربوا من صنع القرار كي يحصلوا على الأخبار والمعلومات السرية ويرسلوها إلى أسيادهم في الغرب.

أما القسم الثاني فهم أناس ينخدعون بالإعلام الغربي والحرب النفسية التي تشنها أكثر وسائل الإعلام ضد إيران، فهؤلاء من حيث لا يعلمون يتخذون مواقف معادية للحكومة الحالية، تحت تأثير الإعلام الخارجي، على سبيل المثال هؤلاء ينتقدون ويعارضون مشاريع الحكومة كالترسيم العادل لأموال الدعم بين الناس أو تقنين بيع البنزين أو الضريبة على القيمة المضافة تحت وطأة الإعلام المعادي للحكومة، بينما يؤكد الخبراء والمختصين أن هذه المشاريع

مواقفكم، فقوموا بإعادة النظر في مواقفكم هذه.
إننا ندعو التيار الإصلاحي الى رسم حدود واضحة مع
العدو وقال: حكومة السيد احمدي نجاد ليست معصومة

من الخطأ ويجب نقدها دوماً، لكن ان تكون مواقفنا مطابقة
لمواقف العدو الأمريكي ونؤكد ليل نهار على أخطاء احمدي
نجاد دون الإشارة الى الايجابيات، فهذا بعيد عن الإنصاف.

٤- الدفاع الواقعي والباعث على الأمل في ترشيح خاتمي

حميد رضا جلايى بور ■ امروز (اليوم) ٢٠/٩/٢٠٠٨

في الأشهر القليلة المقبلة سنعايش انتخابات هامة ومؤثرة
جدا في حياة المجتمع الايراني، والحديث الرئيسى هنا ان
الاصلاحيين لن يستطيعوا ان يختلفوا بالنسبة لهذا الحدث
ثانيا ان الاسباب الستة التالية اذا كانت الان دفاعا عن
خاتمي ودفعه لفوزه، فإنها ستكون خطوة مؤثرة حتى لو لم
نوفق في ترشيحنا.

ثالثا إذا كانت هذه الاجراءات في صورتها السياسية والمدنية
قد تمت ببواعث اخلاقية ودينية، فقد أتممنا عمل صالح يمثل
احد الاركان الحياتية الآمنة.

الدفاع عن خاتمي هو دفاع عن تحقيق آمال الثورة
الإسلامية، وعدد كبير من الايرانيين مع المؤثرين اللذين
ساهموا في نجاح الثورة من الشعب اللذين ضحوا بهائم
وحياتهم، وكانت الحرب المفروضة احدى النفقات الكبيرة
التي تحملها الشعب الايراني العظيم.

وأحد الأسباب الرئيسية لهذه التضحيات هو اهمية تحقيق
آمال الثورة الإسلامية، وللأسف فان تحقيق آمال الثورة
الاسلامية يواجه مخاطرة في مجتمعتنا، وخاتمي هو أفضل من
يستطيع ان يساعدنا في تحقيق آمال الثورة الإسلامية.

والسؤال الآن: ما هي آمال الثورة الإسلامية؟
واعتقد أن آمال الثورة يمكن تلخيصها في الشعار الاصيل
لثورة وهو (الاستقلال، الحرية والجمهورية الإسلامية)
وهذا الشعار اليوم في معرض المخاطرة.

"الحرية" و "الجمهورية" في خطر لان الجهاز السياسى
الايراني لا يقيم انتخابات حرة وعادلة، والانتخابات
بالأسلوب الحالى لا ترضى بأى شكل الشعب الايراني ولا
ترضى ببناء الثورة الاوائل مثل الآيات العظمى (متطرى،
صانعى، موسوى اردبيلى، رفسنجانى، طاهرى اصفهانى،
وموسوى خويينى) وجميعهم يرفضون اسلوب الانتخابات،
ونفس الوضع بالنسبة للصحافة و الاحزاب والمؤسسات
المدنية وحقوق المواطنة.

وركن "الإسلامية" أيضا باعتباره احد آمال الثورة

الاسلامية هو الاخر في معرض الخطر، واغلب شباب
الدولة لا يستمدون دينهم من النصوص الاصلية (القرآن،
الأحاديث النبوية، والأئمة الطاهرين)، ولكن تدينهم رد
فعل على تدين الاشخاص اللذين اساءوا الاستفادة بشكل
رسمى من دين الله ومن ثورة الشعب والشهداء.

ومما سبق فان الاستقلال والحرية والجمهورية الاسلامية
هي آمال الثورة الاسلامية خلال الثلاثون عاما الماضية،
وآمال شباب إيران اليوم هو "الديمقراطية".

السبب الثانى ان خاتمي هو افضل من يستطيع ان يواجه
تراكم الاضرار الاجتماعية في إيران، والمجتمع الايراني
يحظى بقدرات ملحوظة من تغيير الاوضاع الغير مرغوب
فيها، وعليه فان هذا المجتمع مجتمع الحداثة، ونفس المجتمع
يواجه الكثير من الاضرار الاجتماعية المقلقة والمضرة كما تشير
الارقام التالية.

٩ مليون فقير - ٤ مليون عاطل - ٣ مليون مدمن
بالإضافة الى تزايد جرائم الضرب والقتل، والأضرار
الاجتماعية والأسرية. ولذا زادت طلبات الشباب للهجرة
خارج الدولة للبحث عن فرص عمل، وعليه فقدت الدولة
كثيرا من خبراتها وكوادرها الماهرة.

وحكومة السيد خاتمي على الرغم من الضعف الزى كان
بها، لم تكن حكومة كاذبة او تبيع الشعارات، ولذا فقد زادت
قدرات المجتمع الايراني خصوصا القدرات الاقتصادية.
ومما سبق فان الدفاع عن خاتمي يعنى الدفاع عن الحكومة
الواقعية بدون شعارات والفاعلة في السيطرة على الاضرار
الاجتماعية.

السبب الثالث ان خاتمي بالنسبة للاختيارات الاخرى
الموجودة والممكنة، هو الأفضل والأنسب مع الخصائص
العالمية الجديدة، في المقياس القومى والعالمى في عصر
التصوير.

والايرانيون بالدفاع عن خاتمي يستطيعوا ان يقدموا
صورة عن الاسلام الرحمانى اسلام السلام للعالم، وان

يمحو الصورة السلبية عن إيران والایرانیون المرسومة لدى الغرب، والتي بسببها لازلنا نواجه مشكلات كبيرة في التبادل الصناعي والعلمي والطبي مع دول العالم. عادة يؤكد منتقدي خاتمی انه لن يستطيع ان يحول شعاراته في التنمية السياسية الى اساس عملی وبالأحرى ان تصبح قوانين، ونستنتج من ذلك انه في البناء الفعلي للجمهورية الإسلامية، لا يستطيع رئيس الجمهورية ان يتم عمله. فالغالبية تعتقد أن إكمال مشوار الإصلاحات يتطلب استكمال خاتمی لمسيرته بنفسه، ويعتقد أنصاره أن المرحلة لا تحتاج لهزات من قبيل انسحاب خاتمی. يرى بعض الإصلاحيين أن انسحاب خاتمی من المنافسة لن يؤدي إلى توقف مسيرة الإصلاحات فقط، بل سيجعل أنصاره في حالة حرجة وربما خطرة أيضا، ويذكر هؤلاء بما حدث لهم انطلاقا من العام ١٩٩٢م حيث نجح التيار المحافظ في الفوز بالغالبية البرلمانية وتحالف مع رفسنجاني برعاية المرشد خامنئي وأقصى الراديكاليون الإسلاميون

عن السلطة ومؤسسات الدولة وإداراتها وسجن بعضهم، واضطر مئات منهم ولا سيما المثقفين إلى الهجرة بدافع الدراسة أو العمل وحجج مختلفة.. ويظن هؤلاء أن خروج خاتمی من معادلة الحكم الآن ستعود بالولايات على أنصاره المقربين، وأن استمراره بالتالي هو حماية لهم من أي عقاب. السبب الآخر للدفاع عن السيد خاتمی انه الوحيد الذي يستطيع ان يفسد اللعبة المقترحة من قبل المعارضين للحرية والجمهورية والإسلامية، ولذا فان مشاركة خاتمی في الانتخابات بمثابة كابوس للمعارضين للحرية. كل الأسباب السابقة وغيرها تؤكد على أهمية ترشيح خاتمی، وانه الامل للشعب الإيراني، وفوز خاتمی في الانتخابات نعتبره هدف واقعي، وبالدفاع عن خاتمی نستطيع المشاركة الفعالة في ساحة الانتخابات والتي على أثرها سيتحد مصير ملايين الإيرانيين وسيكون بمثابة عمل صالح لتحسين أوضاع المجتمع.

٥- هذه الحكومة أيضا سترحل حتما

أفتاب یزد (شمس یزد) ١٤/١٠/٢٠٠٨

بالنظر إلى سلوك معظم السياسيين والتيارات السياسية الإيرانية يتضح أن خطابهم وسلوكهم السياسي يتخذ المنافس أو العدو محورا وليس الخطة أو البرنامج الموضوع للذات، ومن ثم يصبح من البديهي تماما أن يكون السلوك السياسي لأي تيار موضع تشكيك وتكذيب من قبل بعض السياسيين الآخرين لاعتماده سياسة اتخاذ المنافس محورا للعمل السياسي، وفي المقابل، الأمور التي يتعرض المنافس بسبب القيام بها للنقد أو حتى للهجمات غير المنصفة، تعد بالنسبة لذاته أمورا مباحة وإذ الأمر سيجعلها تستوجب التقدير والاستحسان من الأصدقاء، لأن النقد فقد قيمته إذ عد جزء من العمل السياسي بغض النظر عن موضوعيته! هذه القاعدة ألحقت بإيران والشعب الإيراني إلى الآن، لكن امتدادها للمؤسسات الرسمية يمكن أن يخلق أضرارا بعيدة المدى لا يمكن معالجتها في المستقبل.

إن ما يتناوله هذا المقال هو تسرب نظرية التمحور حول المنافس إلى العلاقة بين المجلس والحكومة بمعنى وضع كل ما

يتعلق بالمنافس والصراع إلى العلاقة بين المجلس والحكومة، بمعنى وضع كل ما يتعلق بالمنافس والصراع معه في مرتبة أعلى من البرنامج الموضوع للذات والتقدم المزمع تحقيقه، ولأجل بحث هذا الموضوع بشكل أفضل ينبغي العودة إلى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤.

في ذلك الوقت، كل الأصوليون يعتبرون أنفسهم الفائزين بانتخابات المجلس السابع وحكومة خاتمی المنافس لهم، هذه الجماعة من الأصوليين إدعت أن معارضتهم لبعض برامج خاتمی تستند إلى نظريات علمية، وأنهم لا يسعون وراء أي هدف سوى الحفاظ على مصالح الشعب، وعلى هذا الأساس سنوا هجمات عنيفة ضد حكومة خاتمی حتى لا تسحب من صندوق الاحتياطي النقدي لاستكمال بعض المشروعات غير المكتملة لنقص الاعتمادات، متهمين إياها بعمل أوكازيون لبيع ثروات البلاد.

وقامت مجموعة أخرى منهم بجمع توقيعات لاستدعاء خاتمی إلى المجلس واستجوابه عن لماذا لم يقدم لائحة نظام

التنسيق إلى المجلس خلال المهلة القانونية الممتدة ثلاثة أشهر، وفي النهاية صدقت أغليتهم على قانون بموجبه يتمكن المجلس من إلغاء بعض الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة، ليس هذا فحسب وإنما أصبح من تاريخ التصديق على هذا القانون لم يعد من حق الحكومة التوقيع على أى اتفاق اقتصادى تزيد قيمته على ٢٠ مليون دولار بدون الرجوع إلى المجلس، لكن لم يمض كثير من الوقت حتى أخلت (الحكومة غير المنسقة) مكانها للحكومة التى كان يعتقد أصوليو المجلس أنهم متوائمين معها.

هذا الاعتقاد في التوائم والتنسيق أظهر نفسه على الفور في تغيير طبيعة التعامل بين الحكومة والمجلس، لدرجة أنه لم يعد هناك من النواب من يقوم بجمع توقيعات لاستدعاء الرئيس إلى المجلس لاستجوابه بسبب التأخير في تقديم لائحة التنسيق بين الحكومة والمجلس، وحتى لم يعد هناك من النواب من يفكر في مساءلة الحكومة بشكل رسمى عن عدم تنفيذ هذا القانون الذى كان يعتبر التصديق عليه من مفاخر المجلس السابع.

بل إنه لم يعد هناك أحد يقول أن السحب من رصيد صندوق الاحتياطى النقدي خيانة للشعب وإهدار لثرواته الوطنية.

في هذه المرحلة لم يكن هناك أحد قلق من التصديق على اتفاقيات اقتصادية كبيرة بدون أخذ تصريح من المجلس، وإنما ظهر عدم الاكتراث بالتحذيرات المتكررة الداعية إلى امتناع الحكومة عن توقيع اتفاقيات طويلة الأمد لتصدير الغاز حتى يتم التأكيد من تلبية الاحتياجات الداخلية، لدرجة أن حالة عدم الاكتراث واللامبالاة هذه أدت إلى غياب أى تحرك قانونى جاد في المجلس.

لكن هذه المرحلة قد انتهت وجاء التفريط بعد الأفراد، وأصبح عدد من النواب غير قادرين على تحمل هذا النمط من التعامل السياسى، وما لاشك فيه أن مجموع حالات الغضب وعدم القدرة على الاستمرار في تحمل سلوك الحكومة لدى نواب المجلس السابع قد انتقلت إلى نواب المجلس الثامن لدرجة أنه لأول مرة منذ ٢٧ عاماً هي عمر الثورة الإيرانية، توضح مسألة استدعاء رئيس الجمهورية إلى المجلس على قائمة جدول أعمال عدد من النواب، في حين أنه في الظروف العادية لا يمكن اعتبار تصريحات أحد الوزراء سبباً لاستدعاء الرئيس إلى المجلس. (تصريحات مشايى

حول صداقته لشعب إسرائيل).

بعد ذلك بدء عدد من النواب جهودهم لإخراج إحدى الهيئات التابعة لرئيس الجمهورية من دائرة الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية ووضعها تحت سلطة أحد الوزراء (إخراج هيئة التراث الثقافى والسياحة من دائرة الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية)، الخطوة الثالثة لهذه المجموعة من النواب، تحركهم الأخير لتقليص صلاحيات الرئيس في مجال تعيين محافظ البنك المركزى، وإن لم تحدث واقعة خاصة فسينجح هذا التحرك وسينقل جزءاً آخر من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس.

هذه النماذج توضح أن البعض بدلاً من أن يستخدم صلاحياته القانونية بدقة وبدون أن يتنازل عن أى منها، وقع تحت تأثير بعض العلاقات وأصيب بالإفراط والتفريط فيها، هذا السلوك الإفراطى والتفريطى قد ساد لدرجة القول بأن الحكومة الحالية ستستمر في الحكم حتى نهاية فترتها، ولذا فإن الأشخاص الذين لا يستطيعون أو لا يريدون استخدام صلاحياتهم القانونية، يفضلون أن يتقصوا في كل يوم من صلاحيات رئيس الجمهورية حتى لا يضطروا إلى المواجهة المباشرة معه.

للأسف هذا الفهم كان موجود بين جماعة من الإصلاحيين ولكن على نحو مختلف إذ كانوا كأنهم متأكدين من سيطرة خاتمي والإصلاحيين على السلطة التنفيذية، ومن ثم سعوا إلى زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، في حين أن النظر إلى الظروف الحالية لإيران يظهر فهمهم الخاطئ وخطورة الزيادة غير المحدودة لصلاحيات رئيس الجمهورية.

اليوم بالنظر إلى تحولات الإحدى عشرة سنة الماضية وبخاصة بعض أحداث الأشهر الأخيرة يتضح أن أكثر الأعمال منطقية وأقل الأساليب تكلفة هو البعد عن عهد الغضب والتشاحن وترك التحاقد والتصادم فيما يتعلق بالتعامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحتى بين التيارات السياسية، لأن هذه الحكومة سترحل حتماً، وأى حكومة أخرى ستولى الحكم بين عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٣ ستضطر يوماً ما إلى ترك مكانها لحكومة أخرى، في حين سيبقى هذا الشعب وهذا هو جوهر تداول السلطة، ثم إن على أعضاء كل من المجلس والحكومة أن يفكروا في اليوم الذى يغادروا فيه السلطة حتى يستطيعون تبرير تصرفاتهم وتصريحاتهم بدون الالتفاف إلى ما يقوله المنافس أو المؤيد.

٦- تقرير إحصائي حول الأداء الاقتصادي للحكومة التاسعة

اعتماد (الثقة) ٢٨/٩/٢٠٠٨

٤٢

للمرة الثانية وخلال شهر واحد قدم الدكتور حسن روحاني رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام تقريراً إحصائياً يكشف السياسات الاقتصادية للحكومة التي أدت إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للشعب وتدهور الأحوال واقتح على الحكومة أنه بدلاً من تبني سياسات مالية ونقدية فضفاضة غير محددة وزيادة حجم السيولة والتضخم أكثر من ذي قبل، يمكن تحسين أجواء العمل وتوجيه السيولة الموجودة نحو الإنتاج، ومعيار مقدرة الحكومة ليس في تكرار شعار المقدرة والقوة بل يكمن في فن تحسين أجواء العمل وزيادة الاستثمارات، وإلى جانب هذا الاقتراح وجه روحاني تحذيراً قال فيه: في الأجواء الانتخابية توجد مسألة مهمة نرجو أن لا ننساق خلفها وهي أنه في هذه الأجواء يكون مدار الأمر قائماً على الكلام والشعارات والدعاية الانتخابية وهذا الأمر خطير للغاية". وأضاف روحاني: "وهذا يعني أن المسؤولين في البلاد الذين يمكنهم استناداً على مناصبهم سن القوانين والتصديق عليها لو أنهم لا قدر الله تأثروا بهذه الأجواء في أعمالهم وتصرفاتهم أي أصبح النشاط التنفيذي والقرارات تصب في خانة الانتخابات إذن فما هو واجبهم؟ وأشار إلى بعض الشعارات التي طرحتها الحكومة التاسعة قائلاً "يجب أن ننظر إلى أي مدى كانت هذه الشعارات موضع تنفيذ على سبيل المثال في القضايا الداخلية طرحت الحكومة شعار العدالة وقالت أنها تعتزم القضاء على سوء التوزيع على الصعيد الاقتصادي وسوف تعمل على خلق الرفاهية ووضع النفط على مائدة الشعب والتقليل من المشاكل الحياتية والوصول بالتضخم إلى الحد الأدنى وتقليل معدلات البطالة إلى غير ذلك من الشعارات" وأضاف "هذه الشعارات كانت باعثة على الأمل بالنسبة للشعب خاصة في مجتمعنا التي تعاني الشريحة العظمى منه من الفقر والفساد وعدم المساواة وتكشف الإحصائيات الأخيرة عن البنك المركزي أن هناك حوالي ١٤ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر أي أن إحصائيات الفقراء لم تنخفض بل زادت ومن المؤكد أن رقم ١٤ مليون هو رقم كبير وبناءً على هذا أن هناك نسبة جديرة بالملاحظة يعيشون في فقر وهناك عدد آخر ليسوا بفقراء بل أنهم يعيشون حياة متوسطة لكنهم بالفعل يعانون من سوء العدالة

وأشكال الفساد المختلفة وهم يخشون الفساد الذي دب في مختلف القطاعات وبالفعل أصبح القضاء على الفساد مطلباً شعبياً، "وشرح موضحاً أن العدالة كانت شعار الحكومة لكن يجب أن نرى إلى أين وصلنا من الناحية العملية" هل بالفعل حققنا العدالة ولو حققناها فهل هذا هو المراد وأن هذا الأمر جيد للغاية أم إذا لم نكن قد حققناها وكل الأرقام والإحصائيات تقول أثناء لم نحققها فمن الأفضل أن تبحث الحكومة وترى لماذا لم تتمكن من تحقيقها، "وطرح روحاني سؤالاً ما هو معيارنا لتحقيق العدالة في التوزيع وكيف نستطيع القول بأنه توجد أصلاً عدالة وقال هناك مؤشرات مثل معدل الدخل أو الاستهلاك في القرى الفقيرة والغنية هذه المؤشرات توضح كيفية عدالة التوزيع في المجتمع". واعتبر رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية أننا أحد مؤشرات تحقيق العدالة في التوزيع والتي تحظى باهتمام في عملية التقييم "القدرة الشرائية، وقال "أن مؤشر القدرة الشرائية يحدد كيفية توفير أحاد الشعب لاحتياجاتهم بشكل يتجاوب مع مختلف مستويات هذه الاحتياجات والقدرة الشرائية دائماً تكون تابعة بشكل غير مباشر ومعاكس للتضخم فمع زيادة التضخم وثبات الدخل تنخفض القدرة الشرائية". وأضاف "على سبيل المثال عندما أعلن البنك المركزي أن نسبة التضخم على مدى الأثني عشر شهراً الماضية كانت أكثر من ٢٣٪ أو أن نسبة التضخم في شهر مرداد عام ١٣٨٧ هـ. ش قد زادت بنسبة ٢٧٪ مقارنة بنفس الشهر من عام ١٣٨٦ هـ. ش قارن هذا يعني أن القدرة الشرائية للأشخاص ومختلف الطبقات أصحاب الدخل الثابت من العمال والموظفين قد انخفضت بنسبة ٢٣٪ على مدى الأثني عشر شهراً الماضية و ٢٧٪ في شهر مرداد من هذا العام مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي" وواصل ممثل مقام الزعامة في مجلس الأمن القومي قوله "لو أن الحكومة تضع في اعتبارها مسألة العدالة عليها أن تحافظ على القدرة الشرائية لهذه الطبقات ويجب أن تصل إلى الحد الأدنى من معدلات التضخم وتصل على زيادة المرتبات والأجور وإلا سوف تضعف القدرة الشرائية لجميع العمال والموظفين وأصحاب الدخل الثابت تقريباً. "وأضاف" بناءً على هذا في مثل هذه الظروف عندما تعلن الحكومة رسمياً بأنها سوف ترفع الأجور والمرتبات بنسبة

تتراوح بين ١١,٧٪، إلى جانب الإعلان رسمياً عن أن نسبة التضخم ٢٣٪ فإن هذا يعني أن القدرة الشرائية بالنسبة للعمال والموظفين قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٦٪" وصرح عضو هيئة رئاسة مجلس الخبراء "في مثل هذه الظروف في العام الماضي عندما تزداد قيمة ثروة أصحاب المال بنسبة تزيد على ٢٣٪ مثل أصحاب العقارات والأراضي من دون أن تكون هناك محاولة خاصة لزيادة هذه الثروة فإن القيمة المضافة على قيمة الأراضي والعقارات قد أدت زيادة قدرتهم الشرائية". وأضاف روحاني: "أن ما يتسم بالواقعية على مدى العام الماضي أنه بسبب التفاوت في القدرة الشرائية بالنسبة لمختلف طبقات المجتمع البعض زادت قدرته الشرائية والبعض انخفضت عنده هذه القدرة، يترتب على ذلك زيادة التفاوت الطبقي وتعميقه مع أن الحكومة كانت تريد العدالة ولكن كانت النتيجة العملية هي انعدام العدالة". وفي رده على سؤال أن سبب انعدام العدالة هذا التضخم وزيادة التفاوت الطبقي وضعف القدرة الشرائية ذكر "يقولون أن سبب زيادة التضخم الداخلي هو زيادة التضخم العالمي يعني أنه كل هذه المشكلة يجب أن نبحث عن جذورها في الخارج". نعرف أن التضخم العالمي له دور في التضخم الإيراني لكن ما نسبة ذلك؟ وبالأساس ما هو حجم التضخم في الدول الأخرى على مدى العام الماضي؟ وأضاف رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية "تفيد الإحصائيات الرسمية على مدى الأعوام الثلاثة الماضية أي ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦ أن معدل الواردات قد زاد بالنسبة للأعوام السابقة بالترتيب كالتالي ٦,٦٪ و ١,١٪ و ١٣,٣٪ واستناداً إلى أن سهم ٢٢,٥٪ للبضائع المستوردة في "GDP" فإن سهم التضخم المستورد على سبيل المثال بالنسبة لعام ١٣٨٥ حوالى ١٨,٦٪ من مجمل التضخم الإيراني وبالنسبة لعام ١٣٨٦ لو افترضنا أن هذه النسبة ٢٠٪ تستتج من هذا أن ٨٠٪ من هذا التضخم ناجماً عن السياسات الاقتصادية الداخلية إذن يجب أن نبحث لماذا زاد التضخم الداخلي إلى جانب التضخم العالمي". وصرح عضو المجلس المركزي لجمعية روحانيت مبارز "للأسف أن إيران من حيث التضخم تأتي في المرتين ٢٣ من بين ٢٣ دولة في المنطقة، والدول الأخرى بالوقوف على هذا الأمر الواضح لزيادة النمو الاقتصادي مثل على زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار ليس بزيادة حجم الأموال

بل عن طريق توجيه الأموال الموجودة نحو الاستثمار ولأجل هذا الأمر يجب تحسين أجواء العمل وقد تمكنا من إحراز نجاحات عديدة وأضاف "للأسف على مدى عدة أعوام الماضية قد شاهدنا في إيران أنه بدلاً من تحسين أجواء العمل مع تبني سياسات غير متزنة ليس فقط لم تتحسن هذه الأجواء بل صارت أكثر تعثراً للدرجة أنه طبقاً للإحصائيات الرسمية كانت إيران في موضوع التشغيل والعمل تأتي في المرتبة ١٣١ عام ٢٠٠٧ أصبحت في عام ٢٠٠٨ في المرتبة ١٣٥ ونظراً لتدهور هذه الأجواء لم تتم الاستثمارات المطلوبة في البلاد للدرجة أنه طبقاً للإحصائيات الرسمية كان متوقفاً أن تكون نسبة نمو الاستثمارات السنوية ١٢,٢٪ أصبحت في عام ١٣٨٦ فقط أى أقل من النمو الاقتصادي".

وشرح روحاني أنه بينما كانت تقدر نسبة السيولة في بداية عام ١٣٨٤ بـ ٦٨ ألف مليار تومان أصبحت في ظل الانفتاح المالى والنقدى غير المتناسب وعدم الاهتمام بالبدليات الاقتصاديون وعدد من نواب المجلس السابع زادت هذه السيولة بنسبة ٤,٣٩٪ في عام ١٣٨٥. ش و ٢٧,٧٪ عام ١٣٨٦ حتى وصلت في عام ١٣٨٧ إلى ١٩٨ ألف مليار تومان أى ما يقرب من الضعفين ونصف الضعف فقط في ثلاث سنوات وطبقاً للتقارير الرسمية التى يقدمها البنك المركزى هذه الزيادة في السيولة وحجم الأموال كانت بالأساس ناجمة عن زيادة القاعدة المالية وبسبب الزيادة الخالصة للأموال الأجنبية في البنك المركزى وبناءً على التقارير الرسمية للبنك المركزى فإن ٣٠٪ بسبب الانفتاح في القاعدة المالية وقد تشكلت هذه الظاهرة جراء الأخذ من الاحتياط النقدى بشكل أكبر من الإمكانية الاقتصادية للدولة وصرح روحاني أن الإحصائيات الرسمية تفيد أنه للأسف تم على مدى أعوام ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ سحب بالترتيب ٨,١١ مليار دولار و ٨,١٧ مليار دولار و ٨,١٦ مليار دولار بقيمة إجمالية ٤,٤٦ مليار دولار عن طريق تقييحات الموازنة من الاحتياط النقدى وأضاف هذه السحوبات تمت بدون الالتفات إلى القدرة الاقتصادية للبلاد وأهداف الخطة التنموية الرابعة بل وعلى العكس من السياسات العامة التى خطتها مقام الزعامة لهذه الخطة مما أدى في النهاية إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لمحدود الدخل وتزايد التفاوت الطبقي والابتعاد عن أهداف العدالة.

إيران والأزمة الاقتصادية العالمية:

محور فرز جديد بين الإصلاحيين والمحافظين (ملف خاص)

تحولت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى محور جديد للفرز ومادة للصراع الداخلي بين القوى السياسية الإيرانية، وأبرزت وجهها جديداً للانقسام بين المحافظين والإصلاحيين يرتبط بصراعهما المحموم على تحديد مستقبل إيران أو بمعنى أدق مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالطرف الأول وجدها علامة على اندثار الرأسمالية والليبرالية الغربية، واستند في ذلك إلى رؤية المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئي، لكن الأهم من ذلك، هو أن المحافظين استغلوا الأزمة للدلالة على سقوط رهان الإصلاحيين خصوصاً التيار الذي يدعو إلى الحوار مع الغرب ويسير في اتجاه مخالف لتيار الجمهورية الإسلامية، حيث يدعو إلى الأخذ بالنموذج الديمقراطي الغربي بما يعنى تكريس المرجعية للشعب وليس لولاية الفقيه التي تمثل العمود الفقري لنظام الجمهورية الإسلامية. هذه الرؤية رفضها الطرف الثاني الذي اعتبر أن الرأسمالية متجددة ومتطورة وقادرة على تجاوز الأزمة الأخيرة مثلما تجاوزت الأزمات السابقة وآخرها في ثلاثينيات القرن الماضي، وأن آمال المحافظين بانهاية الرأسمالية هي مجرد أضغاث أحلام وسراب سرعان ما سينجلي عنه الغبار. لكن الأهم هو أن هذه الأزمة في رؤية الإصلاحيين كشفت ضعف حكومة الرئيس أحمدي نجاد وعدم فعالية سياساتها الاقتصادية، لأن هبوط أسعار النفط، وهو أحد أعراض الأزمة، كشف المستور وأظهر الحكومة على حقيقتها أمام الشعب، وربما يؤدي إلى الإطاحة بها في نهاية المطاف مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة في يونيو القادم.

تداعيات هذا الصراع السياسي الداخلي المحموم حول أزمة ذات بعد خارجي، يتوقع أن تكون أكبر عمقا وأكثر اتساعا من الأزمة نفسها، لأنها ستفتح الباب من جديد للحديث حول الموقف من النظام الإسلامي واتجاهاته المستقبلية وعلاقاته مع الخارج. ولذا تفرد "مختارات إيرانية" في هذا العدد ملفا خاصا يتناول رؤية القوى السياسية الإيرانية للأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الداخلية والخارجية.

١ - منتقدو الرأسمالية وأحلام اليقظة

صداي عدالت (صوت العدالة) ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٨

إن البدائل المطروحة الآن وهي النظام الاشتراكي والنظام الإسلامي للاقتصاد هي بدائل غير متكاملة ولا تقدم منظومة اقتصادية شاملة للبشرية. إن النظام الرأسمالي يعاني من مشاكل عديدة كافتقاره لجوهر العدالة وتسببه في اتساع الهوة بين الطبقات الفقيرة والغنية لكن لا يوجد في الوقت الحاضر بديل مناسب لنظام السوق المفتوح والرأسمالية المتصلة بالتنمية الصناعية والزراعية والتقنية في الغرب.

لم تأت الانتقادات التي انهالت على النظام الرأسمالي في الآونة الأخيرة إثر الانهيارات التي شهدتها أسواق المال الغربية من فراغ، ومع ذلك فإن النظام الرأسمالي رغم الكثير من المشاكل والانتقادات الواردة عليه، من الممكن تطبيقه في الوقت الحاضر ولا يوجد بديل قوي له. بمجرد ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية في الغرب قامت الأوساط المعادية للغرب بتقديم مبرح للرأسمالية دون أن تقدم للبشرية بديلا متكاملا ومنسجما لهذا النظام.

إن هذه الأزمة الأخيرة التي أصابت جوهر النظام الرأسمالي ستترك آثاراً سيئة وربما طويلة الأمد على اقتصاديات الدول الغربية لكن مادام الغرب يحاول أن يصحح ويرمم هذه التجربة الرأسمالية ولم يتخل عنها بسبب جدواها وفعاليتها الممتدة لقرن من الزمان تقريباً، ومادام البديل أي النظام

الاشتراكي أو النظام الإسلامي يفتقد العناصر الكاملة لتكوين نظام اقتصادي يلبي حاجات البشرية المعاصرة، سيبقى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق النظام المسيطر على أغلب اقتصادات العالم حتى في الدول التي تدعي بأنها اشتراكية أو إسلامية في نظامها السياسي.

٢- اجتياز المرحلة

كيهان (الدنيا) ٢٨/١٠/٢٠٠٨

لم تتأثر السوق المالية والبورصات الإيرانية وبسبب عدم ارتباطها مع الأسواق الغربية كثيراً بالانهايارات المالية التي شهدتها البورصات والمصارف الغربية. لكن التأثير جاء بشكل غير مباشر من هبوط أسعار النفط حيث الكساد والانكماش في الاقتصاد الغربي أدى إلى انخفاض نسبة الطلب على النفط ومشتقاته وهذا ما أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من ٦٠ دولار وأعربت الصحيفة عن ثقتها بأن الاقتصاد الإيراني وعلى الأقل في الأشهر الست القادمة لن يتأثر كثيراً من هبوط أسعار النفط والسبب هو الأموال الوفيرة التي جنتها الحكومة في السنوات الأخيرة من ارتفاع أسعار النفط.

لكن ينبغي التحذير في نفس الوقت من خطورة استمرار انخفاض أسعار النفط، فإذا استمر هبوط أسعار النفط بهذه الوتيرة سيتضرر الاقتصاد الإيراني حاله حال كل الدول

المنتجة للنفط مع فارق واحد وهو أن إيران تعتمد على الإيرادات النفطية كثمانين بالمائة من الناتج الوطني، بينما أغلب الدول النفطية خاصة الدول العربية المطللة على الخليج الفارسي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كامل تقريباً. إن هذه الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط رغم آثارها السيئة على اقتصاد إيران، لكنها تشكل فرصة ذهبية لإيران كي تعتمد أكثر من ذي قبل على الاقتصاد الإنتاجي في المجالات الصناعية والزراعية والتقنية التي قطعت الجمهورية الإسلامية أشواطاً مهمة فيها.

ويجب التقليل من نسبة الواردات من الخارج والتركيز على الصادرات وتكثيف المساعدات الحكومية على المعامل والمصانع المحلية التي أثبتت في السنوات الأخيرة أنها قادرة على فتح أسواق كبيرة وبيع بضاعتها في كل الدول المجاورة وغير المجاورة لإيران.

٣- آثار هبوط أسعار النفط

رسالت (الرسالة) ٢٦/١٠/٢٠٠٨

بالرغم من خفض الإنتاج، انخفضت أسعار النفط في الأيام الأخيرة إلى ٦٠ دولار في البرميل الواحد ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ينخفض السعر إلى ٥٠ دولاراً في الشهرين القادمين، وحسب الرؤية الغربية في قراءة السياسة في البلدان النفطية والتي يسموها "بتروبوليتكس" أي السياسة في الدول النفطية، حسب هذه الرؤية هناك علاقة معكوسة بين أسعار النفط والديمقراطية في هذه الدول يعني كلما ارتفعت

أسعار النفط تنخفض نسبة الديمقراطية وتزداد نسبة التشدد في هذه الدول، وعلى هذا الأساس يقول الغربيون أن ظهور حكومات متشددة كحكومة أحمددي نجاد في إيران وهو جو شافيز في فنزويلا هي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بينما كانت حكومة خاتمي معتدلة وتطالب بالحوار والتفاهم مع الغرب في ظل أسعار زهيدة للنفط أي أقل من عشرة دولارات للبرميل واليوم تتوقع الأوساط الغربية أن

تتغير لهجة حكومة احمدي نجاد بعد انخفاض أسعار النفط والركود العام في اقتصاد العالم.

إن هذا التحليل صحيح عندما يصف اقتصادات الدول النفطية بأنها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأسعار النفط وبالتالي قوة المواقف السياسية أيضاً تنبع من قوة الموارد الاقتصادية. إن البديل الوحيد لهذه السياسة وهذه الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط هو فك الارتباط بين ميزانية الحكومة وأموال النفط بحيث لا تعتمد الحكومة على الإيرادات النفطية كمورد أساسي في الميزانية. إن هذا البديل لا يمكن تنفيذه بسهولة ولا بد من اعتماد خطة لعشرين سنة قادمة تتخلص فيها من الاتكال شبه التام على النفط ونعتمد على الموارد الاقتصادية المستديمة كالإنتاج الصناعي والتقني والزراعي والعلمي.

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أمريكا وأوروبا في الأسابيع الأخيرة لم تقتصر على هذه البلدان فقط، بل تؤثر سلباً على كل اقتصادات العالم ومنها إيران. ويجب التحذير من التفاؤل بمقولات كانهيار اقتصاد أمريكا وانهايار الرأسمالية، إن أول آثار هذه الأزمة على بلداننا جاءت سريعاً بانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت من ١٤٧ دولار إلى ٦٤ دولار، وعلنت الأوساط الاقتصادية الإيرانية أنها ستخسر ٥٤ مليار دولار خلال الستة أشهر القادمة جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط.

ورغم تحذير العديد من الخبراء، استخدمت الحكومة أموال النفط بكثرة ولم تصغ إلى نصيحة الخبراء لأنها كانت مصابة بنشوة الأسعار الخيالية للنفط التي ظنت بأنها ستبقى مرتفعة إلى أمد بعيد.

٤- استجداء أم ضريبة؟

الوافق ٢/١١/٢٠٠٨

٤٦

يقوم رئيس وزراء بريطانيا جوردن براون بزيارة إلى عدد من البلدان العربية النفطية لاستجداء الدعم المالي لصندوق النقد الدولي بعد أيام من هجومه اللاذع على هذه الدول بسبب موافقتها على قرار الأوبك لخفض إنتاج النفط.

وشرح براون قبل سفره بأن هذه الدول وهي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات تمتلك احتياطات كبيرة وهي الدول الغنية بالنفط والثروات الأخرى. وكأنه أراد أن يقول بأن على الدول العربية الغنية أن تدفع ثمن الخسائر التي منيت بها أسواق المال في الغرب جراء السياسات الخاطئة والأساليب الخاسرة للغرب في إدارة السوق.

إن الأسواق العربية في دول الخليج الفارسي خسرت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار جراء الأزمة الغربية ويتوقع أن يزيد هذا الرقم بفعل الانهيارات المتواصلة في أسواق البورصة فضلاً عن انعكاساتها على الاقتصاد وزيادة التضخم بشكل عشوائي. وبدلاً من أن يتحمل الغرب هذه الخسائر فإنه يطالب التعويض من البلدان النفطية لأنه يعتبرها من الدول الثرية.

إن الأسلوب الغربي في مواجهة الأزمة عبر جمع الأموال وضخها في مصارف ومؤسسات خاسرة ليس الحل لأن المليارات من الأموال التي جاءت من اليابان لم تساعد على احتواء الكارثة، لكن المشكلة تكمن في النظرة الغربية حيال

الأزمة بحيث يطالبون الآخرين بدفع ثمن أخطائهم. إن الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا لم ينظروا يوماً إلى بلداننا إلا بنظرة البقرة الحلوب فتارة يحاولون السيطرة على مصادر الطاقة والنفط لدينا وتارة أخرى يطالبوننا بدفع الأموال التي رصدت من قيمة هذا النفط وخلصت الأصول بالقول لقد حان الوقت لحسم الأمور ووضع النقاط على الحروف لأن شعوب المنطقة وأصحاب الثروة النفطية هم أولى من المجتمعات الغربية التي تساند العدو الصهيوني لضربنا، وتدخل جيوشها لتحتل أراضينا وتقتل شعوبنا، ثم يأتون لندفع لهم ما خسروا في غزواتهم وحروبهم وكأن العالم الإسلامي ضحية تذبذب في الأفراح والاتراح.

إن لا مجال للفرح والسرور من هذه الأزمة لعدة أسباب: أولاً: أن هذه الأزمة تضرب وقبل كل شيء الطبقات الفقيرة والمتوسطة في أنحاء العالم.

ثانياً: أن هذه الأزمة بدأت في الولايات المتحدة لكنها انتقلت بسرعة فائقة إلى كل دول العالم بما فيها الدول الآسيوية أيضاً.

ثالثاً: صحيح أن الاقتصاد الإيراني لم يتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية لكن سرعان ما تأثر بتداعيات هذه الأزمة من خلال هبوط أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات إلى

ايران واسعار العملات الصعبة.

ان الاقتصاد الايراني وبسبب العقوبات المالية والتجارية التي فرضت عليه في السنوات الاخيرة لم يتضرر بشكل مباشر من الأزمة التي أصابت اسواق المال والتجارة العالمية.

إن اهم وابرز اثر تركته الأزمة المالية على إيران هو هبوط أسعار النفط حيث تؤكد الأوساط الاقتصادية الإيرانية ان الاحتياطي الوطني سينحسر ٥٤ مليار دولار في الاشهر الخمس القادمة بسبب انخفاض أسعار النفط.

ويبدو ان مسيرة هبوط اسعار النفط ستستمر في الاشهر القادمة بسبب الركود الاقتصادي العام في الغرب والعالم بشكل عام.

إن أمريكا سقطت في البئر الذي حفرته لإيران، فطلما كانت الإدارة الأمريكية ان تسمع خبر انهيار النظام الإسلامي في إيران تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والمالية على خلفية مشروعها النووي السلمي.

لكن الإدارة الأمريكية نفسها تعرضت الى زلزال

اقتصادي كبير وهبطت البورصة الأمريكية الى ٤٠٪ لم يشهده هذه البلد في تاريخه. وهذا الانهيار قبل ان يكون اقتصادي فهو هزيمة سياسية وأخلاقية للأمريكيين الذين لم يُعبروا اي اهتمام للإنسان وحقوق الإنسان وارتكبوا ابشع الجرائم ضد البشرية في العراق وافغانستان وجوانتانامو وابو غريب.

إن هذه الأزمة المالية أدت إلى انتحار أصحاب بعض الصناعات والتجار وأصحاب البورصات الذين ضربهم الإفلاس في أمريكا مثل المدير العام لاحدى الشركات العملاقة في كاليفورنيا الذي قتل أفراد عائلته وانتحر.

وقد ضخت الإدارة الأمريكية ضخت مئات الملايين من الدولارات لإنعاش اقتصاد المنهار الا ان ذلك لم ينفع، وشهدت كل الدول التي كانت قد ربطت اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي كالدول الأوروبية وبعض الدول العربية شهدت في الأيام الأخيرة نفس المصير المزمري لاسيما في قطاع البورصات والأسواق المالية.

٥- فرصة تاريخية ضاعت

صدى عدالت (صوت العدالة) ٢٥/١٠/٢٠٠٨

إن أغلبية الشعب الإيراني لم تحن من ارتفاع أسعار النفط إلا التضخم وارتفاع الأسعار وضيق المعيشة يوماً بعد آخر وذلك بسبب سوء الإدارة والقرارات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدها الحكومة في السنوات الثلاث الماضية.

أما الآن وبعد هبوط أسعار النفط وكما قال رئيس البنك المركزي ستخسر إيران ما لا يقل عن ٥٤ مليار دولار في الأشهر الخمسة المقبلة وهذا ما يعتبر جرس إنذار للاقتصاد الإيراني حيث ستواجه الحكومة نقصاً في الميزانية بسبب اعتماد الحكومة في مشاريعها وميزانياتها على أموال النفط والأسعار المرتفعة.

إن بعض مشاريع الحكومة كتوزيع أموال الدعم بين الناس ستواجه صعوبة في التنفيذ وربما ستلغى بسبب هبوط أسعار النفط، وبالتالي سيشهد الاقتصاد الإيراني ركوداً بعد أن ضيّع فرصة تاريخية في السنوات الماضية بصعود كبير لأسعار النفط لم تُستخدم في تقوية البنى التحتية في الاقتصاد الإيراني.

رغم تنبؤ السيد أحمد نجاد قبل ثلاثة اشهر بأن سعر النفط لن ينزل الى اقل من ١٠٠ دولار، وصلت أسعار النفط في الأيام الأخيرة إلى أرقام هابطة جداً كالستين دولار. لكن السؤال المهم هنا هو ماذا سيكون مصير الاقتصاد الإيراني بعد أن جرب ثلاث سنوات من الأرقام القياسية العالية من النفط؟

إن الأموال الطائلة التي جنتها الحكومة من النفط في السنوات الأخيرة لم تُصرف على تقوية البنى وأعمدة الاقتصاد الإيراني بل استُخدمت بشكل سيول نقدية وقروض لطبقات خاصة من الناس واستيراد الكثير من البضائع والسلع من الخارج إلى إيران. حيث ارتفع حجم الواردات من ٢٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣ إلى ٤٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٧ وإذا استمر الوضع على هذه الوتيرة سنصل الى رقم ٦٠ مليار دولار للواردات في اوائل سنة ٢٠٠٩.

العمق الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقاً للخطة العشرينية

غلامرضا محمدی ■ كيهان (الدنيا) ٧/٩/٢٠٠٨

قادمة تستطيع إيران من خلالها تحقيق التنمية والوصول إلى مكانة اقتصادية وعلمية متقدمة على الصعيد الإقليمي تتماشى مع حفظ الهوية الإسلامية والثورية ومصدر الإلهام في العالم الإسلامي والدور المؤثر في العلاقات الدولية، لذلك فإن أحد أهم بنود الخطة العشرينية، تحديد العمق الاستراتيجي لإيران، (أو بمعنى آخر التعميق في دوائر النفوذ)، من أجل تحقيق الأمن على أبعاده المختلفة ورد العدو عن القيام بأي أعمال عدائية ضد أمن إيران القومي.

-نظرية العمق الاستراتيجي تاريخياً:

الواقع أن استخدام نظرية العمق الاستراتيجي كانت موجودة على طوال التاريخ، فلطالما سعت الأفراد أو الدول إلى السيطرة على المناطق الحساسة، أو إقامة القلاع والحصون في المناطق الاستراتيجية عبر استخدام تلك الاستراتيجية نفسها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هي هجرة الرسول "صلى الله عليه وسلم" من مكة إلى المدينة والتي لم تكن بعثاً على تغيير أوضاع العرب في شبه الجزيرة العربية بل المبعث لكثير من التحولات في العالم الإسلامي كافة بعد ذلك، ورغم أن تلك الهجرة كانت علامة مع العمق الاستراتيجي للمجتمع الإسلامي الأول إلا أن الخبراء الاستراتيجيين يرون أن نظرية العمق الاستراتيجي في أدبيات السياسة المعاصرة قد بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نظراً لظهور القوى العظمى آنذاك بمعنى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية. فسعى كلهما إلى بسط نفوذهما على المناطق الاستراتيجية من العالم بقدر امتلاكهما للعوامل المؤهلة لذلك، مع تحديد الظروف المؤدية سواء للنصر أو الهزيمة مستقبلياً.

حيث خرج الأمريكان والروس بعد تجاربها الطويلة من الحرين العاملين الأولى والثانية وعلى أثر الدروس الأليمة التي كانت من نصيب الألمان بدمج العوامل الخاصة بعلم الجغرافية السياسية مع العوامل الإنسانية وبعض المتغيرات الأخرى معاً بشكل نتج معه نظرية "العمق الاستراتيجي" ومن ثم أضحت تلك القوى تشرع في استخدامها، ولا شك أن اهتمام الولايات المتحدة إزاء حوزة دوائر المحيط الأطلسي، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية

رغم أن الدراسات الاستراتيجية لم يتجاوز تاريخها بضعة عقود من الزمان إلا أن مجالات اختصاصاتها واسعة بحيث يمكن مقارنتها مع الكثير من أقسام العلوم المختلفة، وكذا لم تعهد إيران المجال الاستراتيجي إلا مؤخراً، ومع هذا يمكن رصد الكثير من الآثار التي أبدعت في هذا المجال. على أية حال، فقد بدأ العمل في نطاق العلوم الاستراتيجية والدفاعية مؤخراً، ويمكن القول إن الغرب هو الذي استحدث هذا العلم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أما في أعقاب وقوع الثورة الإسلامية في إيران والتي خلفت آثاراً عميقة سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي بما قد تتماشى مع الأحداث الخاصة والكبيرة المنسجبة على مدار ربع قرن من الزمان مما أوجدت نوعاً من التعاطي الجديد مع العلوم الدفاعية والاستراتيجية، فمعرفة المخاطر المحيطة والفرص الجديدة من ناحية، وظهور زوايا مختلفة الرؤى سواء العالمية أو الإيرانية من أخرى كان مراعاة لبلورة تطورات جديدة على ساحة تلك الدراسات.

وما لاشك فيه أن اصطلاح "نظرية العمق الاستراتيجي" يعد من أبرز اصطلاحات للدراسات الاستراتيجية، والدراسة التي نحن بصددتها الآن تتطرق بالبحث للعمق الاستراتيجي الإيراني من منطلق محددات الخطة العشرينية الإيرانية - أما فيما يتعلق بتهيئة وإعداد خطة طويلة الأمد كذلك، فقد لاحظ أن معظم الدول الكبرى اهتمت كثيراً وبخاصة في السنوات الأخيرة بوضع مثل تلك الخطط ذات الأمد الطويل، حتى يمكنهم رصد حركات دولهم في رؤية بانورامية تحقق أهدافهم.

ومن حسن الحظ أن السلطات المختصة في إيران تعي تماماً أنه في ظل عوامل من قبيل الدواعي الناشئة من أهداف الدستور، "التحولات الدولية"، سيادة الأجواء الاقتصادية الجديدة في العالم المعاصر، إضافة إلى التحولات العلمية والتكنولوجية كان من الضروري إقامة الخطة العشرينية حتى ٢٠٢٥م، مع الوقوف على الإمكانيات والمحددات الموجودة، وبلاستفادة من تجارب الذات والآخرين وفي إطار الوقائع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الموجودة حتى يكون هناك برنامج خطة عمل قيد التنفيذ طوال عشرين عاماً

والتوسع نحو حدود السواحل الغربية والشرقية لـ أوراسيا، وكذلك انسحاب الاهتمام الروسى إلى حدود أوروبا الشرقية واحتلالها بالقوة حتى الوصول إلى قلب ألمانيا كل ذلك كان من جراء العمل بالعمق الاستراتيجى، فعدم خروج الاتحاد السوفيتى من أوروبا الشرقية ودعم الولايات المتحدة لدول أوروبا الغربية مادياً وتقسيم ألمانيا إلى قسمين شرقى وغربى، وتوسيع الإيديولوجية الماركسية والشيوعية أمام المد الرأسمالى مما صعد من الصراع القائم بين القوتين العظميتين كان أيضاً في ظل نظرية العمق الاستراتيجى. وكذلك التوسع في إبرام الأحلاف العسكرية من قبيل حلف الناتو وحلف ورسو مع تدعيم البنية العسكرية والاتجاه إلى تصنيع أسلحة الدمار الشامل، إذ راح كلا القوتين إلى تعميق استراتيجيته عبر تنفيذ جملة من المشروعات لاسيما المشروع الأمريكى لـ ترين ومارشال وكذلك الدخول في حلف الناتو والستو والسيو، أما المشروعات الروسية فتمثلت في حلف جنوب شرق آسيا الشيوعية والتحالف العسكرى مع دول الجوار الأمريكى لاسيما كوبا، احتلال أفغانستان، وقد أدى ذلك في النهاية إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لتوسيع تعميق استراتيجيتهما عبر التوسع في بسط النفوذ إلى دول آسيا وأفريقيا وبخاصة في المناطق الاستراتيجية. أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وظهور النظام العالمى أحادى القطبية الجديد فلم تنقل أهمية استراتيجية العمق الاستراتيجية، أيضاً إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى دول النفوذ الروسى السابق (دول أوروبا الشرقية)، أما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتفجير برجى التجارة في نيويورك فقد منح الولايات المتحدة الفرصة أو الذريعة لتعميق استراتيجيتها حتى قلب العالم وبخاصة المناطق الغنية بالطاقة (وقد تضاعفت أهمية ذلك في السنوات التالية) وتباعاً قامت باحتلال العراق والتواجد العسكرى الأمريكى في المنطقة ومن قبلها أفغانستان من أجل إحكام السيطرة على محور روسيا- الصين- الهند وإيران. هذا بينما تسعى روسيا استعادة قدرتها مجدداً وكذلك بعض القدرات العالمية الأخرى مثل الصين، وفي هذا السياق تسعى إيران كذلك إلى استخدام نفس تلك الاستراتيجية أى تعميق استراتيجية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق الأهداف المرجوة.

استراتيجية العمق الاستراتيجى تعريفاً:

إن المفهوم الشامل لتلك النظرية عبارة عن: "كل شئ يمكن أن يكون نقطة قوة أو نقطة تمديد لدولة ما ضد الأخرى، بحيث تستطيع تلك الدولة عبر امتلاكها هذه النقاط ردع الدولة المعادية".

وبهذا المفهوم الشامل لنظرية العمق الاستراتيجى يمكن بحثها في أبعادها المختلفة.

١- العمق الاستراتيجى في البعد الجغرافى والجغرافية السياسية:

وفي هذا البعد، يكون العمق الاستراتيجى عبارة عن: "المتع بسعة جغرافية مناسبة في الداخل وقدرة تأثيرية في المحيط القريب".

أ- مكانة إيران في العالم الإسلامى:

تقع إيران من الناحية الثقافية والعقائدية في قلب العالم الإسلامى بشكل يجعلها قادرة على القيام بدور مؤثر مع بعض دول المنطقة إزاء التحولات الجارية، فالموروث الحضارى سواء الفارسى أو الإسلامى وعلاقتها التاريخية والجغرافية الشاسعة مع الدول القابعة جنوب الخليج (الفارسى)، وباكستان ودول الجوار الغربى يعنى العراق وتركيا حتى القرن الأفريقى يجعلها منطقة استراتيجية، تؤهل إيران إضافة إلى إمكانياتها الموجودة بالقوة وبالفعل بتوسيع مجالات التعاون الثنائية والجماعية سواء الإقليمية أو الدولية.

وجهورية إيران الإسلامية من هذا المنطق قادرة على لعب دوراً محورياً في إطار القواعد المتفق عليه إقليمياً ودولياً، وقطعاً يظل هذا التأثير المحورى منوطاً بزيادة دوائر النفوذ والعمق الاستراتيجى في العالم الإسلامى.

ب- البعد الجغرافى:

- البعد الداخلى، لا شك أن البيئة الجغرافية الشاسعة لإيران والمكونة من خطوط الطول والعرض التى أحاطتها بدروع طبيعية من الجبال والصحارى تمنحها عمقا استراتيجيا يحميها من تهديدات العدو (في حالات الحرب غير المتوازنة).

البعد الخارجى، إن وضع إيران الجغرافى- كما قد تبين أنفاً- والمبين في الخطة العشرينية ٢٠٢٥، يضعها في منطقة حساسة من العالم، باعتبارها جسراً لتلاقى شبكة الطرق الدولية، فإيران الرابطة بين أوروبا وجنوب شرق آسيا (موضع استقرار أكثر من ثلثى سكان العالم)، إضافة إلى كونها محور الصلة بين القارات الثلاث، أوروبا، آسيا وأفريقيا والطريق الموصل إلى آسيا الوسطى والقوقاز والبحار المفتوحة هناك، فإيران، أرادت أم لم ترد، تقع في بؤرة التحولات الإقليمية والدولية نتيجة موقعها الاستراتيجى ومن ناحية أخرى، فالأوضاع الأمنية والسياسية الحساسة والسيطرة على المنطقة، بخاصة مسألة اقتراب إيران جغرافياً من إسرائيل يكسب أمنها من النواحي الاستراتيجية أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها لاسيما أن ذلك العمق الاستراتيجى الواسع في المنطقة يشكل -كما ذكرنا- ردعاً إزاء أى تهديدات، إذ أن الهجوم الإيرانى على إسرائيل قد يردع أمريكا من توجيه أى هجمات ضد إيران، وكذا فإن تمتع إيران بقوة بشرية كبيرة في المنطقة إضافة إلى تلك العوامل يجعلها قادرة على لعب دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط،

ولطالما تركزت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية حول لعب ذلك الدور في المنطقة.

٢- العمق الاستراتيجي سياسياً:

أ- البعد الداخلي، أما العمق الاستراتيجي سياسياً من حيث البعد الداخلي "فهو استراتيجية دعم شعبي إلى سياسات وبرامج النظام تمنحه شرعيته في الداخل والخارج".

وهنا يجب ذكر أن نجاح تلك الاستراتيجية في بعدها الخارجي يكون منوطاً بالأساس بتأييد الشعب لبرامج وسياسات النظام في الداخل، يعني كلما كان هناك مشاركة شعبية في الداخل كلما تم إحراز التقدم في الخارج، وقد فطن زعيم الثورة منذ البدء، لذلك لطالما نادى بتوسيع العمق الاستراتيجي في الداخل قبل الخارج.

ومن أهم عناصر العمق الاستراتيجي سياسياً في بعده الداخلي:

(١) الشعب، ففي النظام السياسي الإسلامي ونظام الثورة الإسلامية، الشعب هو واحد من ثلاث ركائز أساسية للنظام، بل هو الركيزة الأساسية والمكملة للركيزتين الأخرتين (الإسلامية، والزعامة)، فالتجربة قد أثبت أنه بدون مشاركة الشعب في الساحة السياسية والقبول الواعي للإسلام والحكومة الدينية ونظام الولاية، فلن يكون هناك حكومة دينية ولا ضمان لتنفيذ الأحكام الإلهية.

فلولا هذا الدعم الشعبي لسيدنا علي (رضوان الله عليه) بعد رحيل الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) لما أمكنه تشكيل الحكومة الإسلامية وتنفيذ الأحكام الشرعية الأمر الذي تحقق بالبيعة والمشاركة الشعبية. ومن هذا المنطلق، استمدت الحكومة الإسلامية شرعيتها من هذا الدعم الشعبي حتى صار يشكل عمقاً استراتيجياً للنظام في بعده الداخلي. وحول هذا الخصوص، هناك محوران أساسيان يمكن الإشارة إليهما، أولهما، قبول الشعب، وثانيهما مشاركتهم في كافة الأمور.

(أ) قبول الشعب، فالقانون والشرعية الإلهية لم يفرضها شيئاً على أحد، إذ لا يجب فرض أحكام الدين والزعامة الإلهية بهذه الطريقة، فقد كان شأن أنبياء الله والكتب السماوية إبلاغ الرسالة وهداية البشرية وعلى مجتمع المؤمنين القبول، إذ أنه شرط أساسي في الإسلام. فالانقياد للولاية الإلهية والحكومة الإسلامية لا يتأت إلا بالقبول، وهذا بدوره يثبت أن آراء الشعب وانتخابهم هو الأساس في قيام أركان النظام بالحكومات الإسلامية.

(ب) المشاركة العملية للشعب في كافة الجوانب:

إن العزة وإقتداء النظام الإسلامي مرهونة بالمشاركة الشعبية في كافة المجالات. وسبق وأن أشاد الخميني لمثل تلك المشاركة الحماية للشعب حينما تصدى لمؤامرات العدو الغاشم وقام بالدفاع عن نظامه الإسلامي الذي هو في الحقيقة

دفاعاً على حريته واستقلاله إذ قال "إنكم اليوم أعلم بشئون بلادكم، وبخاصة بعدما قدم الشعب دعمه اللازم والذي بدونه لن تستطيع الدولة إنجاز أي أعمال، وتباعاً يتحتم على الإدارات والوزارات المختلفة أخذ ذلك في اعتبارهم حتى يرضوا رب هذا الشعب". وفي موضع آخر، يصرح الخميني بشكل أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالمشاركة ودور الشعب في تأييد النظام الإسلامي ونظام الديمقراطية "مردم سالاری" الدينية، التي تبين مدى العمق الاستراتيجي للدولة في علاقاتها بالشعب: "إن إتكاء النظام على أصوات الشعب، هو في حد ذاته، أحد أبرز الميادين التي يؤدي فيها الشعب دوره المنوط به ... وتباعاً يتم على النظام إدراك ذلك تماماً والعمل على تنميته بقدر المستطاع".

(ج) الزعامة أو القيادة:

إن الإسلام لم يضع ضوابط القيادة أو الزعامة بما يتطابق مع المعايير الإسلامية أو اعتبارها القائد يمثل الهداية للمجتمع الإسلامي فحسب، وإنما فرض على ذلك القائد أو الزعيم التصدي لسلطة المستكبرين بمنع الظلم ومواجهة أي انحرافات عن الدين والنظام الإسلامي، ومن ثم يأتي نظام "ولاية الفقيه" والولي الفقيه أو الزعيم القائد كأحد أركان الثورة الإسلامية في إيران باعتبارها الوسيلة التي تضمن سيادة الأحكام الإلهية في المجتمع، فالزعيم هو محور تلك النظرية التي يستطيع بها لديه من قدرات ترسيم السياسات الرئيسية للنظام، والتصدي لمؤامرات العدو ضد الدين وقيم الثورة الإسلامية، وقد استطاع الخميني زعيم الثورة المحافظة على تلك القيم بكل اقتدار وعزة وإقامة الحكومة الإسلامية التي حافظت على الاستقلال وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة مؤامرات أعداء إيران والإسلام.

(د) الإسلام:

مما لا شك فيه أن الدافع الأساسي للثورة وقيام الزعامة وكذا المشاركة الفعالة للشعب في النضال ضد كافة أشكال الظلم والتكبر ومقاومة المشكلات كافة إنما كان شعبيتها الإيمان الديني الذي حث الجميع على التصدي لظلم النظام الشاهنشاهي رغم أدوات قاهره، وهو نفسه الباعث على تحقيق النصر إبان فترة الدفاع المقدس (المقصود الحرب العراقية الإيرانية). وفي هذا السياق، يشهد تاريخ الثورة الإسلامية على الأحزاب والجماعات السياسية التي دخلت ساحة النضال دون أن يكون الدين أو الإيمان بالله هو محور اعتقادهم بل كان اعتقادهم في أشياء أخرى ولذلك حينما اشتدت المقاومة واحتاج الكفاح لبذل الروح والمال أنزوا مثل هؤلاء ولم يبق في ساحة الجهاد غير المؤمنين بالله والمدافعين عن قيام النظام الإسلامي وصلاح الإسلام. إذ يقول الخميني حول هذا السياق "إن هدف الاستكبار العالمي من المواجهة مع إيران، هو إسلامها وإسلامها فقط دون أي شيء آخر".

ب- أما البعد الخارجى:

العمق الاستراتيجى فى بعد الخارجى هو عبارة عن: "استراتيجية تستطيع أن تضمن دعم الدول والمجتمع الدولى لسياسات وبرامج نظامها".

المجتمع الدولى:

فمن خلال التعريف السابق نستطيع إدراك أن العمق الاستراتيجى فى بعده الخارجى يتمثل فى إحراز مساندة دولية لسياسات وبرامج النظام فى مواجهة أى تداعيات أو تحديات للنظام سواء فى الداخل أو الخارج. وتباعاً يمكننا ذكر جملة من العناصر التى اتخذتها إيران على هذا الصعيد ومنها:

سياسة التفعيل، إذ أن جهود السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الخارجى وخاصة فى الأوساط الدولية يوضح مدى اهتمامها للعمق الخارجى، وأكبر مثال على ذلك منظمة مؤتمر الدول الإسلامية التى استطاعت إيران بعد تولي رئاستها تفعيل دورها دولياً، وكذا جهودها مع دول حركة عدم الانحياز التى لعبت دوراً مؤثراً مؤخراً فى مناقشة الملف النووى الإيرانى بمجلس الأمن والوكالة الدولية.

سياسة التأثير، كذلك سعت السياسة الخارجية الإيرانية عبر نفس الاستراتيجية إلى التأثير على قرارات المجتمع الدولى لتحقيق مصالحها القومية، ومن جملة تلك المحاولات ما قد تحقق فى الملف النووى، إذ أنها وعبر سياستها الدبلوماسية المؤثرة استطاعت إحداث الشقاق بين دول T.P.N المعروفة بدول ١+٥، حيال اتخاذ سياسات وقرارات متشددة تجاه إيران، ولعل أبرز تلك المساعى المؤثرة لتلك الاستراتيجية يتجسد فى النفوذ الواضح لإيران فى العراق ولبنان.

دعم الجماعات الإسلامية والثورية، كذلك فإن أحد طرائق العمق الاستراتيجى فى بعده الخارجى، تكمن فى مساندة التيارات الشعبية التى تعارض القوى الكبرى وبالأخص المناهضة منها للدول المعادية لثورة إيران الإسلامية.

إذ يبدو أن تلك الجماعات أو التيارات باتت تهدد وجود تلك القوى المعادية فى منطقة الشرق الأوسط لاسيما جماعات المقاومة الإسلامية وحماس فى فلسطين ونضالها ضد النظام الصهيونى الغاشم الذى يقف معه النظام الاستكبارى العالمى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك أيضاً الجماعات اللبنانية وخاصة حزب الله الذى انتصر على ذلك الكيان فى الحرب الأخيرة واستطاع أن يزلزل حكومته، الأمر الذى جعل نظام الاستكبار يعيد النظر فى سياساته الاستعمارية، هذا بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الثنائية مع بعض دول أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا ونيكاراجوا وبوليفيا تلك الأنظمة التى تمثلت مثلثاً للمقاومة مع إيران ضد المؤامرات والسياسات الأمريكية سواء على الصعيد الإقليمى أو الدولى.

٣- العمق الاستراتيجى اقتصادياً، اتخذت السياسات الإيرانية الاقتصادية وفقاً للخطة العشرينية جملة من العناصر

التي تنمى اقتصادها وتحميه من المخاطر ومنها.

السعى إلى بسط النفوذ الإيرانى على أسواق المنطقة وبخاصة فى دول آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك أسواق الدول العربية، لتحقيق مصالح الأمن القومى عبر تنمية الاقتصاد الإيرانى من ناحية، وحماية إيران من أى عقوبات محتملة يمكن أن تفرضها القوى الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

المكانة الخاصة للطاقة الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط: التابعة الاقتصادية للدول المتقدمة إزاء الطاقة (بترو، غاز)، يجعل الدول الكبرى فى حاجة ماسة لتأمين طاقتها، والواقع أن إيران وبما تتمتع به من مكانة خاصة من حيث امتلاكها للطاقة سواء بترو أو غاز فى منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين يكسبها مكانة باعتبارها المنبع الأساسى لتغذية العالم بتلك الطاقة، هذا بالإضافة إلى كون معظم البترول العالمى يمر عبر مضيق هرمز، الأمر الذى يمنحها عمقاً استراتيجياً اقتصادياً يمكن استغلاله فى مواجهة التحديات القائمة.

العمق الاستراتيجى فى بعده الدفاعى - الأمنى:

تتمحور الخطة العشرينية ٢٠٢٥م، على هدف أصلى يتمثل فى تحويل إيران خلال تلك الفترة إلى قدرة كبرى فى المنطقة، وهذا بدوره يتطلب منظومة تتكون من الأمن والاستقلال والعزة والدفاع القائم على أساليب الردع و....، ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف العمق الاستراتيجى الدفاعى على أنه استراتيجية التوسع فى آلية البرمجيات والآلية الهيكلية تبعاً للنظريات الدفاعية الجديدة مع الاستفادة من الآلية العسكرية الوطنية حتى يتأتى ردع العدو وتحقيق الأمن القومى؟! ومن منطلق هذا التعريف للعمق الاستراتيجى الدفاعى من واقع الخطة العشرينية الإيرانية يمكن ذكر العناصر التالية:

أ- تقوية الأمن والاقتدار الوطنى مع التأكيد على النمو العلمى والتكنولوجى والثبات السياسى وتحقيق الهوية القومية والقدرة الدفاعية الراقية للارتقاء بمكانة إيران العسكرية فى العالم.

ب- الارتقاء بالقدرات الدفاعية للقوات المسلحة من أجل الردع، مع الأخذ بمبادئ العمل والمواجهة للتهديدات المحتملة من أجل تحقيق مصالح الأمن القومى وضمان استمرار أهداف الثورة الإسلامية.

ج- التأكيد على دعم القوى الشرعية ومشاركتهم فى الدفاع عن الأمن والثورة وذلك بالارتقاء الكمى والكيفى للتعبة.

د- تدعيم وتنمية وتحديث الصناعات الوطنية الدفاعية (العسكرية) مع الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة التى تقوم عليه الاستراتيجيات الدفاعية المتطورة.

و- اتخاذ التدابير اللازمة حيال توجيه أى ضربات لأهداف ومنشآت عسكرية واقتصادية من قبل الدول المعادية ومعرفة

عناصر القوى والضعف في حالات الطوارئ القصوى.
وبالتوجه للعناصر سالفة الذكر يمكن تحديد ملامح تلك

الاستراتيجية في النقاط التالية:

١- إقامة الأحلاف العسكرية، الدفاعية والأمنية مع الدول الإسلامية (الصديقة) والمنظمات الدولية المحايدة (شغهاى).

وهذا بدوره يتطلب اتخاذ الخطوات التالية:

١- تشكيل منظمة دفاعية مكونة من الدول مشتركة الأهداف.

٢- الحيلولة دون تسرب الآثار السلبية الناجمة عن أزمات المنطقة إلى الداخل الإيراني.

٣- تقوية البنية الدفاعية - الأمنية عبر إبرام العديد من معاهدات الدفاع المشتركة مع دول المنطقة.

٤- تأسيس مؤسسات تناسب مع عملية تنمية الروح النفسية الشعبية لمواجهة التداعيات التي قد تخلقها الحرب النفسية للعدو.

٥- التوسع الكمي والكيفي لجيش العشرين مليون.

إضافة إلى ذلك تحقيق الأمن الداخلى عبر تواجد النسيج الداخلى بين القوميات المختلفة مع تقليص هوة الفجوة بين المعارضة والنظام للحماية من أى ضربات محتملة، وهذا يتأتى لتحقيق النقاط التالية:

أ- مواجهة الدعوات المطالبة بالتجزئة والتقسيم والاستقلال.

ب- الارتقاء بالوعى الشعبى، للتصدى لمخططات العدو.

ج- الارتقاء بالقدرات الشعبية من أجل تحمل الصعاب في حالات المواجهة.

د- اتخاذ سياسات عقلانية علمية لمواجهة الحرب النفسية.

هـ- التعريف باستراتيجيات العدو في الداخل والخارج، للعمل على إحباطها.

ومما سبق تناوله، يتبين أن الكشف عن العمق الاستراتيجى في أبعاده المختلفة لجمهورية إيران الإسلامية يمكن رصده وبدقة من خلال توضيح ملامح الخطة العشرينية لإيران التي وضعها الخبراء والقيادات المعنية في مختلف التحقيقات لصناعة القرار الإيراني.

تحديات المجلس تحت رئاسة لاريجاني

هل سيكرر نواب المجلس الحالي تجربة المجلس السابع؟

■ ايرج جمشيدى ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨

الوطأ لدرجة أن المجلس لم يستطع أن يتخلص منه حتى آخر أيامه وانتهى عمله وهو متهم به.

حتى المشادة الكلامية التي حدثت في آخر أيام المجلس السابع بين غلام على حداد عادل رئيس المجلس آنذاك وأحمدى نجاد لم تحدث تأثيراً كبيراً على هذا الاتهام، واعتبرت مجرد مشادة دعائية، لأن حداد عادل كان متهماً أكثر من الجميع آنذاك، وكان كثير من النواب يرجعون ضعف المجلس أمام الحكومة إلى طبيعة أداء رئاسة المجلس وبخاصة شخص الرئيس، ولعل لذلك الأمر قام حداد عادل في أواخر عمر المجلس السابع بمحاولة تغيير هذه الصورة من خلال كتابة عدة رسائل حادة لأحمدى نجاد يتهمه فيها

يبدو أن اليوم آخر المهلة التي منحها عدد من نواب المجلس لوزير الداخلية الإيراني على كردان للاستقالة من منصبه أو أن يقبله رئيس الجمهورية من عمله، وفي غير هذه الحالة سيقحم المجلس نفسه في الأمر، ويقدم طلب إحاطة لرئاسة الجمهورية، لكن لماذا جعلنا موضوع هذا المقال قضية الاختبار أو التحدى الذى يتعرض له المجلس الثامن بدلاً من المصير الذى سيؤول إليه وزير الداخلية الإيراني، الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أن أحد الاتهامات التي وجهت إلى المجلس السابع أنه قصر في مواجهة الحكومة أكثر من اللازم. واتهم كثير من نوابه بأنهم تحولوا إلى نواب للحكومة بدلاً من أن يكونوا نواباً للشعب، وكان هذا الاتهام شديد

بتجاوز الدستور وتجاهله، ونشر هذه الرسائل، وبالطبع لم يجلس أحمدى نجاد صامتا، واستخدم ألفاظا حادة في الرد على حداد عادل، لعل هدف حداد عادل من كتابة هذه الرسائل الحصول على أغلبية أصوات نواب المجلس الثامن في انتخابات رئاسة المجلس، لكن هذا الأمر لم يفلح، وأظهر النواب رغبتهم في شخص غير حداد عادل، وخسر حداد عادل منصبه لصالح علي لاريجاني واكتفى برئاسة اللجنة الثقافية بالمجلس.

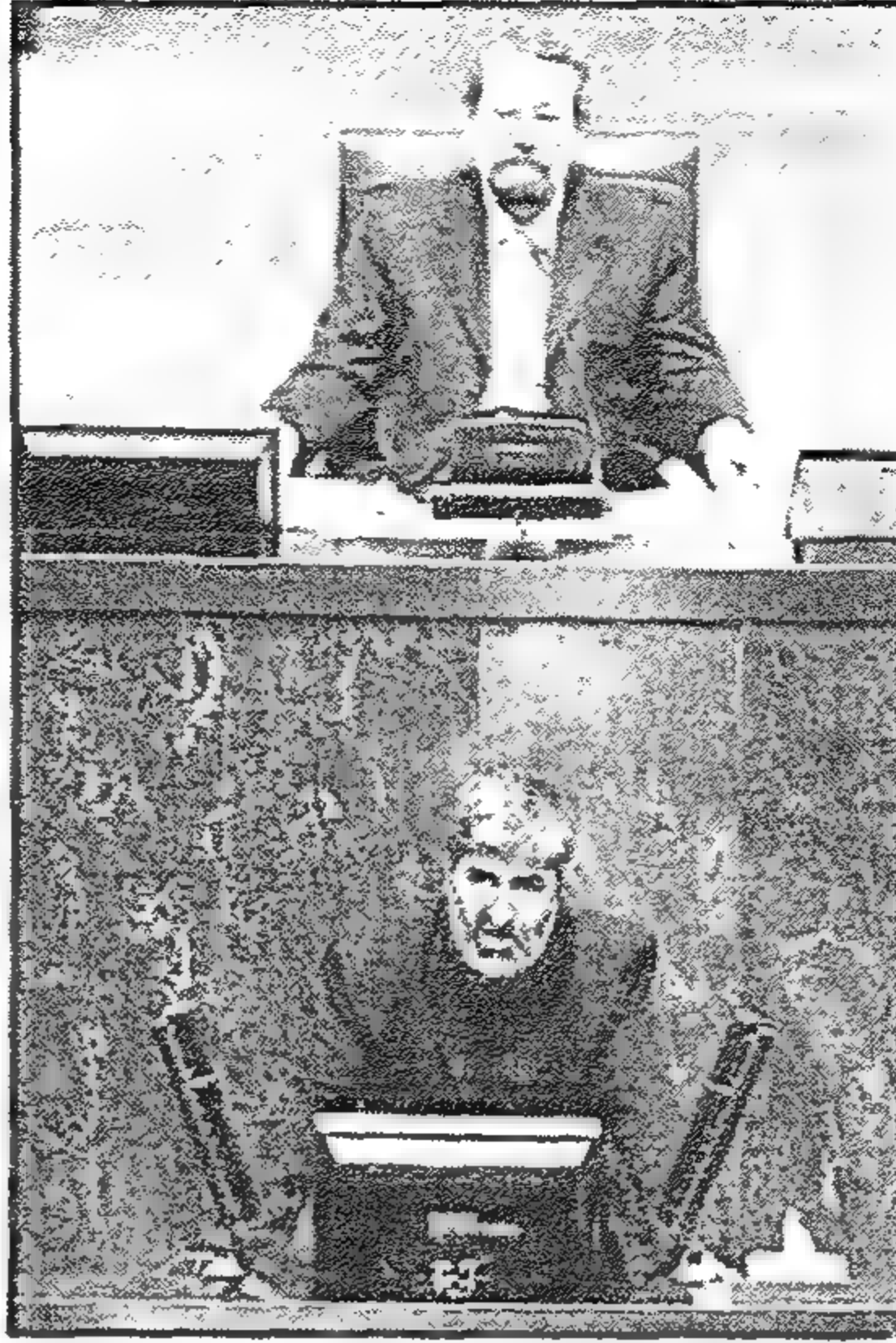
حداد عادل كان يعلم لأي سبب خسر مقعد رئاسة المجلس، واختار الصمت السياسي وقال أنه سيصمت من الآن فصاعدا، لكنه بعد صمته قال جملة بالغة التعبير حيث قال:

سترى كيفية تعامل الرئيس الجديد للمجلس مع الحكومة. لعل حداد عادل في ذلك اليوم كان يعلم أكثر من أي شخص آخر من أين ينشأ ضعف المجلس، وكأنه يقول بمنتهى اليقين أن المجلس الثامن تحت رئاسة علي لاريجاني لو لم يقصر في مواجهة حكومة أحمدى نجاد أكثر من المجلس السابع، فإنه على الأقل سيكون مقصرا كذلك.

يبدو أن ما توقعه حداد عادل بصدد التحقق في هذه الأيام، لأنه خلال الأشهر الخمسة المنصرمة من عمر المجلس الثامن وقعت أحداث لو كان هناك مجلس قوى لاستطاع الرقابة على الأمور على نحو أفضل.

في الأشهر الخمس الماضية سادت إيران موجة من التضخم والغلاء المتزايد. وقد قال بعض المسئولين كلاما يتعارض مع مبادئ نظام الجمهورية الإسلامية. ومن بين الأحداث التي وقعت، عدم تحديد مقدار ما سحبت الحكومة من حساب الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة، إعلان تجاوز الحكومة لقانون الموازنة العامة، والأهم من ذلك أن وزيرا حصل على ثقة نواب المجلس و ٧٠ مليون إيراني قد أعلن أنه حاصل على درجة الدكتوراة، ويعترف بعد عدة أشهر من توليه منصبه أن الواقع خلاف ذلك، وأن شهادته مزيفة لا أصل لها.

في الحقيقة كانت مثل هذه الوقائع تحدث في المجلس السابع، لكن المختلف في الأمر أن المجلس الثامن يصطدم بالحكومة ولكن من منطلق الضعف، في حين أن هذا الضعف هو الذي أدى إلى إحداث تغييرات أساسية في تكوين المجلس الثامن وهيئته الرئاسية لكن بلا جدوى في التعامل مع الحكومة حتى الآن.



بناء على هذا، المتوقع أنه إذا قام المجلس الثامن بتنفيذ رقابة قوية ودقيقة ستدخل في أداء الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات السابق ذكرها ويتخذ موقفا حاسما.

لكن تجربة الأشهر الخمس الماضية أوضحت أن المجلس الثامن إذا لم يتعامل على نحو أضعف مما كان عليه المجلس السابع في الموضوعات التي بها تجاوز للقانون، فإنه لن يكون أقوى منه.

يقف المجلس الثامن الآن في موقف الضعف والافتقار، لأنه لم يقم بشئ حيال تجاوز الحكومة لقانون الموازنة، وكذلك فعل حيال الأداء الاقتصادي للحكومة المتسبب في موجة التضخم إذ لم يقم برقابة جادة على أداء الحكومة، ولم يقم باستجواب وزير التجارة بشكل جاد، وما حدث من رجيم مشائي لم يترتب

عليه شئ، كما ألغى استجواب وزير التربية والتعليم.

فقد لم ينتهى موضوع وزير الداخلية، وهدد بعض النواب بأنه في حالة عدم استقالة أو إقالة وزير الداخلية فسيستدعوه إلى المجلس لاستجوابه، الحقيقة أن التهديد بعمل استجواب لوزير الداخلية يمكن أن يوضح المعدن الحقيقي للمجلس الثامن، وإلى أي حد يستطيع نواب هذا المجلس الوقوف أمام تجاوزات الحكومة للقانون، خاصة فيما يتعلق بثقة الرأي العام، على الرغم من أن الشعار الذي أتى به المجلس وهو رقابة أقوى على أداء الحكومة قد تضرر بشدة نتيجة لأداء نواب المجلس ورئيسه، لدرجة أن رئاسة المجلس قد قامت بالدفاع عن أشخاص تعرضوا لنقد مباشر من أعضاء المجلس، على سبيل المثال نجد الآن كلا من علي لاريجاني رئيس المجلس ومحمد رضا باهنر النائب الثاني لرئيس المجلس من المدافعين بشدة عن علي كردان ويعتبران أن عدم الحصول على شهادة الدكتوراة أمر لا قيمة له، وبالطبع استدلال هذين المسئولين الكبيرين في الدفاع عن استمرار كردان في منصبه أمر مرفوض من البداية لأن النواب المعارضين لا يطالبون باستجواب الوزير بسبب حصوله على الدكتوراة أو عدم حصوله، وإنما بسبب كذبه وقوله ما يخالف الحقيقة.

على هذا النحو تصبح الجلسة العلنية للمجلس اليوم بمثابة اختبار لكلا التيارين، تيار مؤمن بدعم الحكومة ولو بشمن غض الطرف عن تجاوزاتها الواضحة العلنية، وآخر يطالب بالتصدي للتجاوزات من قبل أي أحد، وسيتم اختبار، من التيارين في المرحلة القادمة.

أزمة ضرائب القيمة المضافة

جمهورية إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ١٨/١٠/٢٠٠٨

ما سيزر بالمشروع من الأساس، ومطالبة أفراد الشعب بمساندتها، وما تم توقعه قد حدث بالفعل. إن وقف تنفيذ نظام الضرائب على القيمة المضافة والذي كان أحد أسبابه ضعف الهيئة المسؤولة عن تنفيذ هذا القانون، أحد النماذج البارزة لتنفيذ سيئ لقانون جيد. ويقول آخر، حرم أعضاء الحكومة بأدائهم الهزيل إيران من النتائج الايجابية لتنفيذ قانون جيد تنفذه حاليا ١٢٠ دولة بالعالم.

مع الأخذ في الاعتبار بهذه الظروف نطرح سؤالا حول ما هو الضمان الموجود بأن الهيكلية الحالية للحكومة لن تكرر مثل هذا الأداء الذي لا يمكن الدفاع عنه في تنفيذ قانون ما في أي مجال آخر، بعد الإخفاق الذي حدث في تنفيذ مشروع على قدر أهمية وحساسية مشروع التنمية الاقتصادية!

مع فرض أن مشروع التطور الاقتصادي تمتع في مرحلة التنظيم والتدوين بالقوة والنضج اللازم، وكذلك القوانين ذات الصلة به والتي تم وضعها والتصديق عليها، هل لدى مجموع الأجهزة التنفيذية بالدولة القدرة على تنفيذ هذه القوانين بغض النظر عن الحكومة التي تتولى السلطة!

إن التعرّي والضعف غير المبرر أمام انتقادات وسائل الإعلام وخبراء الاقتصاد من النقائص التي ألت بمصلحة الضرائب في تنفيذها لقانون الضريبة على القيمة المضافة، ولم تتخذ المصلحة أي قرار لتلخص من أوجه القصور تلك، فأصبحت نموذجا بارزا لضعف الهيئات التنفيذية للحكومة في تطبيق القوانين والبرامج مهما كانت جيدة وتقدمية، وهذه المخاوف تمثل قضية ستظهر نفسها على نحو أوسع وأعمق في إطار تنفيذ مشروع التطور الاقتصادي المزمع تنفيذه ولا يمكن التجاوز عن الأمر بسهولة ولا ينبغي ذلك.

٢- تحدث مسئولوا مصلحة الضرائب في تصريحاتهم الأخيرة بعد وقف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة بصراحة وشفافية أكبر، واعتبروا أهم السبب التي كانت وراء فشل تنفيذ القانون هو ضيق الفترة الزمنية بين إصدار القانون وتنفيذه، بعبارة أخرى التسرع في تنفيذ القانون هو السبب في فشله.

٣- النتائج الاجتماعية لتنفيذ الضرائب على القيمة المضافة

عدد القوانين التي تم تعليق تنفيذها في إيران بعد فترة وجيزة من تنفيذها ليس بالقليل، ومن ثم لا ينبغي اعتبار إيقاف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة بعد ١٧ يوما من تنفيذه بالأمر الغريب، على الرغم من أن وضع المسودة الأولى لهذا القانون تم منذ خمس سنوات، وساهم فيها نواب ثلاث دورات تشريعية ومسؤولين حكوميين، بهذا الوضع وبحكم الظروف الحالية والموقف الاقتصادي الإيراني يصبح إيقاف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة مختلفا عن إيقاف تنفيذ القوانين الأخرى، وهذا الاختلاف راجع إلى الدافع إلى إصدار هذا القانون والملازمات المحيطة به والنتائج المترتبة عليه ولا يخفى على خبراء الاقتصاد أسباب ونتائج التعليق الاضطراري لقانون الضرائب على القيمة المضافة، وعملية تعديل القانون، وتنفيذ مشروع التحول الاقتصادي في المستقبل.

١- القانون جيد لكن التنفيذ سيئ:

ما لاشك فيه أن تحديث النظام الضريبي جزء من الضروريات الملحة للاقتصاد الإيراني لدرجة أن القيام بأي نوع من الإصلاحات في البنية الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياسية لإيران بدون إجراء تحول في النظام الضريبي سيكون أمرا مستحيلا ومبتورا.

لذا اختارت الحكومة إصلاح النظام الضريبي كأحد المحاور السبع لمشروع التنمية الاقتصادية.

في مثل هذه الحالة لا يشكك أدنى عالم بشئون الاقتصاد في ضرورة تنفيذ نظام الضرائب على القيمة المضافة وتغيير أسلوب تحصيل الضرائب، لأنه طبقا لمعتقد الأغلبية التي تكاد تصل إلى حد الإجماع من خبراء الاقتصاد، نظام الضرائب على القيمة المضافة من أفضل الأساليب الحالية لإصلاح النظام الضريبي العام وتحقيق أهداف مشروع التنمية الاقتصادية لأسباب عدة، لكن على رغم من هذا الإجماع النظري، فإن عددا كبيرا من الناشطين والمتابعين لهذا المجال أعلموا الحكومة بضرورة القيام بتوعية إعلامية موسعة واقتناع الرأي العام بمزايا تنفيذ هذا النظام الضريبي، وإعلام أفراد الشعب على مراحل بأن الأداء الضعيف جدا لمصلحة الضرائب كهيئة منوطة بتنفيذ هذا المشروع هو

التي ظهرت في مراحلها الأولى في اعتراض بعض الفئات وبخاصة تجار الذهب يمكن اعتبارها تحذير بالغ الجدية لجميع مسئولى النظام فيما يتعلق بنتائج تنفيذ مشروع التطور الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم السلعى إلى دعم نقدى.

النقطة الأهم في هذا المجال أن هذا النوع من الاعتراضات التي حدثت على قانون الضرائب على القيمة المضافة من قبل بعض الفئات لا يعتبر بأى حال من الأحوال اعتراض على مبدأ القانون، بل إن النشاط الاقتصادي في جميع أرجاء إيران

اشتكو من ضعف التوعية الصادرة عن مصلحة الضرائب وعدم تناسبها مع الموضوع، لأن هذه الضريبة ستجعل بعض الفئات تواجه مصاعب كثيرة في بيع سلعهم للمشتريين، ومن ناحية أخرى مفاجأة المجتمع كما وكيفاً بهذا القانون قد هيئ الفرصة لبعض البائعين وحتى المتجدين لاستغلال الأمر في زيادة الأسعار بحجة تطبيق قانون الضرائب على القيمة المضافة، فهل سيتمكن التحكم في النتائج الاجتماعية المترتبة على هذا القانون، واستمرار هذا الأسلوب من قبل الحكومة يحكم بالفشل على مشروع التطور الاقتصادي قبل أن يبدأ.

اتفاقية النفط والغاز السرية

جمهورية إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٨

خطيرة في تدخل المصالح الشخصية في صفقات البيع السرية للنفط.

ولهذا كان وزراء النفط والمسئولين في هذه الوزارة موضع للتساؤل والشكوك خاصة في الدورة الثانية للرئيس احمدى نجاد.

كان هدف الرئيس احمدى نجاد الأساسى في بداية توليه السلطة هو فرض سلطته وسيطرته على وزارة النفط، ولكن المجلس السابع لم يسمح له بهذا النفوذ داخل وزارة النفط، وفي النهاية ومع التغيير المستمر، كانت كل وزارة تحل مشاكلها دائماً بشكل مؤقت، ويستمر النزاع على وليمة وزارة النفط !

وقد تم توقيع اتفاقية للنفط بقيمة ٥, ٢ مليار دولار، وتم التوقيع دون شروط مسبقة او رقابة من الجهات المعنية، وبعد التوقيع وحصل هذه الشركة على هذا الامتياز الكبير سعت مجددا للحصول على حصة اكبر من النفط.

ومع زيادة انتاج الغاز الطبيعى جنوب فارس زادت الرغبة في عقد اتفاقيات الغاز الطبيعى الى جانب البترول خاصة بعد زيادة اسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية، وازدادت رغبة مسئولى الدولة في نهب هذه الثروة القومية.

وكانت شركة (نرويج استات اويل) قد اقترت بدفع مبلغ ١٥ مليون دولار كرشوة لاحدى شركائيه تابعة لاحد الوزراء وذلك من اجل الحصول على حق الشراكة في مناطق استخراج الغاز الطبيعى، وقد جاء اسم مهدي الابن الاكبر

أثار اتهام حسين شريعتمدارى رئيس تحرير جريدة كيهان، للسيد كردان وزير الداخلية ومستشاره القانونى محمد رضا رحيمى بتسلم رشوة من الشركة الاماراتية (كرسنت) وذلك بهدف تسهيل اتفاقية لبيع الغاز الطبيعى الايرانى أزمة سياسية داخلية في إيران.

وتكشف عملية الرشوة الستار عن استغلال سرية اتفاقيات النفط والغاز واستمرار الفساد داخل الحكومة، وكان النفط خلال العام الماضى مصدر تأمين ٩٠٪ من الدخل الخارجى ويعادل ٣٠٪ من اجمالى الناتج القومى، وهو ما يدل على أهمية النفط للشعب الايرانى، ودائماً ما يقوم المسئولون عن هذه الاتفاقيات باستغلالها للتربح من ورائها، ولذا فان التواجد في وزارة النفط واسلوب ادارتها خصوصاً خلال العهد الثانى للجمهورية الاسلامية تعتبر احدى الساحات الحساسة لتقسيم السلطة داخل النظام، ولهذا السبب حتى في العهد المعروف بالاصلاحات ايضا فقد عهد للجناح اليميني والمقربين للزعامة بمسئولية هذه الوزارة.

ودائماً كانت اتفاقيات النفط والغاز خاصة خلال العقدين الماضيين موضع تساؤل، سواء كانت اتفاقيات بيع او تنقيب.

إن الاقتصاد المغلق والحكومة هما عوامل الفساد في الدولة وسبب من اسباب ظهور الرشوة

في كل اتفاقيات البيع والشراء الخارجية خاصة في مجال النفط. وكانت حرب الثمان اعوام مع العراق نقطة تحول

لهاشمى رفسنجانى فى هذه الصفقات، وبعد ثلاثة اعوام تم القبض على سيروس ناصرى العضو البارز فى المباحثات النووية الايرانية

ونائب المدير العام لشركة (اورينتال اويل كيش) وذلك بتهمة التعاون مع شركة (هالى برتن) والتي كانت تباع خدمات فنية لإيران، وقد قيل أن السيد ناصرى قد أخذ مبلغ من المال اثناء اتفاقية بيع الغاز الطبيعى لشركة (كرسنت) الإماراتية، وكان الاتهام الظاهر له هو تسريب معلومات نووية ايرانية للسيد (ديك تشينى) نائب الرئيس الأمريكى. ومع مجئ السيد نوزرى لوزارة النفط سعى جاهدا لتطهير الوزارة، وبسط نفوذ الحكومة على هذه الوزارة.

وكانت أول خطوة كبيرة لبسط نفوذ الدولة على هذه الوزارة هى قيام نجاد حسينيان مستشار الرئيس للشئون الدولية برئاسة مباحثات لتصدير الغاز الطبيعى الى الهند وباكستان وذلك قبل مجئ نوزرى للوزارة بعدة اشهر، وجاء خلفا لحسينيان حجة الله غنيمى فرد وعهد آلية بعقد اتفاقيات بيع النفط، وتم إبعاد غنيمى عن منصبه على اثر قبوله معاهدة بيع غاز ايران الى الهند بنصف السعر الذى باعت به تركمانستان غازها الى إيران، ويعتبر إبعاد غنيمى بمثابة نصر للحكومة، وبعد غنيمى أصبح جشن ساز مسئول عن عقد اتفاقيات النفط، كما عهد للسيد رحيم

مشائى مسئولية بيع الغاز الطبيعى. وكان آخر منصب تقلده مشائى المستشار الثقافى للرئيس احدى نجاد.

وربما يكون تنصيب السيد مشائى لادارة مباحثات بيع الغاز الطبيعى للهند جواب على السيد شريعتمدارى فيما يتعلق بخبر اجتماع ضم كلا من على كردان وزير الداخلية والسيد رحيم مشائى مع السيد حميد جعفر المدير التنفيذى لشركة (كرسنت) الإماراتية، وذلك بهدف تسهيل اتفاقية بيع الغاز الطبيعى.

النقطة الهامة هنا ان اتفاقيات النفط تامة السرية سواء فى مباحثاتها او التصديق عليها، والحكومة ليست مكلفة برفع نص الاتفاقية الى المجلس للتصديق عليها من جانبه.

وليس للجنة الطاقة فى المجلس اى دور فى هذه الاتفاقيات، فى حين أن المجلس يتدخل دائما فى استخدام احتياطى الدخل الناتج عن صادرات النفط والغاز، وهذه الازدواجية ربما سببها استمرار السلب من وليمة النفط.

النقطة الأخرى ذات الأهمية هى أن توجيه الاتهام من قبل السيد شريعتمدارى الى على كردان ورحيمى، لا يحمل فى طياته جدیدا فهو امر طبيعى ضمن سلسلة الفساد وسيطرة المافيا على النفط والغاز الطبيعى، ولا ننسى أن مصدر خبر السيد شريعتمدارى مصدر موثوق فيه، وفى النهاية الأهم أن يكون هذا من مصلحة البلاد.

هل تغسل إيران أموال الإرهابيين؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

٥٧

وتتضمن معه، وخاصة بريطانيا وروسيا، وأكد مصدر مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية أن هذا التأييد يعنى القيام بإجراءات مشددة ضد إيران في المستقبل القريب، ولكن هذا المصدر امتنع عن توضيح نوع الإجراءات المشددة، مشيراً إلى أن معظم الشبكة المصرفية الإيرانية التى تضم أكثر من خمسين بنكاً حكومياً وأهلياً تهدد النظام المالى العالمى. وقد استهجنّت إيران هذه الدعوة والتهديدات الأمريكية والغربية، واعتبرتها سلسلة فى حربها الإعلامية ضدها، ووسيلة جديدة للضغط على إيران من أجل وقف تخصيب اليورانيوم، والقبول بمقترحات الاتحاد الأوروبى حول مشروعها النووى، خاصة وأن الولايات المتحدة والدول الغربية قد قامت من قبل بتجميد أموال بعض البنوك الإيرانية ضمن الإجراءات العقابية التى تقوم بها ضد إيران.

إن تعثر الاقتصاد الإيراني، وغلبة الجانب الثورى على الإجراءات الاقتصادية، ومعارضة الإصلاحيين للممارسات الاقتصادية الحكومية، وكثرة تغيير المسئولين فى الأجهزة الاقتصادية تلقى بظلالها على قضية غسيل الأموال، خاصة وأن الرئيس أحمدى نجاد قد تحدث فى أكثر من مناسبة عن الفساد فى القطاع الاقتصادى، وحذر من أنه سوف يعلن عن قائمة من المفسدين، ولعل تأخره فى الإعلان عن هذه

هل تقوم إيران بالفعل بغسل أموال الجماعات الإرهابية؟
يأتى هذا السؤال ملحا فى الطرح بعد دعوة الجماعة المالية الدولية لمحاربة غسيل الأموال (fatf) خلال اجتماعها بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، المؤسسات المالية العالمية باتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم السماح لإيران بغسل أموال الجماعات الإرهابية، باعتبار أنه خطر يهدد النظام المالى العالمى، حيث أكدت هذه الجمعية أن النظام المصرفى الإيرانى توجد به ثغرات كثيرة، تستطيع الجماعات الإرهابية من خلالها غسل أموال تجارتها فى السلاح والمخدرات من خلال البنوك الإيرانية، لتأمين أنشطتها الإرهابية فى مختلف أنحاء العالم. ورغم أن مجلس الشورى الإسلامى فى إيران قد سارع إلى إصدار قانون يجرم عملية غسيل الأموال، ووضع عددا من الضوابط لتنفيذ هذا القانون، إلا أن هذه المؤسسة الدولية قد اعتبرت هذه الإجراءات غير كافية، بل إنها تمثل عدم جدية إيران فى محاربة غسيل الأموال، ومن ثم فإنها لا تقبلها عضواً فى المنظمة ما لم تقوم بعملية جادة لإصلاح النظام المصرفى، وسد ثغراته التى تسمح بالقيام بعملية غسيل الأموال غير الشرعية. وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحذير المؤسسة الدولية لمحاربة غسيل الأموال، مؤكدة أن الدول السبع الصناعية الكبرى ترحب أيضاً بهذا

القائمة بسبب وجود أسماء لشخصيات كبيرة ومسئولة في النظام الحاكم، وإن كان بعض المحللين الاقتصاديين الإيرانيين أكدوا أن الفساد يخصص فقط على الأكثر دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع المصرفي.

ومع توافر تقارير تشير إلى أن إيران على صلة ببعض الجماعات المتطرفة في نقاط مختلفة من العالم، يكون مراجعة الموقف الإيراني من عملية غسل أموال هذه الجماعات أمراً منطقياً، سواء للتعرف على ما إذا كانت إيران تمارس هذه العملية من خلال بنوكها من أجل الخروج من الحصار الاقتصادي المفروض عليها، ومن أجل إصلاح نظامها الاقتصادي بأحد الأبواب المواربة غير العلنية، أم أن بعض البنوك الأهلية هي التي تستغل ثغرات في النظام المصرفي الإيراني لتقوم بهذه العملية لحسابها، أو من أجل دعم مشروعات خاصة ببعض الجماعات السياسية ذات التوجهات الخاصة.

إن الأمر الذي يبدو شائكاً في هذه القضية هو المؤسسات الأهلية وقطاعاتها الاقتصادية، حيث يشبه الاقتصاديون الاقتصاد الإيراني، الذي يطبق بحق فكرة التقية الشيعية، بالسفينة في عرض البحر، يظهر منها نصفها، أما النصف الآخر فهو الجزء الغاطس في قلب البحر ولا يبدو للعيان، فالمؤسسات الأهلية وقطاعاتها الاقتصادية هي هذا الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الإيراني، فرغم تميز المذهب الشيعي الاثنى عشرى بنظام الخمس، إلا أنه لم يدخل في إطار العملية الاقتصادية، وبقي للمحافظة على هبة الحوزات العلمية ومراجع التقليد، من خلال المؤسسات الدينية الأهلية بمشروعاتها الخيرية وتبرعاتها للكوارث غير المتوقعة، وتنفيذ الفتاوى التي يصدرها المراجع، ومنها فتوى قتل سلمان رشدي صاحب كتاب آيات شيطانية، كما لم تستغل فريضة الزكاة الإسلامية في نظام الاقتصاد الإسلامي، ولكن أقيمت منها، فضلاً عن مساعدات حكومية وهبات وتبرعات خيرية، المؤسسات الثورية والدينية، مثل مؤسسة المستضعفين وجرحى الحرب وهيئة مساعدات الإمام، والهيئات والمؤسسات غير الحكومية التي تستفيد من الخزائن العامة للدولة، والتي تملك في يدها جزءاً رئيسياً من اقتصاد إيران، لكنه غير محصور، ويخرج عن طائلة أجهزة الرقابة أو الإحصاء.

ويسعى الرئيس أحمدي نجاد لتغيير المفاهيم في النظام المصرفي من خلال مشروعه للتحويل الاقتصادي، وكذلك تغيير قيادات الإدارة المصرفية لتثبيت هذه المفاهيم، التي تهدف إلى أن تكون البنوك أداة للخدمة سواء للمولين أو المقترضين، لا أداة للربح، أو الوساطة والسمسة. وطرح نسبة مئوية تبلغ ٥٠٪ من أسهم الحكومة في الشركات

الاستثمارية في المحافظات للتعاونيات والأفراد، مع تقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، مما يساعد على تقليل نفوذ الحكومة على المشروعات الاستثمارية، فضلاً عن إعادة النظر في وضع البازار، فقامت بهدم شكله ومضمونه التقليدي، مما أدى إلى لامركزيته، كذلك تحريك الاحتياطي النقدي من خلال استثماره، وتعقب الفساد في مختلف القطاعات، وتحقيق الانضباط المالي والإداري، لوقف التضخم وعلاج الأمراض الاقتصادية، والتجاوب مع الجماهير، وهو ما يساعد على سد ثغرات الجهاز المصرفي.

لقد اختارت إيران أيضاً استراتيجية الترانزيت بين الشرق والغرب لتحريك الاقتصاد، فعمدت إلى البحث عما ليس لديها من إمكانات، وما ليس لدى المنطقة، وهو ماوسع دائرة التجارة بين ما هو مباح وما هو مكروه، تحت مبدأ تحقيق المصلحة خلال فترة الحصار الاقتصادي، وبدعم من تحالف الحوزة الدينية مع تجار البازار، مما سمح بالتالي لدخول أموال هذه التجارة دون رقابة، وقد دعم هذا التعاون مع مستثمرين خارجيين لهم موارد غير مشروعة، سواء من تجارة السلاح أو تجارة التقنية النووية، ولا منفذ لهم إلا عملية غسل الأموال من خلال مصارف تتبع لمؤسسات أهلية إيرانية.

هناك أيضاً ثغرة أخرى تتعلق بجيش حراس الثورة الإسلامية، حيث أدت طبيعة تكوين جيش الحراس إلى أن تحمل عناصره معها عند عودتها إلى إيران بعد انتهاء تدريباتها في المناطق الملتهبة من العالم، حيث تعمل المنظمات الثورية المتطرفة، عادت تحمل معها صداقات مع بعض عناصر هذه المنظمات والجماعات التي تعتبر خارجة عن إطار الشرعية الدولية، بل إن بعض هذه الصداقات تحولت إلى مديونات مادية ومعنوية يحملها الحراس لهذه العناصر، وسواء من خلال القيام باستثمار هذه الصداقات، أو دفع هذه الديون، باتت العلاقات وثيقة بين جيش حراس الثورة الإسلامية وبين هذه المنظمات، ومن خلال هذه العلاقات تتم عملية تبادل المصالح، وربما يكون منها عمليات غسل الأموال، ومع عدم تحديد صلاحيات الحرس الثوري، أو تعيين حدود وظائف هذه القوات ونطاق مسؤولياتها، أو عدم توضيح القانون الإيراني كيفية حل الإشكالية المتعلقة بالدور الذي يضطلع به الحرس الثوري في الداخل الإيراني، بل على العكس إضفائه شرعية على هذا الدور، بالنص على أن دور الحرس يتمثل في «محاربة العناصر التي تهدف إلى تخريب أو تفكيك الجمهورية الإسلامية، أو تعمل ضد الثورة الإسلامية»، أو تشن هجوماً مسلحاً لإبطال سلطة قوانين الجمهورية الإسلامية. وهو ما يفسر التصريحات التي أطلقها محمد علي جعفرى، قائد الحرس الثوري، قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مارس ٢٠٠٨م حينها قال:

إن قوات الحرس الثوري وقوات البسيج مكلفة بدعم الأصولية كتكليف إلهي، بل إنها تطلق يد جيش حراس الثورة الإسلامية في عمليات تمويل نشاطه من خلال قطاعه الاقتصادي، وقد بدأ هذا منذ أن حاول رفسنجاني إبعاد الحرس الثوري عن الحياة السياسية عبر إشراكه في جهود إعادة الإعمار التي قادها بعد انتهاء حرب العراق، عن طريق تمرير مجلس الشورى قانون يتيح للحرس الثوري استخدام قدراته الهندسية لإعادة بناء اقتصاد البلاد، فقد أكسب هذا الأمر الحرس الثوري قوة إضافية، وساعده أكثر على ترسيخ نفوذه في الاقتصاد الإيراني. حيث نجح في تثبيت أقدامه في العديد من القطاعات الصناعية، مثل قطاع صناعة السيارات، حيث يمتلك الحرس "مجموعة باهمان" التي تقوم بتجميع سيارات "المازدا"، وقطاع الطاقة الذي يتمتع فيه بثقل كبير، حيث أوكلت وزارة النفط للحرس الثوري مهمة توسيع حقل "بارس الجنوبي" مقابل عقد بـ ٢,٥ مليار دولار، كما أعلنت وزارة الطاقة أن الشركات التي يديرها الحرس الثوري ستتولى كل مشاريع البنية التحتية وفيها المياه والكهرباء والكبارى في غرب إيران. وبالإضافة إلى ذلك تمكنت شركة "خاتم الأنبياء"، التابعة للحرس الثوري، من تنفيذ ما يقرب من ١٢٢٠ مشروعاً صناعياً وتعدنياً في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧، كما وقعت العديد من العقود مع الحكومة الإيرانية، فعلى سبيل المثال وقعت عقداً في عام ٢٠٠٦ مع وزارة النفط الإيرانية تبلغ قيمته ١,٣ مليار دولار. وقد عمل الرئيس أحمدى نجاد على توسيع نفوذ

الحرس الثوري، عبر تعيين العديد من أعضائه السابقين إما في مناصب وزارية، فقد عين ٩ وزراء من الأعضاء السابقين في الحرس الثوري، وهو أمر لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، أو كمحافظين لإدارة المحافظات، فمحافظات مثل كرمان، وأذربيجان غربي، وخوزستان، وهمدان، وعيلام يحكمها عناصر سابقة من الحرس الثوري. فضلاً عن ذلك فقد ساهمت عدة تطورات أخرى في تعزيز نفوذ الحرس الثوري في الداخل الإيراني، تمثلت أهمها في تولي اللواء محمد علي جعفرى قيادة جيش الحراس، حيث يتبنى جعفرى منظوراً يتمحور حول أن التهديد الرئيسى الذى يواجهه الجمهور الإيراني إنما يأتي من الداخل، أو ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة المخملية"، وهو ما ركز عليه جعفرى أثناء توليه رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للحرس الثوري قبل توليه قيادة الحرس، واتضح في تصريحاته اللاحقة. هذا التوجه الجديد للحراس يتيح لهم فرصة القيام بمشروعات لتمويل عملياتهم، لا تدخل أيضاً تحت مظلة الرقابة. لاشك أن عملية الإصلاح الاقتصادى التى يقودها الرئيس أحمدى نجاد، والتى يراهن بها على مستقبله السياسى، وأهم عناصرها هو تحويل الدعم العينى لطبقة المحرومين إلى الدعم النقدى، رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لهذا المشروع الإصلاحى، باعتباره مؤدياً إلى مزيد من التضخم المالى، تتضمن إصلاحاً للنظام المصرفى، يمكن الخروج من خلاله إلى سد الثغرات الموجودة فى هذا النظام بما لا يسمح بعملية غسيل الأموال.

إيران والعراق وأمريكا

■ فياض زاهد ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨

بغداد واشتراك بعض الأجهزة الأمنية في المنطقة في خلق التوتر واحتدام الصراع بين السنة والشيعة. لكن الأمريكيون إلى جانب أغلبية القوى السياسية العراقية والدور البارز لآية الله السيستاني قد عملوا على احتواء موجة الإرهاب المتزايدة. وفي هذه الأثناء عمل الشيعة والأكراد على دعم ومساندة القوى السياسية السنية المؤيد



للمعملية السياسية. وفي هذا الإطار قامت القوات الأمريكية بمباحثات موسعة مع زعماء القبائل في وسط العراق لاحتوائهم والعمل على دمجهم في المسيرة السياسية. وكانت الجمهورية الإسلامية في هذه الأثناء تتبع سياسة مدونة وغير مدونة على شكل تناقض. فمن ناحية كانت سعيدة بسقوط صدام لكنها لم تكن تحتل الجار الجديد، حيث إن وجود ٢٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق علاوة على الوجود العسكري الأمريكي في كل من تركيا وقطر والسعودية والكويت وباكستان وأفغانستان، كل هذا يعني حصارا كاملا لإيران. من ناحية أخرى، فإن وجود حكومة تميل إلى الأغلبية الشيعية في العراق يعد حدثا طيبا من وجهة النظر الاستراتيجية. النموذج الذي حتى لو كانت إيران تتمنى تنفيذه في العراق لم يكن معلوما ما مدى إمكانية نجاحه أو إخفاقه. ولهذا ربما كان بعض الزعماء العرب يرى أن نتيجة الحرب الأمريكية العراقية كانت لصالح إيران. ومع هذا كانت إيران تعمل

أحد أهم أولويات الحكومة الأمريكية في الوقت الذي تحزم فيه حقائبها استعدادا للرحيل، موضوع الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية. فالحكومة الأمريكية بعد أن استطاعت أن تطيح بصدام من السلطة بسهولة، واجهت صنوفا من المقاومة والأعمال الفدائية في وسط العراق وأحيانا في جنوبه، ومع أن شدة أعمال

العنف والقيام بأعمال إرهابية في وسط العراق وخصوصا في مناطق بغداد ودياله وتكرت لا يمكن مقارنتها بالجنوب ذي الأغلبية الشيعية. ومنذ بداية الاحتلال وقوات القاعدة إلى فلول النظام البائد التابعة لحزب البعث وبعض الحكومات العربية تعمل بشكل واسع النطاق على ألا تتمكن أمريكا من الانفراد بالعراق كلقمة سائغة. وقد تمكنت القاعدة من تسويق هذه النظرية للعالم العربي، وهي أن أمريكا تهدف إلى الإطاحة بأربعة نظم في أربع دول إسلامية كبرى هي: العراق والسعودية وسوريا وإيران. ومع انهيار هذه الأنظمة الأربعة ستبقى إسرائيل وحيدة منفردة وستبتلع كل المنطقة. وبعض الحكومات العربية لم تكن راضية عن سقوط صدام. فخروج صدام من بؤرة السلطة وازدهار نجم الشيعة والأكراد خلق ظروفًا استراتيجية جديدة في المنطقة. ويدخل في هذه الاستراتيجية عدم الاعتراف بحكومة العراق الجديدة الامتناع لفترة طويلة عن إرسال السفراء إلى

على تغليب رغباتها الطويلة المدى على مخاوفها التكتيكية. ومع أن بعض المصادر الغربية كانت تميل إلى إلصاق بعض أعمال المقاومة أو الأعمال الإرهابية إلى إيران، لكن الحكومة الإيرانية الوحيدة التي كانت على استعداد للمشاركة في المحادثات الأمنية الثلاثية في العراق وانضمت بشكل رسمي لعملية إقرار الأمن في العراق. ومن المؤكد أنه في هذه الأثناء لا يجب ولا يمكن تجاهل ملاحظات إيران بخصوص مسيرة التطورات في العراق. لكن العراق على مدى العامين الماضيين قد قطع شوطاً جيداً، فبعد استقرار الجنرال بترايوس ووضع الخطة الأمنية الجديدة وقيام الأمريكيين بالتحادث عن قرب مع القوى الشيعية المعتدلة والإقصاء التدريجي لمقتدى الصدر من الساحة السياسية واحترام مطالب آية الله العظمى السيستاني زعيم الشيعة العراقيين بدأ الاستقرار والهدوء يعود للعراق. وكان الأمريكيون قد قاموا بقتل ما يقرب من ٦٠٠ عنصر من العناصر المقربة من مقتدى الصدر. وفي هذه الأثناء أعلنت الشخصيات الشيعية الفاعلة ومن بينها عبد العزيز الحكيم ونوري المالكي رئيس وزراء العراق موافقتها المبدئية على الاتفاقية الأمنية. وأفادت بعض التقارير الرسمية أن آية الله السيستاني لم يكن يعارض بشكل جذري هذه الخطة الأمنية، مع أنه كان يعارض مضمونها. وفي هذه الأثناء أرغم الأمريكيون على التوقيع على الاتفاقية العامة التي وقعت عليها حكومة المالكي العام الماضي. وأعلن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي أن الوجود العسكري الأمريكي في بات موضع اتفاق حتى عام ٢٠١١م وليست هناك حاجة لمحادثات جديدة. وأعلن أنه لو انسحبت القوات الأمريكية من العراق فإن أضراراً جسيمة ستلحق بكلتا البلدين، وكان هذا التصريح صحيحاً وتهديداً في نفس الوقت، ولم يكن من المستبعد أن ينهي الأمريكيون خلال الأيام المقبلة مساندتهم الأمنية، وهذا الأمر يعني أن تخرج طيور الظلام مرة ثانية من أوكارها، فعلى مدى العامين الماضيين كان العراق مهيباً لاندلاع حرب مذهبية. وقد طال الدمار والخراب عشرات

المساجد والمراقد الشيعية ومساجد السنة على يد المتطرفين من كلا الجانبين، وقتل آلاف الأشخاص في عمليات التفجير الانتقامية، وتم استهداف أهم المزارات الدينية الشيعية في الصراع من قبل القاعدة. إذن كانت كلمات جيتس واضحة المعنى. لكن في هذه الأثناء كانت أشد المعارضين لهذه الاتفاقية الأمنية. وكانت هدف إيران من هذه المعارضة واضحاً. كانت إيران تريد أن تدفع أمريكا ثمن جوار إيران للعراق. فقد تضررت من حالة عدم الاستقرار في العراق وأهم ضرر أن الحدود القريبة من إيران قد أصبحت مهددة. من ناحية تبنت أمريكا أكثر السياسات عدائية لإيران ومن ذلك تعاطيها مع الملف النووي الإيراني. فأي عقل سليم يقبل أنه من الممكن الوصول إلى الأمان من دون فرض دفع الثمن على الأمريكيين وتوضيح السياسات المعقولة القائمة على عقد الصفقات. ويبدو أن الأمريكيين قد تفهموا هذا الأمر. وخلال الأيام الأخيرة شن الأمريكيون حرباً نفسياً على إيران. فأعلنت الصحف الأمريكية أنه لازالت ضالعة في أعمال العنف الجديدة ومعلوم من الحكومة التي تستفيد من حالة الفوضى الجديدة. لكن يبدو أن المسؤولين الإيرانيين لم يكونوا موافقين على الانسحاب مرة واحدة من العراق. حتى أحمد نجاد من دون أي شرط كان قد قال هذا الكلام في أمريكا أنه يسعى حثيثاً لممارسة ضغط على البيت الأبيض. ووضح أن الانسحاب غير المنظم من العراق سيجعل المؤيدين لعراق مستقل وديمقراطي سيقفون بمفردهم أمام الإرهابيين، الموقف الذي أعلن مرات من جانب الرئيس العراقي جلال طالباني ونوري المالكي وعبد العزيز الحكيم. ومع كل هذا يبدو أنه سيتم التوقيع على الاتفاقية مع إحداث بعض التغييرات المحدودة. المهم أن الأمريكيين أدركوا أن جيران العراق الأقوياء يحتاجون إلى تعاطي متعدد الأوجه ومتعدد الجوانب ليس بخصوص العراق بل بخصوص أشياء أخرى، وهي السياسة التي مما لا شك فيه ستظهر مؤثراتها بعد الانتخابات الرئاسية في أمريكا.

الاتفاقية الأمنية، والجماعات العراقية والسياسة الإيرانية

د. حسن هاشميان ■ إيران امروزي (إيران اليوم) ٢٣/١٠/٢٠٠٨

وفي الوقت الراهن تحليل جماعة الحكيم للأوضاع العراقية والظروف الإقليمية والوضع داخل أمريكا ورئاسة بوش، هو أن كل الشواهد تفيد أن قوة إيران آخذة في الازدياد وأن أمريكا في مرحلة انهيار وفي المستقبل مع مجيء "أوباما" ستتغير فجأة السياسة الأمريكية تجاه العراق وسيزيد دور إيران في العراق. وقد أدى هذا التحليل إلى أنه للحفاظ على المصالح الطويلة المدى لهذه الجماعة يتحرك فريق عبد العزيز الحكيم في إطار سياسة إيران تجاه الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية. هذه الجماعة التي ذكرنا تاريخها ستقدم على أي عمل من أجل الحفاظ على مصالحها، ومع وجود منافسين مثل مقتدى الصدر وحزب الدعوة بجناحيه إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وكلهم في يد إيران سيكون من الخطر جدا على هذه الجماعة أن تتبعد عن إيران في هذه المرحلة.

الجماعة الثانية المعارضة لتوقيع الاتفاقية الأمنية مقتدى الصدر وأنصاره هذه الجماعة تنظر إلى كل الأمور بشكل سيادي وتتبع سياسة "إما نحن وإما لا شيء" وكانت من أول المعارضين لهذه الاتفاقية وسبب معارضة هذا الفريق الذي يتمتع بقاعدة قوية إلى حد ما بين العوام والحفاة أنها تنتهك السيادة الوطنية للعراق

ومما لا شطك فيه أن مفهوم السيادة الوطنية بالنسبة لمقتدى الصدر له معنا خاص. ملخصه أنه لا زالت مدن جنوب العراق لا تنسى المحاكم الخاصة لمقتدى الصدر لقمع المعارضين في إطار التفتيش في العقائد، وهذا كله انتهاك صارخ لحقوق السيادة الوطنية العراقية يتم على يد مقتدى الصدر، وبناء على هذا فإن هذا الجماعة لا ترى أنها تنتهك السيادة الوطنية في حين أنها ترى أن صدام كان من أكبر متهكي السيادة الوطنية

لكن السيادة الوطنية من وجهة نظر مقتدى الصدر، وطبقا لاعتقادي هي أن تخرج القوات الأمريكية من العراق، ويطلق يد الجيش الذي يشكله لأنصاره في طرد سائر الجماعات الأخرى من العراق ويؤسس نظاما شبيها بنظام طالبان في أفغانستان ويطلق عليه "السيادة الوطنية"

أما الجماعات الأخرى على الرغم من أن وضعها مختلف إلا أنها نظرا لهيمنة الجو "العاطفي - الثائر" و"قراءة الروضة

على مدى الأيام الأخيرة تجري محادثات ومناقشات ساخنة بسبب معارضة توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا، فالجماعات السياسية العراقية قبل أن تنظر للحقائق الواقعة على الأرض تفكر في كيفية البقاء في السلطة. منذ فترة تم تقديم مسودة اتفاق أمني وهي كما يقول مسعود البرازني خلال زيارته لتهران ليست بالشئ المثالي، لكنها تعتبر الوسيلة الأفضل لخروج العراق من الوضع الراهن. وإنهاء الفوضى السياسية والأمنية التي شملت عراق ما بعد سقوط صدام حسين.

والحقيقة هي أن العراق منذ تكوين الحكومة الجديدة وحتى اليوم لم يتمتع مطلقا بالسيادة الوطنية الكاملة.

وليس عندي شك في أن شخصا مثل السيد عبد العزيز الحكيم الذي تعارض جماعته الآن التوقيع على هذه الاتفاقية الأمنية يعرف جيدا تاريخ السيادة الوطنية في بلده، وفي هذه المرحلة الانتقالية الراهنة فإن مسودة الاتفاقية الأمنية التي تقدمها أمريكا أفضل شئ ممكن للوصول إلى مرحلة أفضل في المستقبل، مثلما كان الحال مع ألمانيا وكوريا الجنوبية اللتان للتخلص من آثار الحرب لم يكن أمامهما بد من التوقيع على إتفاقية ثنائية ومتعدد الأطراف لم تكن بالشئ المثالي، والآن فإن دولة مثل قطر وتركيا توجد بينهم وبين أمريكا اتفاقيات أمنية طويلة الأجل ولم تتعرض سيادتهما الوطنية للخطر

لكن كيف كانت جماعة عبد العزيز الحكيم؟ هذه الجماعة قبل هجوم أمريكا على العراق لم يكن يوجد في أدبيات مقاومتها ضد صدام حسين شيئا يسمى "النضال من أجل سيادة الديمقراطية" كما جاء في الثقافة الغربية لكنهم ذات ليلة يرافقون الهجوم الأمريكي على صدام، وفجأة يجعلون حرية التعبير وحرية الصحافة... أهدافا لهم. وفي عام ٢٠٠٧م وفي قمة عملية تحسن صورة الأمريكيين في العراق بعد إلحاق الهزيمة بالقاعدة في العراق وانخفاض حدة أعمال العنف في هذا البلد، تقوم جماعة الحكيم للتخلص من تهمة "تبعية إيران" بتغيير اسمها من "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" إلى "المجلس الأعلى الإسلامي" ونعلن أن مرجعيتها الفكرية والدينية في داخل العراق وليس في خارجه.

الوطنية" على الرؤية "العقلانية" لم تجرؤ على إبداء وجهة نظرها الموافقة على الاتفاقية الأمنية. أما نوري المالكى ومجموعة رفاقه يميلون بشدة للتوقيع على الاتفاقية لكن لديهم مخاوف أساسية. فهم يخشون إيران فكيف يمكن أن يقدموا منافسهم الشيعة عليهم ويتركوا الساحة السياسية القادمة للبلاد في ظل غموض استراتيجية إدارة أوباما الجديدة فيما يخص العراق، بناء على هذا فإن المالكى يرفع في الظاهر شعارات المعارضة للاتفاقية الأمنية بينما وهو في خلوته مع الأمريكيين يؤكد على تحسين ظروفهم والتوقيع على الاتفاقية.

وجماعة اباد علاوي لها نفس الموقف، تتحدث في الظاهر على لسان أحد ممثليها أنها تعارض لكنها في خفاء البيوت تسعى للتخلص من هذا المأزق الفعلي.

أما الجماعات السنية فإنها تبني الصمت الذي يميل إلى الموافقة إلا أنه في هذه الأثناء أعلن زعيم مجلس الصحوات في الانبار موافقته على توقيع الاتفاقية الأمنية. وقال "أحمد أبو ريشة" صراحة أنه يؤيد توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، حتى يوصل بهذه الموافقة رسالة للحكومة الأمريكية مفادها لو تريد الانقلاب على "الشيعة ناكرو الجميل" نحن موجودون!

في هذا الأثناء تبقى الجماعات السياسية الكردية وهي تسير في إطار فكري ثابت ومحدد منذ البداية فهي مع توقيع هذه الاتفاقية. والأحزاب السياسية الكردية ليس لديه مبرر للاعتراض وإتباع "قراءة الروضة الوطنية" "حكاهم بغداد الجدد" فهم أمة صديقة للأمريكيين، وفي ظل دعم هؤلاء الأمريكيون استطاعوا منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن أن يحصلوا على حريتهم الكاملة ويشكلوا نظاما شبه مستقل. بناء على هذا ليس لدى زعمائهم ما يبرر تظاهرهم بالمعارضة لتوقيع الاتفاقية ومن ثم أعلنوا مواقفهم بشفافية.

إيران والاتفاقية الأمنية بين العراق وإيران

كانت إيران الحكومة الأولى التي من بين دول جوار العراق اعترفت رسميا بالعراق بعد الاحتلال، وأرسلت سفيرا إلى هذا البلد على الفور، والآن إيران هي الدولة الوحيدة التي أعلنت على لسان معظم مسئوليتها معارضتها لتوقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا. وكل جيران العراق غرقوا في صمت مطبق، على عكس الماضي خاصة وأنهم في مرحلة إرسال سفرائهم الواحد تلو الآخر إلى العراق. لكن رؤية إيران هي أن هذه الاتفاقية ستضفي المشروعية على وجود القوات الأمريكية في العراق، وتعتبر قواعد الأمريكيين العسكرية في هذا البلد تهديدا بالنسبة لأمنها القومي. وقد جاء في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية والتي تتناول أساليب وكيفية مكافحة الإرهاب في العراق والأماكن المحيطة به، بند خمسة يؤكد على أنه لا محدودية في الدفاع عن النفس "أثناء

مكافحة الإرهاب" لكلا الجانبين الأمريكي والعراقي، هذا البند من الممكن أن يقول الإيرانيون أنه تهديد لهم لكن ما البديل الذي ستقدمه إيران للاتفاقية العراقية الأمريكية؟ حتى الآن لم تتحدث إيران رسميا عن أي بديل للاتفاقية، لكن فيما قبل كان أحمدى نجاد قد أعلن أنه في حال خرجت أمريكا فإن إيران على استعداد ملء الفراغ الذي ستتركه، فقبول هذا الكلام برد فعل سلبي من جانب العرب، وتم تفسيره على أن إيران تريد إحتلال العراق بعد أمريكا. ولهذا اضطر نجاد أن يحدث تعديلا في خطابه، ثم أعلن أن إيران بالتعاون مع العرب ستملئ الفراغ الذي ستتركه القوات الأمريكية

واضح تماما فشل سياسات بوش في العراق، ثم مع مجيء أوباما سيكون انسحاب القوات الأمريكية من العراق أمرا ضروريا. لكن هل كما يتوقع أحمدى نجاد سيتعاون العرب مع إيران في ملء الفراغ الذي سينجم عن عملية الانسحاب، يبدو أن الأمر سيكون بعيد المنال، ففي الوقت الراهن وبينما تبدي إيران معارضتها للتوقيع على الاتفاقية العرب منهمكون في إرسال سفرائهم إلى العراق، وهذا يعني أنهم موافقون على التوقيع على الاتفاقية. وعلاوة على هذا يرى العرب أن السياسة الإيرانية في العراق تستخدم لتحويل هذا البلد إلى أداة ضغط على أمريكا إلى جانب أدوات أخرى مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان وهم يعارضون بشدة هذه السياسة. وأخيرا فإن العالم العربي لن يتعاون بالشكل الذي تريده إيران في العراق، ولكن من الممكن أن يقترح أن تتقبل الجمهورية الإسلامية نظام الشفافية السياسية في العراق، ومن المحتمل إلى حد كبير أن تشمل الزيارة القادمة لعبد الرحمن العطية على هذا الاقتراح، لكن لو أن إيران قبلت هذا الاقتراح فلن تستطيع ثانية استخدام أداة العراق للضغط على أمريكا؛ لأن الحكومة التي ستقوم على تعددية سياسية لن تستمر موالية لإيران

والآن لو أن إيران امتنعت عن سياسة التعاون مع العرب ولم تقبل مقترحاتهم ونجحت في إسقاط الاتفاقية الأمنية وإخراج القوات الأمريكية من العراق ماذا سيحدث حينذاك؟

في هذه الحالة ستنتهي الخلافات بين الجماعات الشيعية، وتتلور الوحدة بين الجماعات المتخاصمة حاليا أي عبد العزيز الحكيم ونوري المالكى ومقتدى الصدر. لكن حينها ستكون إيران مشغولة بإتمام هذا الأمر، سيقوم العالم العربي بتنظيم صفوف العرب السنة والشيعة العلمانيين. وفي نفس الوقت عندما يرى الأكراد الوضع كذلك سيفكرون في خروج لأنفسهم. وستكون نتيجة هذا الأمر واضحة جدا حرب داخلية وتقسيم للعراق خاصة وأن السناتور جوزيف بايدن سيتولى منصب نائب الرئيس في الإدارة الأمريكية الجديدة،

وكان هذا هو رأيه حينما سئل في هذا الصدد. ومن الطبيعي أن تكون هذه أسوأ نتيجة تحدث في العراق وستكون أكثر كارثية على وحدة إيران. والآن نظرا لسيادة إيران الفعلية في العراق يوجد تضاد بين الأهداف الإيديولوجية والمصالح القومية. وأقل الخسائر بالنسبة لكل جيران العرب والأهم من

كل هذا بالنسبة لإيران أن يسمح بتأسيس نظام الشفافية السياسية في العراق والتوقيع على الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا كمرحلة انتقالية من أوضاع العراق المضطربة اليوم إلى مرحلة تكون أفضل.

أي انقلاب؟

كبهان (الدنيا) ١٨/١٠/٢٠٠٨

ثمة شكوك عديدة في إمكانية حدوث انقلاب محتمل في العراق. فالولايات المتحدة هي التي تريد انقلاباً ضد حكومة نوري المالكي والمقصود منها إسقاط هذه الحكومة التي وقفت في كثير من الأحيان مواقف حاسمة ضد الاحتلال الأمريكي.

إن الأغلبية الشيعية في العراق هي المستهدفة في خطاب التهديد بالانقلاب ضد حكومة المالكي، لكن السؤال الأبرز في هذا المجال هو: هل يمكن لأحد حتى وإن كان الاحتلال الأمريكي أن يقوم بانقلاب ناجح في العراق ويُسقط الحكومة والبرلمان العراقيين في هذه الظروف؟

إن الكلام عن الانقلاب في ظل الأوضاع الراهنة ضرب من الخيال لأن الأمريكي الذي لم يتمكن من تحمل ضربات

أهل السنة الذين لا يشكلون إلا خمسة ملايين من الشعب العراقي فكيف يستطيع أن يتحمل ضربات أهل الشيعة الذين يتجاوزون ١٦ مليون نسمة ويأثمرون بإمرة المرجعية الدينية العليا ويهبون إلى الشوارع بالملايين بمجرد إشارة من المرجعية.

إن الحديث الكلام عن الانقلاب في العراق لا يأتي إلا في إطار الحرب النفسية والسياسية ضد حكومة المالكي كي يجبروها على توقيع الاتفاقية الأمنية مع الجانب الأمريكي. وإيران على ثقة كاملة بأن حكومة المالكي ومن وراءها الملايين من الشعب العراقي وقيادته الدينية الحكيمة لم ولن توقع على مثل هذه الاتفاقية التي تريد أن تشرعن وتقنن الحضور العسكري والهيمنة الأمريكية على العراق إلى أمد بعيد.

الاتفاقية الأمريكية - العراقية ودور إيران

اعتقاد (الثقة) ٢٦/٩/٢٠٠٨

د. حسن هاشميان

من الثابت أن أمريكا تسعى من أجل تحقيق مصالحها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ومنذ بداية تنفيذ خطة حكومة بوش أي منذ بدء الهجوم على العراق، أصبح العراق مركزاً جديداً من أجل توسيع وتثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة من هنا يكون اعتقادنا بأن هذا هو الهدف الأساسي من وراء احتلال العراق. إن إلقاء نظرة فاحصة على بداية الأزمة العراقية من شأنها إثبات أن برنامج وخطة حكومة بوش كانت تعمل من أجل

جعل «العراق» نموذجاً لكل دول المنطقة. لكن الحديث عن عملية «دمقرطة» المنطقة، ومن ثم السعي لتحقيق هذا الهدف، قد باء بالفشل والآن مضت خمس سنوات على هجوم أمريكا واحتلالها العراق دون حدوث، أو نجاحها في تحقيق، أي من التوقعات والأهداف الحقيقية خاصة أمنيتها بتحويل العراق كنموذج للديمقراطية و... والآن صارت الولايات المتحدة مجبورة على سحب قواتها من العراق في أسرع

وقت ممكن.

ثمة سببان رئيسيان يجعلان أمريكا مجبورة على تنفيذ هذا العمل الأول هو أن الرأي العام في المنطقة ضد أمريكا والثاني هو أن الرأي العام الأمريكي أصبح ضد الحرب.

الآن وقد صارت أمريكا غارقة في العراق فعلاً وحيث باتت تنفق تكاليف ضخمة على الحرب فيها إلا أنها ورغم كل هذا لم تصل إلى تحقيق أى من أهدافها الخاصة التي كانت قد أعلنتها.

من هنا فقد أصبح أفضل طريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية هو توقيع اتفاقية سياسية - أمنية مع العراق قبل الخروج منه وذلك بشكل لا يؤدي إلى عرقلة المصالح الأمريكية أو حتى تهديدها عقب انسحابها من العراق سواء كانت تلك المصالح قائمة وموجود داخل العراق نفسه أو خارجه وهو ما يعيدنا مرة أخرى لنفس الهدف الرئيسى الأول لحكومة بوش وهو "حفظ وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة".

فالآن بات الجميع على قناعة مفادها ضرورة حماية المصالح الأمريكية بطرق بديلة للحرب وبنفس الشكل الذى حققته الحرب للولايات المتحدة.

بمعنى أن حماية استقرار العراق والحيلولة دون وقوع هرج ومرج وكذلك الحيلولة دون اندلاع حرب مذهبية ودون انتشار الإرهاب سواء داخل العراق أو سواء في كل منطقة الشرق الأوسط أصبح يمثل هدفاً استراتيجياً أمريكياً وهذا هو الهدف الأول للولايات المتحدة إذ يصب مباشرة في مصالحها القومية.

أما الهدف الثانى وهو أيضاً هدف استراتيجى نوعى فهو الحيلولة دون تضخم واستحكام النفوذ الإيراني والقدرة الإيرانية في المنطقة.

ففى رأى أمريكا وكذلك حلفائها المحافظين في المنطقة من الحكومات العربية وإسرائيل أن - تطورات الوضع العراقى قد صارت سبباً في إحداث خلل في التوازن الإقليمى لصالح إيران ومن وجهة نظرهم أيضاً أن هذا الأمر يعد مصدر تهديد للهيكلة الأمنى الإقليمى.

لثانى مرة يتم طرح الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة إذ طرحت قبل ذلك وفشلت نظراً لأنها كانت ضارة مائة في المائة بالسيادة العراقية.

الآن أيضاً تعتقد أمريكا بأن أفضل طريق للحيلولة دون تمدد وانتشار قدرة إيران ونفوذها هو توقيع اتفاقية أمنية مع الحكومة العراقية والتي تستطيع أمريكا من خلالها أن تراقب هيكلة القدرة السياسية والأمنية العراقية بل وتسيطر عليه.

هنا لابد من الإشارة إلى نقطة هامة مفادها أن الوقائع والأحداث التي تمت على مدار التاريخ السياسى - الأمنى للولايات المتحدة تفيد بأن أمريكا حينما وضعت قدميها فيها تسعى دوماً من أجل إقامة منشآت تحتية لها داخل هذا المكان أو ذلك وهو الأمر الذى تحقق بالفعل في أفغانستان وفي سائر

الدول الأخرى التي دخلتها أمريكا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الواقع أن الولايات المتحدة كلما ذهبت إلى مكان ما فإنها أبداً لا تتركه بسهولة بل تعمل على إقامة وتشديد مؤسسات تعليمية ثقافية، عسكرية، اقتصادية، سياسية وأمنية لها في هذا المكان أو ذاك، كما تؤيد وتدعم النخب التي لا تكون لها أو لا تقف ضد المصالح الأمريكية.

من هنا فإن الهدف الثانى الذى تريد أمريكا تحقيقه هو الحيلولة دون الانتشار المتزايد للنفوذ السياسى - الأمنى الإيرانى في داخل هيكل السلطة السياسية العراقية.

إذا بشكل مجمل يكمن القول بأن أحد أهداف أمريكا هو حفظ وحماية المصالح الأمريكية وهو ما جعلها تدخل الحرب لكنها لم توفق في تحقيقه عبر الحرب ولهذا فهى تريد الآن الخروج من العراق، والهدف الثانى أنها تريد تحقيق تلك الأهداف التي استندت عليها في شن الحرب أى الحرب ضد الإرهاب وخلافه وذلك عن طريق توقيع اتفاقية أمنية مع العراق وبشكل مضمون من خلال وجود أطراف عراقية داعمة ومؤيدة لهذه الاتفاقية مائة في المائة.

الواقع أن معظم القوى والجماعات السياسية الموجودة في العراق الآن - والمستفيدة أصلاً من الوجود الأمريكى في العراق - يؤيدون تماماً توقيع هذه الاتفاقية الأمنية - السياسية، لأنهم على قناعة مفادها أنه عندما تخرج أمريكا من العراق سوف يتشكل "فراغ" جديد في العراق، وهذا الفراغ لن يكون مفيداً للمصالح العراقية.

الآن لا يوجد جيش عراقى وطنى ولهذا فلا بد أن يقلق العراقيون من حدوث أى اعتداء من جانب أى عدو خارجى وهو ما يعنى ضرورة أن تكون القوات العراقية الداخلية قادرة على ملئ هذا الفراغ في القدرة وهو أمر يشكك فيه الكثيرون.

في اعتقادى أن إصرار القوى السياسية العراقية على وجود القوات الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حرصها على حماية مصالحها داخل هيكل السلطة في العراق.

لكن فيما يخص تأثير هذه المعاهدة الأمنية "الأمريكية - العراقية" على دول الجوار الجغرافى للعراق فإنه يمكن القول بأن الوجود الأمريكى الضخم والمركب لن يكون في مصلحة أى دولة من الدول المجاورة للعراق بما فيها النظم والحكومات المحافظة.

على سبيل المثال تعاني دول (الخليج الفارسى) من معضلات وأزمات كثير جراء وجود القوات العسكرية الأمريكية في أراضيها خاصة قطر والكويت. مرجع وسبب ذلك أن وجود هذه القوات الأمريكية يتنقص من مشروعية الحكومات الخليجية المحافظة لأن شعوب هذه الدول يعتبرون أن حكوماتهم هى سبب وجود هذه القوات في المنطقة حيث قامت

هذه الحكومات بإعطاء الولايات المتحدة قواعد في أراضيها في حربها مع العراق الأمر الذي صار سبباً لانتشار أعمال العنف وزيادة الإرهاب في المنطقة.

المثير للانتباه أن باراك أوباما المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية كان قد صرح في خطبه بشأن منطقة الشرق الأوسط بضرورة عدم استمرار التواجد الأمريكي في المنطقة معتبراً أن هذا التواجد يعنى بشكل أو بآخر تدخلاً في شئون شعوب المنطقة الأمر الذي من شأنه أن ينتقص أو يهدد من المكانة الدولية لأمريكا.

في اعتقادي أنه لا يجب على أي دولة من دول الجوار الجغرافي للعراق - خاصة الدول العربية - على توقيع اتفاقية أمنية موسعة بين العراق وأمريكا لأن ذلك من شأنه إيجاد وتشكيل قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة الأمر الذي يضع مشروعية الحكومات في المنطقة موضع شكوك وتساؤلات إذ سيعنى

ذلك الأمر أنهم باتوا أكثر ارتباطاً واحتواءً بالمظلة الأمريكية من ذي قبل.

وعندما يصبحون أكثر ارتباطاً سوف يصبحون مجبرين على تقديم وإعطاء المزيد من الامتيازات للولايات المتحدة مثل شراء أنظمة تسليح مفصلة على مقاس هذه الحكومات، التدخل الأمريكي في الأنظمة الاقتصادية السلعية والمصرفية الاستهلاكية وكذلك الحيلولة دون تصاعد أسعار النفط لمصلحة الولايات المتحدة.

إذاً مع تقديم امتيازات أكثر - كلما اهتزت وقلت مشروعاتهم بين شعوب المنطقة ولهذا السبب نفسه كانت حكومات عربية مثل الأردن والسعودية تتعاون مع الوجود الأمريكي لكنها صارت اليوم معارضة تماماً للوجود الأمريكي الدائم في العراق وأصبحوا يقولون بأنه يجب على الأمريكيين أن يخرجوا من العراق.

خفايا وظواهر الاعتداء العسكري الأمريكي على سوريا

سعد الله زارعي ■ كيهان (الدنيا) ٢٩/١٠/٢٠٠٨

والأمريكيون منذ عامين تقريبا أي منذ سيطر الإسلاميون على معظم الشئون السياسية والاجتماعية في العراق وهم يركزون على مفردات من قبيل "تدخل إيران في العراق" ويرجون لها ومن المؤكد أن الأمر قد بدأ مع اختطاف الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة في أربيل ثم اختطاف سكرتير ثاني السفارة الإيرانية في بغداد، وادعوا أنهم يقومون بنشاطات غير قانونية. وبعد ذلك ركزت وكالة أنباء فوكس نيوز على عبارة صنع في إيران التي كانت موجودة على الأسلحة التي طبقا لقولهم كانوا يجدهونها ملقاة بجوار الجدران في الشوارع. ومن المؤكد أن الأمريكيون عندما يواجهون بأن إيران تعلن رسميا أنها تبني السلاح بشكل غير قانوني لـ ٥٥ دولة في العالم كيف يمكن إثبات ذلك في حالة العراق كانوا يقولون أسألوا المسؤولين عن الحرس الثوري الإيراني! على أية حال هناك تخمين بأن أحد أهداف الأمريكيين من وراء هذه المغامرة إجبار إيران على عدم معاضة هذه الاتفاقية التي تهدد الأمن القومي الإيراني، لكن لأنهم يعرفون أن أي اعتداء عسكري على الأراضي الإيرانية سيكون له "رد فعل فوري" وغير متوقع من جانب الجمهورية الإسلامية أقدموا على توجيه ضربة لجزء من أراضي سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران!

٣- هناك فريق آخر يقول مشيرا إلى بعض التنقلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط من بينها نقل حوالي ٣٥ ألف جندي كانوا متمركزين في العراق إلى أفغانستان وتكثيف الهجمات على المناطق الشمالية من باكستان، إن الهجوم العسكري الأمريكي على قرية "السكر" هو بداية لسلسلة من التحركات العسكرية ضد سوريا. كما كان الهجوم العسكري الذي شنه العام الماضي النظام الصهيوني على المنطقة شبه الصحراوية "تل أبيب" بالقرب من الحدود السورية التركية بداية لسلسلة من المباحثات الواسعة النطاق حول البرنامج النووي السوري. وسيكون هجوم المروحيات العسكرية الأمريكية على منطقة "أبو كمال" أيضا بداية لسلسلة من الإجراءات المبررة ضد سوريا بتعقب مقاتلي القاعدة. هذا في حين أن كبار المسؤولين العراقيين ومن بينهم جلال طالباني قال صراحة وهو في طريق عودته من أمريكا أنه راض عن تعاون سوريا مع الجهات المعنية في العراق في مواجهة القاعدة وضبط الحدود.

كان الهجوم الذي شنته المروحيات العسكرية الأمريكية على قرية "السكر" على بعد ثمانية كليو مترات من الحدود العراقية السورية وقتل تسعة من المدنيين السوريين، مصدر كثير من التخمينات حول هدف أمريكا من وراء هذه الخطوة. الخطوة الأمريكية على الصعيد العسكري ليس لها أية أهمية، لأن اقتحام عدد من المروحيات ليلا أجواء دولة ما ثم إطلاق النار على المدنيين ما هو إلا وقاحة في انتهاك الحقوق الطبيعية للإنسان، ومن المؤكد أن الأمريكيون لهم يد طويلة في هذا الأمر. والأمريكيون في تبريرهم لما أقدموا عليه من اعتداء ادعوا أن هدفهم كان القضاء على أحد زعماء تنظيم القاعدة، حتى أن أحدهم ادعى أنه أثناء الهجوم الذي شنته المروحيات الأمريكية على سوريا تم قتل أحد زعماء القاعدة المعروفين ويدعى أبو "غيداء"! لكن من المؤكد أن مراسل وكالة الأسوشيتدبرس الذي توجه إلى هذه القرية لم يذكر شيئا عن هذا، وقبل هذا لم يسمع عن شخص بهذا الاسم، وبهذا يجب القول لو أن أبو غيداء له وجود حقيقي فبعد وفاته انتسب للقاعدة بل ووصل إلى درجة الزعامة في هذا التنظيم!!

وحول أسباب الهجوم الأمريكي العسكري على سوريا توجد هناك أقوال كثيرة:

١- يرى كثير من المحللين أن هجوم المروحيات الأمريكية على هذه المنطقة من الأراضي السورية مرتبط بوصول الاتفاقية الأمنية السياسية الاقتصادية الأمريكية العراقية إلى طريق مسدود. وكانت قد عقدت الجولة الأخيرة من محادثات الأطراف العراقية الأمريكية في بغداد ولم تصل إلى نتيجة وأعلن الجنرال "مايكل مولن" رئيس قيادة الأركان الأمريكية المشتركة رسميا "العائق الأهم أمام التوقيع على الاتفاقية من جانب الحكومة والمجلس العراقيين كان بعض جيران العراق" وعلى هذا الأساس أراد الأمريكيون بعملهم الأحق هذا ضد سوريا أن ينتقموا منها أو يندرونها بشكلها جاد بأن تبتعد عن العراق.

٢- جانب آخر من هذا العمل، من الممكن أن يكون تهديدا للدول المستقلة والقوية في المنطقة وخاصة إيران. فعندما يقول مولن إن أهم عائق أمام التوقيع على الاتفاقية هو جيران العراق تنصرف الأذهان مباشرة إلى الجارة الشرقية.

٤- لكن هناك نقطة لم تتم الإشارة إليها في التحليل وهي علاقة موضوع الهجوم العسكري على "السكر" بموضوع "الجولان". خلال الأسبوعين الماضيين وفي الظروف التي يواجه فيها النظام الصهيوني مشكلة أساسية في تشكيل الحكومة الجديدة والخلافات الداخلية في هذا النظام أعلن بشار الأسد ولأول مرة صراحة: "إننا سنستعيد الجولان عن طريق المحادثات أو عن طريق العمل العسكري" حاول الإسرائيليون على أيهاوا لعبارة بشار لكن كان واضحا أنهم قلقون بشكل جدي. وكان الأمريكيون والإسرائيليون قد بذلوا مساعي حثيثة لفصل سوريا عن إيران لكن هذه المحاولات لم تصل إلى نتيجة وشعروا أنهم إذا لم يقوموا "بإجراء عملي" من المحتمل أن ينفذ بشار الأسد تهديده، ومن المؤكد أنه سيستعيد الجولان والأراضي المحيطة بها التي يحتلها النظام الصهيوني منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن، لأنه من ناحية يتحين العسكريون السوريون الفرصة منذ أربعة عقود، والآن هم يرون أن الفرصة مواتية، ومن ناحية أخرى يعيش العسكريون الإسرائيليون أسوأ ظروف تاريخية ولهذا من المحتمل أن تضعف مقاومتهم أمام الجيش السوري ومن ثم لا تكون هناك جدوى من المقاومة. على هذا الأساس يبدو أن الأمريكيين يستفيدون من الفرصة الحالية لاعتقال سوريا، وربما لهذا السبب وصفت الأسوشيتد برس نقلا عن خبير عسكري أمريكي هجوم الأحد على "السكر" بأنه "هجومًا وقائيًا" وأعلن مسئول عسكري أمريكي: "عندما تحين الفرصة يجب أن نستغلها" ومن المستبعد أن تكون الأجهزة العسكرية الأمريكية

السورية لم تكن تتوقع هذا العمل الأمريكي. فتاريخ الأمريكيون معروف في الهجوم على حفل عرس في عام ٢٠٠٤ في منطقة صفر القريبة من الحدود السورية العراقية والهجمات الأمريكية على القرى الباكستانية المجاورة للحدود الأفغانية... يجعل من المؤكد بالنسبة للمستولين السوريين تكرار ذلك الهجوم في عمق الأراضي السورية. وعدم رد سوريا طبيعي تماما؛ لأن سوريا يجب أن تركز على تحرير الجولان وجبل الشيخ.

وفي نفس الوقت لو الأمريكيين يقصدون إيران بشن الهجوم على قرية سورية فإنهم يشبتون من ناحية أنهم يخشون بشدة رد فعل إيران، ومن ناحية أخرى يتشككون في جدوى تأثير هذا الإجراء على مواقف إيران الخاصة بالعراق. ومن المؤكد أن الأمريكيين يعلنون كذبا أن مشكلتهم مع العراق هي إيران، فهم يعرفون جيدا أنه ليس الشيعة وحدهم بل السنة وخصوصا الجماعة التي تشكلها جبهة التوافق بزعامة طارق الهاشمي وأيضا الأكراد العراقيين بناء على ما أعلنه زعيم الأكراد في البرلمان العراقي يعارضون الاتفاقية التي تعترف أمريكا فرضها على العراق. وعلى مستوى دول المنطقة فيما عدا دويلات الخليج تعارض إيران وتركيا والأردن وسوريا والسعودية بشكل جاد هذه الاتفاقية وترى أنها ضد مصالحها القومية وأمنها القومي. هجوم المروحيات الأمريكية على سوريا هو على وجه الدقة تهديدا أمنيا ناجما عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والذي تأكد عدة مرات ولهذا يجب إدانته على الفور من جانب كل الدول والقوى في المنطقة بشكل أعم من المؤيدين والمعارضين لسوريا.

الهجوم على سوريا: الأسباب والنتائج وهل سترد سوريا على هذا الهجوم؟

كريم جعفرى ■ دبلوماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٩/١٠/٢٠٠٨

دولة أخرى لا يمكن أن يتم من دون موافقة أعلى جهات اتخاذ القرار في أمريكا، وهذا يعني أن الرئيس الأمريكي هو الذي أصدر الأوامر بهذا الإجراء. والادعاء بأن هذا الهجوم قد تم على هذه المزرعة تحت مبرر القضاء على أعضاء في تنظيم القاعدة لماذا تم في هذا الوقت الذي انخفض فيه بشكل ملحوظ نشاط القاعدة في العراق، وعمليا استأنفت سوريا علاقتها الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاثين عاما، هذا الادعاء كاذب والسبب الوحيد وراء هذا الهجوم هو توجيه رسالة صريحة للمستولين في سوريا

يعتبر هبوط أربع مروحيات عسكرية أمريكية على الأراضي السورية بعمق ثمانية كليو مترات ومقتل تسعة أشخاص وجرح ١٤ مواطنا سوريا آخرين، واقعة لم تحدث طوال فترة احتلال الأمريكيين للعراق انطلاقا من الأراضي العراقية. وحول أسباب هذا الهجوم قال الجانب الأمريكي أن هذا الهجوم كان على مجموعة من المشتبه فيهم بالتعاون مع القاعدة في العراق؛ لكن الشواهد والوثائق تدل على أن هذا الهجوم كانت له أهدافا أكبر من هذا، ويبدو أنه يجب بحث أسباب هذا الأمر في نقاط أخرى. إن الهجوم على أراضي

الذين يتبنوا سياسة مستقلة ومتوافقة مع إيران وتشكيل محور باسم المقاومة في المنطقة .

لكن النقطة الأخرى التي يبدو في هذه الأثناء، القيام بهذا الهجوم قبل أسبوع كامل من إجراء الانتخابات الأمريكية من الممكن أن يكون مؤشرا على مساعدة حكومة بوش للمرشح الجمهوري، وهذا الأمر يتم الترويج له في أمريكا والجمهوريون أساتذة في هذا الأمر. لكن بعيدا عن هذا الأمر فالسياسة التي تحدثنا عنها منذ قليل قد تترتب عليها أهدافا عدة بالنسبة للأمريكيين، سوريا وإيران بالتحالف مع حزب الله اللبناني قد كونوا تحالفا قويا في المنطقة أفضل السياسات الأمريكية في هذه المنطقة، وجعلوا حليفة أمريكا الرئيسة أي إسرائيل تعيش في أزمة. الانتصار الذي حققه حزب اللبناني على إسرائيل في حرب الـ ٣٣ يوما وضع هذا النظام في أزمة غير مسبقة فمع استقالة كل القائمين على هذه الحرب، أصبح تشكيل حكومة اليوم في إسرائيل يواجه مشكلة حقيقة، ولم تستطع الأحزاب السياسية في إسرائيل تشكيل حكومة إئتلافية، كما أن هذه الأزمة قد أدت إلى إعلان الانتخابات المبكرة بناء على طلب رئيس الوزراء. بناء على هذا فإن الهجوم الذي شنته أمريكا على سوريا من الممكن أن يكون رسالة لدمشق مفادها يجب فتح الطريق أمام المحادثات مع إسرائيل التي تعيش ظروفا صعبة للغاية، وبتوقفها عن دعم حزب الله والجماعات الفلسطينية تجعل هذا النظام يلتقط أنفاسه. وبخصوص الظروف الصعبة التي يعيشها هذا النظام تكفي الإشارة إلى أنه "أي النظام الإسرائيلي المأزوم" قد بات مستعدا لتقبل مبادرة السلام العربية وأن يتفاوض مع العرب في هذا الصدد.

وعلى صعيد آخر من هذه المغامرة يتهم الأمريكيون سوريا بأنها تفتح حدودها لأعضاء تنظيم القاعدة وأنها لا تراقب حدودها بشكل جيد وهذا الأمر تترتب عليه مشاكل بالنسبة للعسكريين الأمريكيين داخل العراق. هذا الادعاء يطرح في حين أن السوريين يتخذون إجراءات مشددة على حدودهم مع العراق ويعيشون حالة من التأهب الدائم تحسبا لهجوم أمريكي محتمل، لكن دخول المروحيات الأمريكية الأراضي السورية وهجومها على مدنيين سوريين كشف أن سوريا عاجزة عن ضبط حدودها بشكل كامل، أو أن أجهزة التشويش الأمريكية استطاعت تضليل أجهزة الرادار السورية ثم شنت هجومها. وفي هذا الصدد تجب الإشارة إلى أنه في تلك الأيام التي كان نشاط القاعدة مزدهرا وكان يسفر عن وقوع عشرات الانفجارات بين كبيرة وصغيرة ضد المصالح الأمريكية في العراق لماذا لم يشن الأمريكيون هجوما على سوريا؟ السؤال الذي يعرف إجابته جيدا الاستراتيجيون الأمريكيون فقط، لكن طبقا للتخمينات القائمة كان سبب

ذلك يرجع إلى غرق أمريكا في المستنقع العراقي بالشكل الذي لم يكن يسمح لها أن تقوم بمغامرة جديدة.

من ناحية أخرى، على مدى الأسابيع الأخيرة كان هناك جدل واسع في المنطقة على الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وكانت سوريا إلى جانب إيران من أشد المعارضين لهذه الاتفاقية. لأنه بمقتضى هذه الاتفاقية سيسمح للأمريكيين بإنشاء قواعد عسكرية في أنحاء العراق لا سيما المناطق الحدودية وستقوم بمراقبة تحركات جيران العراق. لذلك يرى السوريون وإيران أن هذا الأمر يتعارض مع مصالحهما ولذلك أصرا على معارضة الاتفاقية. ويعتقد البعض أن هذا الهجوم رسالة للمسؤولين في سوريا للكف عن معارضة هذه الاتفاقية وألا يحرضوا المعارضين داخل العراق، ومن المؤكد أن بعضهم يقولوا نظرا لأن أمريكا تخشى رد الفعل الإيراني المحتمل في حال وقوع أي اعتداء على أراضيها فإنها استهدفت الدولة الحليفة لإيران وبذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، وبهذا الشكل توجه رسالة لطهران أيضا. على أية حال طبقا لما قاله وزير الخارجية السوري إن هجوم أمريكا على الأراضي السورية هو أولى مؤشرات الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية.

ويبدو أن الأمريكيون كانت لهم يد في العمليات الإرهابية التي وقعت غي سوريا، الانفجار الذي الطريق المؤدي إلى مطار دمشق في ٢٧ / ٩ الماضي، وطبقا لاعتقاد كثير من الخبراء الأمنيين فإنه كان من تخطيط الأمريكيين. وفي أوائل شهر أغسطس عملية اغتيال العقيد محمد سليمان المستشار الأمني للرئيس السوري وأحد المقربين منه، وفي ذلك الوقت اعتبر الخبراء أن عملية الاغتيال هي واحدة من عمليات الـ CIA.

والسؤال الذي يظل قائما، هل سترد سوريا على هذا الهجوم؟ الإجابة لا، لن ترد. ففي سبتمبر ٢٠٠٧م شهد السوريون هجوما مقاتلات الإسرائيلية على منشاتهم في منطقة دير الزور شمال شرق سوريا ولم يبدو أي رد فعل على هذا الهجوم، مع أنهم قالوا آنذاك أنهم سيردون. من المؤكد أن السوريون يملكون أوراقا كثيرة تجعل الأمريكيون يندمون على مل فعلوا، ربما يكون أولها مزيد من التقارب مع روسيا ومنحها امتيازات أكثر لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها. على صعيد آخر يستطيعون فتح حدودهم لدخول لأعضاء تنظيم القاعدة العراق الأمر الذي تدعيه أمريكا، وتجعل هذا البلد يعيش مرة ثانية الاضطرابات الأمنية، كما أن هذا الهجوم سيجعل أواصر العلاقات بين إيران وسوريا أكثر قوة، وسوريا التي يأسست من العرب سترتقي في أحضان إيران، وفي النهاية ستسمح سوريا لحزب الله والجماعات الفلسطينية بحرية أكبر للعمل على أراضيها، وهم الأدوات التي تخشاهوا واشتطن بشدة

مغامرات اللحظة الأخيرة

الوفاق ١/١١/٢٠٠٨

فيما يجري التحضير للانتخابات الأمريكية والبدء بعهد جديد في البيت الأبيض ووضع نهاية لعهد مشنوم برئاسة الرئيس المغامر جورج بوش، تشهد الأنظار مغامرات اللحظة الأخيرة لإدارة المحافظين الجدد، حيث كانت سوريا على موعد مع تسجيل جريمة جديدة لبوش تمثلت في غارة على قرية البوكمال الحدودية وقتل عدد من المدنيين الأبرياء بذريعة محاربة الإرهاب الذريعة التي تعودت أمريكا على إطلاقها بعد قتل مئات الآلاف من الناس في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وباكستان.

لم تشجع الإدارة الأمريكية من خلق المزاعم وتلفيق الأكاذيب حيث أعلنت عن اعتقال عدد من العراقيين بتهمة استلام الرشوة من إيران.

هذه التهمة تعتبر إساءة للمجتمع العراقي وانه إذا كان العراقيون يرضخون أمام المال والرشاوي فان الأمريكيين هم أكثر ثراء وأفضل من يدفع الأموال لشراء الذمم. إن العراق يدفع اليوم ثمن استقلاله ورفض الهيمنة الأمريكية ويرفض التوقيع على اتفاق يمس سيادته واستقلاله.

إننا نعيش مرحلة دقيقة من تاريخ للعالم حيث نتظر النهج الجديد لأمريكا والعهد الجديد مهما كان سيئا سيكون أفضل من عهد جورج بوش المشنوم.

إن هذا العدوان لا يساوي شيئاً من الناحية العسكرية والأمنية حيث أن المستهدفين والضحايا كما نشرت صورهم هم مواطنون أبرياء وإن الإدارة الأمريكية أثبتت مرة أخرى بشاعتها ووحشيتها وثقافة (الكابوي) في القتل والبطش

والفتك بالناس الأبرياء. إن هذه الغارة من الناحية السياسية تحمل رسالتين للسلطات السورية وللسلطات العراقية، الرسالة الى سوريا تحمل تحذيراً وتخويفاً لها لأنها تدعم وتحتضن مراكز المقاومة وعلى رأسها حماس وحزب الله، وفي نفس الوقت تطالب باسترجاع الجولان السورية من الصهانية إما بالمفاوضات وإما بالطرق العسكرية.

أما الرسالة الثانية وهي للحكومة العراقية وخاصة الأطراف السياسية التي تعارض إبرام الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، ومفاد هذه الرسالة هي أن الجانب الأمريكي ودون التنسيق مع الحكومة العراقية يقدم على عمليات عسكرية في داخل وخارج العراق انطلاقاً من الأراضي العراقية، وإن الحكومة العراقية ليس لها إلا أن ترضخ لهذا الواقع الذي يكرس ويشرع في الاتفاقية الأمنية أيضاً.

إن هذا العدوان الأمريكي على سوريا لم يخلو من رسالة إلى إيران أيضاً فالإيرانيون حسب رؤية الأمريكيين هم اشد المعارضين لهذه الاتفاقية وهم المساعدين للأطراف العراقية ضد هذه الاتفاقية، وبهذا العدوان حاولت أمريكا أن ترسل إنذاراً للسلطات الإيرانية بأن إدارة جورج بوش ورغم أنها تعيش أيامها الأخيرة لكنها لازالت تمسك بزمam المبادرة ولا تتوانى في توجيه ضربة عسكرية لأعدائها.

إن هذا العدوان الإرهابي على قرية سورية نائية لا يمكن أن يغير شيئاً في المعادلات والتوازنات المحلية والإقليمية وإن الاتفاقية الأمنية مرفوضة من اغلب المكونات السياسية العراقية من السنة والشيعية وأيضاً من قبل اغلب الدول المجاورة من إيران إلى تركيا والأردن وسوريا والسعودية.

أفغانستان وتسويات ما وراء الكواليس

عصر ايران ١٣/١٠/٢٠٠٨ ■ محمود الطيب ■

التمسك بتسويات
قشرية لا تمثل العلاج
الحقيقي لعذابات
بلدانها وشعوبها التي
ذاقت الأمرين جراء
استشراء التطرف
الديني من جهة والغزو
الأمريكي - الأوروبي
بدوافع اقتصادية
شيطانية من جهة
أخرى.



ما يجري وراء الكواليس من
مفاوضات بين الإدارة الأمريكية
ومجموعة طالبان المتشددة يلقي
المزيد من الأضواء على ماهية
السياسات التي اعتمدها جورج
بوش وشلة المحافظين الجدد معه
طوال الأعوام الثمانية الماضية من
حكمهم في الولايات المتحدة.

إن المرء ليحار وهو يرى
هذا الانجذاب الأمريكي نحو
مجموعة طالبان التي جئ بها
لتحكم أفغانستان عدة سنوات

بأفكار وعقائد ينبذها الدين والعقل ومن ثم ليطاح بها على
خلفية تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بذريعة محاربة الإرهاب
والتصدي لتنظيم القاعدة بسبب دوره في تدمير ناطحتي
السحاب في نيويورك.

فهل تغيرت أفكار طالبان المتخلفة وهل تبدلت استراتيجية
أمريكا الاستكبارية في الشرق الأوسط والعالم؟! للإجابة على
هذا السؤال يمكن القول أن لا أحد من الطرفين قد تخلى عن
عقيدته لكن الظروف الإقليمية والدولية هي التي وفرت
الأرضية لجلوس أعداء الأملس وجها لوجه بمباركة ومساعد
مشهودة من قبل حكومتي السعودية والإمارات وبوساطة
مباشرة من قبل رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق نواز شريف
باعتباره الأكثر قربا من المدرسة الوهابية وتفريعاتها في شبه
القارة الهندية.

بالطبع نحن نؤمن بأن أمريكا وجبهة حلف الناتو قد فشلتنا
في تحقيق أهدافها التسلطية والتوسعية في الشرق الأوسط
ولاسيما في أفغانستان والعراق، لكن المستغرب هو تعمد
حكومة الولايات المتحدة في القفز على الوقائع وتجاوزها
الأعمى لمطالبات الأمن والاستقرار في هذه المنطقة عبر

أنه لسلوك يثير الكثير
من الاشمئزاز أن تطفر وزارة الدفاع الأمريكية على الحقائق
القائمة في أفغانستان بالسعي الى كسب ود طالبان وحماهم
المعروفين في المنطقة، إذ لن يكون مستبعدا إذا كان هذا هو
معيار السياسات الصادرة عن البيت الأبيض أن تصالح
واشنطن تنظيم القاعدة مستقبلا اتقاء للضربات التي تتلقاها
قوات حلف الناتو من أعضاء هذه المنظمة التكفيرية هنا أو
هناك.

الطامة الكبرى في هذا الاتجاه هي جنوح الولايات
المتحدة للسلم والمصالحة مع من نموا وترعرعوا في كنفها
ردحا من الزمن ثم مزقتهم شر ممزق طيلة السنوات السبع
الماضية وكل ذلك تحت ذرائع زائفة وشعارات مضللة
ألحقت أفضع الخسائر والإضرار بالعالم الإسلامي من
أقصاه إلى أقصاه.

نقول هذا دون أن نعني بأننا نعارض السلم الأهلي في
أفغانستان أو أن تندمج جماعة طالبان في العملية السياسية
بهذا البلد الجار والشقيق، فهذا الأمر متروك للشعب
الأفغاني الذي تقع عليه مسؤولية تقرير مصيره بعد خروج
المحتلين من أرضه وسنائه.

النموذج الخاطيء في أفغانستان

سعد الله زارعي كيهان (الدنيا) ٢٠/٩/٢٠٠٨

في أفغانستان على محاربة أو اقتلاع جذور الإرهاب و طالبان بالمنطقة.

٢- إن مشروع "تغيير الاستراتيجيات" هو مشروع أمريكي ولكنها تحاول إثبات أن التغيير ينبع من الناتو وأكثر من ٢٦ دولة أخرى من أعضاء حلف الناتو، بيد أن البريطانيين ينظرون بعين الشك إزاء السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان مما يضع على تلك السياسة علامات استفهام كثيرة، إضافة إلى تصريحات وزير الدفاع البريطاني التي توضح مخاوف الناتو وحكومة بلاده من أساليب وتكتيك القوات الأمريكية في أفغانستان، حيث أكد وزير الدفاع البريطاني فيما يتعلق بعدم قدرة الناتو على إرسال قوات إضافية إلى المناطق الممتلئة بالصراعات أنه كيف يتأت إرسال قوات عسكرية بينما الناتو في حاجة إلى تغيير في بنية العسكرية إضافة إلى النقص الذي يعتره في بعض التحضيرات اللوجستية.

٣- كذلك فقد استفادت السياسة الأمريكية من قوات الناتو وسائر الدول الأخرى في أفغانستان وباكستان بعد أن اتخذتهم غطاء دولي لإجرائها ليس إلا، فالإجراءات والسياسات الأمريكية في الدولتين تشير إلى أن أمريكا تسعى إلى أمركة باكستان وأفغانستان والواقع أن بعض دول الناتو لاسيما إنجلترا وفرنسا لا ترغب في مشاركتها على ذلك النحو سواء في الدولتين أو سائر مناطق الشرق الأوسط الأخرى أمثال العراق، لبنان وفلسطين.

لذلك باتت السياسات الأمريكية تواجه تحديات كبيرة في باكستان وأفغانستان من قبل أعضاء الناتو، وعلى سبيل المثال، فبعض الدول من نظير بريطانيا وفرنسا تؤكد على أنه لحل القضية الأفغانية لا يتأت بالعمل العسكري، وإنما يجب تجربة الحوار مع الطالبان وفي الوقت ذاته، العمل على إعادة البنية التحتية للاقتصاد الأفغاني بجانب مكافحة العنف هناك.

٤- إن الأمريكيان لم ولن يقبلوا قيام الحكومات الأفغانية والباكستانية بلعب أي دور محوري في مناطقهم، وذلك رغم مساندتهم في الوصول للسلطة "كرزاي، زرداري"، بدليل عدم التنسيق معهم في العمليات العسكرية التي تقوم

تسعى القوات الأمريكية إلى استفزاز القوى المعادية حتى تستطيع مهاجمتهم على ردود فعلهم. هذه المقولة كانت جزءاً من التصريح الذي أدلى به مايكل هايدن مدير المخابرات الأمريكية CIA، يوم الثلاثاء الموافق ١٦/٩/٢٠٠٨، خلال المؤتمر السنوي للقوات الجوية الأمريكية والذي اعترف فيه صراحة بالطرح الأمريكي القائم على الاستفزاز. هذا وقد تواكب ذلك مع الإعلان عن إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان لمحاصرة طالبان والقاعدة. وكذا أعلن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي، وفي نفس التوقيت، قائلاً "ن مشكلتنا في أفغانستان تنحصر على طالبان"، أما فيما يتعلق بزيادة العنف في شرق وجنوب أفغانستان فقال "إن عمليات زيادة العنف في تلك المناطق بعيدة عن متمردي الطالبان". ومن ناحية أخرى، وجدنا أنه منذ فترة سابقة قد تبين أن الأمريكيين وبالتوازي مع فشلهم في العراق ساروا في اتجاه عقد الاتفاقيات الأمنية، السياسية والاقتصادية مع العراق لفتح جبهة جديدة على الحدود الشرقية لإيران، حيث إن واشنطن ترى أن أفغانستان وباكستان - بعكس العراق - لهم أوضاعهم المختلفة ومن هنا تتمركز الخطط الأمريكية صوب تلك النواحي في الوقت الحالي لتحسين صورة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، بات يعلن الأمريكيون عن ارتياحهم إزاء الوضع الأمني في العراق، حتى يبادروا بسحب أكثر من ٧٠٠٠ عسكري من القوى المتمركز بالعراق وإرسالهم إلى أفغانستان، ووعدوا زيادة تلك القوى إلى ١٠,٠٠٠ بحيث يشكلوا ثلاث ألوية خاصة هناك، وفيما يتعلق بهذه التغييرات أكد روبرت جيتس عشية اجتماع الناتو أن هناك تغييرات في الاستراتيجية الأمريكية إزاء أفغانستان وهذا بدوره يشير إلى النقاط التالية:

١- إن التصدي لطالبان والقاعدة ومعاينة أسامه بن لادن، خلال الأشهر الأخيرة من إدارة بوش ليس إلا غطاء، حتى أن هذه النقطة لم يستطع روبرت جيتس إخفائها، ولعل الضربات العسكرية للناتو في ولاية هلمند الأخيرة على روزي خان وبعض رفاقه لا تشير إلى أهداف الناتو وأمريكا

بها القوات الأمريكية ضد مواطني الدولتين سواء في إسلام آباد أو كابول، لدرجة جعلتهم يحذروا الإدارة الأمريكية من استخدام العمل العسكري ضد المواطنين المدنيين وأنهم سيكونوا غير قادرين للسيطرة على ردود أفعال قواتهم المسلحة في حال تكرار الاعتداءات الأمريكية.

٥- يبدو أنه عكس الظاهر تماماً في قصة المواجهات مع الطالبان والقاعدة والبشتو سواء في أفغانستان أو باكستان، لكون الهدف الأمريكي يختلف عن ذلك، لأنه لو كان هدفهم سحق هؤلاء المتمردين فإن ذلك يعنى الدخول في حرب مع أكثر من ٨٠ مليون نسمة هو تعدادهم في الدولتين، الواقع أن التخطيط الأمريكي يتمركز حول أشياء أخرى، ولعلنا إذا ما نظرنا على حدود تلك الدولتين، سنجد أنه بجوارهم هناك أربعة قوى كبرى هم، الصين، روسيا، إيران والهند وهم قدرات كبرى في آسيا يتنافسون مع الولايات المتحدة على مختلف المجالات والأصعدة، ومن ثم فالولايات المتحدة تحشى من تلك القوى في حالة حدوث أى تغييرات بتلك

المنطقة من العالم.

٦- ولا شك أن المحاولات الأمريكية تتمركز الآن حول إيجاد عناصر عميلة من أبناء المنطقة يمكن استغلال نقاط ضعفهم في تكوين بنية عسكرية استخباراتية من أمثال هؤلاء يمكنهم أداء الأهداف الأمريكية في كلا الدولتين بعيداً عن تدخل المخابرات الأمريكية.

٧- أما التساؤل الأخير والمهم الذى يطرح نفسه بعد كل هذا الطرح، مفاده، هل الاستراتيجية الأمريكية يمكن أن تحقق نتائجها المرجوة في أفغانستان وباكستان؟

الواقع أنه وباعتراف الأمريكان أنفسهم أن المعارضة الكبيرة في الدولتين تجاه السياسة الأمريكية وبالغة أكثر من ٩٠٪ لن تظل صامته إزاء التجاوزات الأمريكية، وكذا إضافة إلى أن دول روسيا، الصين والهند وإيران لن يسمحوا باقتراب الأزمة إلى حدودهم، كما أن حكومات إسلام آباد وكابول لم يسمحوا بسياسة الأمركة خصوصاً في ظل الضغوط المتزايدة بين قوى المعارضة.

إيران وأمريكا

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٨/١١/١

إن كان لأمریکا أن تهزم الشعب الإيراني لفعلت ذلك في العقود الماضية عندما كان الشعب الإيراني يفتقر إلى التجربة والعلم والقدرات العسكرية والنفوذ بين الشعوب الأخرى، لكن الإدارة الأمريكية لم تتمكن من ذلك في تلك الفترة، والآن أيضاً لم تستطيع بسبب أن الشعب الإيراني هو اليوم أكثر اقتداراً وقوة من السابق.

إن الإدارة الأمريكية فقدت مصداقيتها حتى بين الشعوب الغربية وفي داخل أمريكا أيضاً وانكشف للجميع زيف الشعارات الأمريكية التي كانت تشدق بها مثل حقوق الإنسان والديموقراطية وذلك من خلال فضائح أبو غريب وجوانتانامو والسجون الأخرى والمجازر التي ارتكبتها في العراق وأفغانستان ودعمها المطلق للكيان الصهيوني في جرائمها البشعة في فلسطين ولبنان.

يوافق يوم الثالث من نوفمبر عام ١٩٧٩ ذكرى احتلال السفارة الأمريكية بطهران على يد طلبة الجامعات والذي سمي في إيران يوم مقارعة الاستكبار العالمي ويوم الطالب. إن انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني وانهيار خنادق الاستكبار الأمريكي في إيران كان من ثمار الشعور بالمسؤولية وصمود الشباب الإيراني.

وكانت السيطرة على السفارة الأمريكية التي كانت وكرًا للتجسس في طهران خطوة عظيمة وكما وصفها الإمام الخميني كانت خطوة أعظم من الثورة الأولى ضد الشاه لأنها أدت إلى انهيار الهيمنة الأمريكية في إيران.

كما أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران أدى إلى أن تفقد أمريكا قاعدتها الرئيسية في الشرق الأوسط وتحولت إيران إلى أهم مركز لمقارعة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

(٧٤)

مستقبل الصراع الإيراني - الأمريكي

كيهان (الدنيا) ٢٠٠٨/١١/٢

مع الولايات المتحدة لم تكن سياسة انفعال وتأثر، بل كانت سياسة فعل هجومي ضد هذه الإدارة المتغترسة في العالم. إن إيران لم تبلغ هذه المكانة الحالية من العزة والقوة إلا من خلال اعتماد هذه السياسة الهجومية مع أمريكا، لأن سياسة الانفعال والتسامح والتساهل مع أمريكا تؤدي إلى إذلال وإضعاف الطرف الآخر كما فعلت أمريكا مع العديد من دول العالم.

إن الجمهورية الإسلامية وبعد ثلاثين عاماً من محاربة

عند دراسة مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية في ضوء الانتخابات الرئاسية الأمريكية يجدر القول أن هذا النزاع ليس من نوع النزاعات السياسية أو الاقتصادية المعروفة في النظام الدولي، بل هو نزاع على الأصول والمبادئ، وفي ٣ نوفمبر تحل ذكرى احتلال السفارة الأمريكية على يد الطلبة الجامعيين الذي عبر عنها الإمام الخميني بأنها الثورة الثانية وأنها أكبر من الثورة الأولى ضد نظام الشاه. إن السياسة والمواقف المبدئية التي انتهجها الإمام الخميني

الاستكبار العالمي تقف اليوم مستقلة عزيزة قوية قادرة على الدفاع عن نفسها وسيادتها واستقلالها، وان ما وصلت إليه من عزة وقدره هو بفضل الاستقامة والصمود والثبات على أصول ومبادئ الثورة الإسلامية.

إن الإدارة الأمريكية ما لم تتراجع وتتنازل عن مواقفها الاستعلائية، لم تجد في طهران من يحاورها ويقيم معها علاقات طبيعية.

وتجدر الإشارة إلى المشاكل الاقتصادية والأزمة المالية

والإخفاقات السياسية في العراق وأفغانستان التي تعاني منها الإدارة الأمريكية، والتي تؤكد أن هناك بوادر لانحيار الغطرسة الأمريكية وبعض العلامات التي تشير إلى احتمال تغيير سياسة أمريكا تجاه إيران إذا ما انتخب المرشح الديمقراطي باراك أوباما، لكن لا يوجد أي شيء ملموس وفعلي في هذا الاتجاه، وستبقى حالة العداء كسمة بارزة لتوصيف العلاقة الإيرانية الأمريكية حتى نرى تغييراً فعلياً في المواقف الأمريكية.

إيران النووية ونظرة الديمقراطيين

محمد زمانى ■ دبلوماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٩/١٠

الاشارة للسيد تشينى من اجل تنفيذ الاقتراح الذى اوصى به كلا من جيمس بيكر، ولى هيلتون فى تقريرهما المشهور للبيت الأبيض، والذى طالبو فيه بضرورة فتح الحوار المباشر مع ايران وسوريا .

وقد اكد بايدن على هذا الامر بان مواقف رئيسه المنتظر اوباما من ايران النووية، ستحرر البيت الابيض من مستنقع وورطة كبيرة، وفى الوقت ذاته ستكون ايران عنصر هام فى مساعدة أمريكا فى العراق وأفغانستان.

ولكن خبرة الثلاثين عاما فى العلاقات الأمريكية الإيرانية تؤكد على ان انتقال السلطة من الجمهوريين الى الديمقراطيين او العكس لن يوجد تغير جذرى فى الاسس السلوكية للبيت الأبيض بالنسبة لايران .

واذا كان الجمهوريون قد واجهوا ايران باساليب ليبرالية، فان الديمقراطيين قد تعاملوا ايضا باساليب ومفاهيم مثل الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، كأساليب للصدام مع ايران فى منطقة الشرق الاوسط.

ويعتقد بايدن ان قناعة اوباما بالطرق السلمية فى الصدام مع الاعداء هى وسيلة لاقتناع الراى العام العالمى، ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل، وبعبارة أخرى فان الديمقراطيون وجدوا أن استراتيجية الرئيس بوش، لم تكن ابدا ملائمة لتنفيذ اهداف الولايات المتحدة فى المنطقة، لذا فقد اقتنعوا بان المصالح الأمريكية فى مقابل ايران لابد ان تاخذ اساليب اخرى مثل الحوار المباشر مع الجمهورية الاسلامية .

كان لحديث السيناتور الأمريكى جوزيف بايدن حول ضرورة حماية إسرائيل من إيران النووية، ردود فعل عنيفة، فى الوقت الذى تحول فيه موضوع ايران الى اهم المحاور الرئيسية فى صراع الانتخابات الأمريكية.

بايدن الذى اختير من قبل المرشح الديمقراطى للرئاسة الأمريكية باراك اوباما كنائب للرئيس، كان الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى، وقضى نصف عمره فى مجلس النواب الأمريكى، ومن ثم فان حديثه بشأن القضايا الدولية المثارة بلا شك سيكون مؤثرا .

وربما يمكن اعتبار مقالة الطريق المعقول لأجل إيران والتي نشرت منذ شهرين بقلم بريجنسكى مستشار الامن القومى السابق فى حكومة الرئيس كارتر، والجنرال المتقاعد وليام اودم رئيس وكالة الامن القومى الأسبق، فى جريدة واشنطن بوست، يمكن تقييمها فى نفس اطار حديث السيد بايدن.

وقد اقترح كاتب تلك المقالة اقتراح جاء فيه : ان التوجه الناجح امام السلوك الايرانى، هو ان نصل الى اتفاق مع ايران بشأن المصالح القومية و الامنية الأمريكية.

ويستدل من الجملة المذكورة ان السياسات والخطط المقترحة من البيت الابيض سواء بالهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، أو سياسة اثارة الاضطرابات فى الداخل، او حتى سياسة الردع ضد ايران لم تكن ابدا هى الحل ولم تؤتى بنتائج .

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان حديث السيد بايدن ما هو

مشروعية اقتحام السفارة الأمريكية

رسالت (الرسالة) ٣/ ١١/ ٢٠٠٨

ومقاومة الشعب الإيراني لم تخضع إيران أمام الغطرسة الأمريكية، بل ضربت مثلاً في التطور والتقدم والتنمية الشاملة في ظل هذه الضغوط والعقوبات الأمريكية. إن صمود إيران ومقاومتها هو الذي جعل القادة الأمريكيين ومنهم المرشح الديمقراطي باراك أوباما يتحدثون عن ضرورة التفاوض والحوار مع إيران. إن اقتحام السفارة الأمريكية بطهران نابعة من سياسة هجومية ضد الغطرسة الأمريكية، وحسب التجارب البشرية في أنحاء العالم، لا يمكن إرغام الدولة المستعمرة المستكبرة على التراجع عن مواقفها إلا من خلال تبني سياسة هجومية وليست دفاعية وانفعالية والثورة الإسلامية في إيران خير دليل على هذه المقولة. حيث أن السياسة الهجومية ضد المستكبرين، حتى إذا لم تنتصر فإنها تبعث روح الثورة على الظلم في أنحاء العالم، فالثورة الإسلامية التي تبنت سياسة المقاومة الهجومية وليست الانفعالية ضد الاستكبار الأمريكي انتصرت في كثير من المجالات، لكن بطبيعة الحال أخفقت في مجالات أخرى لكنها بعثت روح الثورة وأدت إلى نمو الصحوة الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي، وما نشهده اليوم من مقاومة أصيلة إسلامية ووطنية في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان ضد المحتلين والغزاة الأمريكيين والإسرائيليين هي من ثمار تلك الصحوة والنهضة التي أسس لها الإمام الخميني. إن أمريكا ما لم تبعد عن النبرة الاستعلائية والاستكبارية في التعاطي مع إيران، لن تتمكن من إعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي. كما أن الإدارة الأمريكية سترضخ أمام الجمهورية الإسلامية وتتنازل عن غطرستها لأن الشعب الإيراني عرف سر القوة وقطع أشواطاً جبارة في هذا المسار وهو مسار التقدم والتطور العلمي والتقني والصناعي والاكتفاء الذاتي والاستقلال في كل المجالات.

يعرف اليوم الثالث عشر من آبان أي الثالث من نوفمبر في إيران باسم يوم مقارعة الاستكبار العالمي وهو اليوم الذي اقتحم فيه الطلبة الجامعيون السفارة الأمريكية بطهران واحتجزوا ما يقارب ٥٠ رهينة من طاقم السفارة واستمر الاحتجاز ٤٤٤ يوماً وأدت هذه الأزمة إلى تدهور كبير في العلاقات بين واشنطن وطهران وكانت بداية انقطاع العلاقات إلى يومنا هذا، كل ذلك حدث قبل ٢٩ عاماً أي في عام ١٩٧٩.

لقد وصف الإمام الخميني احتلال السفارة الأمريكية بطهران بأنها الثورة الثانية بعد الثورة الأولى ضد نظام الشاه، لكن لماذا وصفها الثورة الثانية؟ فإذا رجعنا إلى الوراء وقلبنا صفحات التاريخ نرى أن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت من إيران قاعدة مركزية لها في الشرق الأوسط في زمن الشاه، وبذلت الكثير من الجهود لكي لا تنجح الثورة الإسلامية، وساعدت نظام الشاه في قمع وضرب الانتفاضة الشعبية، لكن رغم كل هذه الضغوط والمؤامرات انتصرت الثورة الإسلامية.

أما بعد انتصار الثورة حاولت الإدارة الأمريكية في خطوة أولى حرق الثورة عن مسيرها من خلال بعض الشخصيات الإيرانية الليبرالية المتأثرة والمرتبطة بالدوائر الغربية، وعندما فشلت هذه الخطوة أيضاً جنحت أمريكا إلى الأساليب الشديدة كفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية ومن ثم شن الحرب الصدامية بدعم ومباركة أمريكية والتي استمرت ثمان سنوات واستنزفت قوة الشعب الإيراني إلى حد بعيد.

لقد استخدمت الإدارة الأمريكية أنواع وأقسام الضغوط والأزمات والمؤامرات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الجمهورية الإسلامية طيلة العقود الثلاث الماضية، لكن ببركة الاتكال على الله سبحانه وتعالى وبصمود

بين الفرصة والمغامرة

كارگزاران (كوادر البناء) ٢٠٠٨/١٠/١٩

المقبلة لاختيارها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. إن الإدارة الأمريكية ورغم أزمته المالية الكبرى تحاول ترميم ما دمرته خلال السنوات الثمان الماضية، ففي الشأن السياسي يحاول بوش إحياء العلاقة الفاترة مع روسيا بعد الإخفاق في أزمة القوقاز، وفي الشأن العراقي يحاول وضع الاتفاقية الأمنية قيد التوقيع رغم تصاعد المعارضة الشعبية وصعوبة القبول بشروط هذه الاتفاقية من قبل الحكومة العراقية. وفي الشأن السوري تطالب الإدارة الأمريكية سوريا بالابتعاد عن حليفها إيران بعدما وضعت سوريا في محور الشر. إن مرحلة بوش قد انتهت بالفعل وإن أي خطوة غير مدروسة ستكون كارثية لأمريكا وساستها قبل أن تكون خسارة لمعارضيه. وإن العالم اليوم بدأ يبحث عن خيارات جديدة لبناء مستقبله بعيداً عن الرهان على القوى الكبرى. فلا قيمة للضغط السياسي ولا خوف من تهديدات عسكرية ولا أهمية لعقوبات اقتصادية لأن الكرامة الإنسانية وسيادة الدول والشعوب أهم وأكبر من كل ذلك وهذا ما يفرض على الأمريكيين إعادة النظر في سياساتهم قبل أن يخسروا الأوراق المتبقية.

يشير مجرد حضور إيران في المنافسة بينها وبين اليابان على مقعد مجلس الأمن إلى جرأة وشجاعة كافية وهي بمثابة فرصة كبيرة لدخول طهران في معترك المنافسات والعلاقات الدولية.

لكن بالتأكيد موقف إيران الحازم من المهمة الأمريكية على مجلس الأمن وأيضاً موقفها الثابت في امتلاك الطاقة النووية هو الذي جعل حظها ضعيفاً في اختيارها كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

إن الجمهورية الإسلامية في إيران ورغم مواقفها المبدئية من القضايا العربية والإسلامية ورغم علاقاتها الجيدة مع أغلب الدول العربية ورغم تقوية العلاقات مع قوى دولية كبرى كالصين وروسيا لكنها تتعرض لهجمة سياسية وإعلامية واقتصادية شرسة من الإدارة الأمريكية وحلفاءها الغربيين وهذا ما يقلص فرص نجاح إيران في كسب المعركة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويجب أن لا تكتفي طهران بإقامة علاقات جيدة وطبيعية مع الدول الأخرى، بل عليها أن توسع علاقاتها وتحالفاتها الاقتصادية والسياسية كي تكسب الآراء الكافية في المراحل

الأمن المفقود

مصيب نعيمى ٢٠٠٨/١٠/١٨ الوفاق

وتراجع أسعار النفط ودخول الملف النووي الكوري في طريق مسدود وتهديدات إسرائيلية جديدة ضد الفلسطينيين واللبنانيين ومخاضات جديدة في القوقاز وانفجار في أوسيتيا والجدل حول الملف النووي الإيراني وقتل العشرات بين صفوف الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني والحديث عن مشاريع فتنة بين المسلمين وغيرها العديد من الأنباء التي توحى بأزمات جديدة واستعدادات لحروب قادمة. هذه صورة قائمة عن الأجواء السائدة على مستوى العالم

بات الأمن مفقوداً على مساحة كبيرة من هذا العالم بعد تفاقم الأزمات وتشابك الإخفاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فلا تمر ساعة إلا وتتناقل وسائل الإعلام خبراً جديداً عن أزمة جديدة من تصاعد أعمال القرصنة البحرية قبالة الصومال إلى تزايد القصف الأمريكي على باكستان ومقتل جنود التحالف في أفغانستان واستمرار الانفجارات في بغداد حتى المواجهة بين كمبوديا وتايلاند والانكماش الاقتصادي في فرنسا وارتفاع مستوى البطالة في أمريكا

بحيث باتت الثقة مفقودة وآفاق المستقبل مجهولة مادام السلاح والهيمنة هما اللغة السائدة بين الدول. فلا احد يحاسب الإدارة الأمريكية على ما ترتكبه من جرائم ضد الإنسانية حتى وإن ساقط شعبها إلى حافة الهاوية ولا احد يتساءل عن الحروب غير المبررة وعن الضحايا المدنيين الذين سقطوا بالآلاف دون محاسبة القاتل بل ان الكثير من القتل

نالوا الأوسمة والضحايا وصفوا بالإجرام. في ظل هذا الظلم المريب كيف يمكن ان يعود العالم آمناً ومستقراً وكيف يمكن ان تعيش الأمم في تعايش وسلام. انها كوارث صنعها الطغيان ولن تنتهي الا بمعاقبة الطغاة. والأزمة العالمية المتفاقمة ليست الا نتيجة يسيرة لما فعلته أيدي البشر. والله ليس بغافل عما يفعل الظالمون.

الركود السياسي في أمريكا وإسرائيل وتأثيره على المنطقة

سيد حسين موسى ■ اعتماد (الثقة) ٢٧/٩/٢٠٠٨

المتحدة واسرائيل الى خارج حدودهم الإقليمية، كلما زاد التوتر والاضطراب في انحاء العالم. اما النتيجة الثالثة فهي أن المحللين السياسيين يستطيعوا ان يحكموا عن قرب بان الولايات المتحدة تتدخل في كثير من التطورات العالمية وهذا التدخل غير محدد في اطار التشاور وتبادل وجهات النظر، ولكنه تدخل له جوانب حيوية، يضع كثير من حكومات الدول ومصالحها وحتى اطرها الامنية تحت التأثير.

وهذا الحكم يسرى بلا شك بشأن اسرائيل ودورها بشأن الكثير من التطورات والاضطرابات.

اما النتيجة الرابعة فهي ان بعض دول العالم ترى ان توقف امريكا عن التدخل في مسيرة التطورات العالمية فان العالم سيتحول الى عالم افضل واكثر هدوءاً واستقراراً لكافة الأمم والشعوب، كذلك بالنسبة لاسرائيل اذا حجمت من قبل المجتمع الدولي فان منطقة الشرق الاوسط ستصبح اكثر هدوءاً، وسيزول عدم الثقة الموجود بين دول المنطقة والقوى العظمى المؤيدة والداعمة لاسرائيل

النتيجة الخامسة اذا صحت الفرضيات السابقة فلماذا لا يستيقظ الوجدان البشرى من الغفلة التي يعيش فيها؟ ولماذا ترفض وسائل الاعلام العالمية والمنظمات المدافعة عن حقوق الانسان اتخاذ مواقف متشددة ازاء دور الولايات المتحدة المدمر في الساحة الدولية؟ هذا الصمت الرهيب بلا شك ستكون له اثاره المخربة على مستقبل هذا العالم ولنتظر الكارثة! لان الاجراءات والحركات الليبرالية الامريكية على مستوى العالم وكذلك اجراءات التأزم الاسرائيلية في المنطقة والتي تتم بدعم من واشنطن من الممكن ان تؤدي بنا الى كارثة لا يمكن تداركها. وهذه المقدمة النظرية يمكننا تلخيص الاحداث الناتجة عن الركود السياسي الداخلى في

يشهد خريف هذا العام تعليق الكثير من القضايا العالمية وبعض القضايا الإقليمية، ويرجع السبب في ذلك الى بدء انتخابات الرئاسة الامريكية، اما في منطقة الشرق الاوسط فنجد أن دولة إسرائيل تشهد هي الاخرى تغييرات داخلية عنيفة نتيجة لاستقالة ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي لتورطه في احدى قضايا الفساد.

ونتيجة لما سبق يلاحظ ان اغلب المباحثات والاتفاقيات في الساحة العالمية قد توقفت انتظاراً لما تسفر عنه الانتخابات الامريكية.

وفي منطقة الشرق الاوسط فقد توقفت جميع التحركات على صعيد القضية الفلسطينية بسبب التطورات الداخلية الإسرائيلية، ونتيجة أولية لهذه المعادلة فان الولايات المتحدة الامريكية بسبب المقتضيات السياسية الداخلية اصبحت غير قادرة على اتخاذ القرار في كثير من القضايا العالمية، ونتيجة لذلك يلاحظ على الساحة الدولية نوعاً من الركود السياسي.

واسرائيل باعتبارها لاعب اقليمي وقاعدة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، محاصرة بمشاكل داخلية، اصبحت هي الاخرى غير قادرة على اتخاذ القرار بشأن قضاياها في المنطقة من قبيل مباحثات السلام مع الفلسطينيين، والمباحثات غير المباشرة مع سوريا وكيفية حل المشكلة التراجيدية في قطاع غزة.

ونتيجة لهذا كله اصبحت المنطقة خاضعة لهذا الركود، والنتيجة الثانية ان الركود الحالى في الساحة العالمية والإقليمية يشير إلى أن كلا من الولايات المتحدة واسرائيل ينتقل ثقلهم السياسي من الساحة العالمية الى الساحة الداخلية، بمعنى ان يشهد العالم حالة الركود والسكون التي يعيشها العالم الآن، والعكس بمعنى انه كلما انتقل ثقل الولايات

امريكا واسرائيل على الساحتين الدولية والاقليمية في الآتي:

١- في الولايات المتحدة الامريكية كل سيتحول تماما صوب انتخابات الرئاسة الامريكية، والسياسة الخارجية الامريكية شبه معطلة تقريبا، بل ان وزيرة الخارجية الامريكية (رايس) مكتفية بالقاءات البروتوكولية هنا وهناك، ويصف المراقبون للسياسة الخارجية الامريكية بان لقاءات رايس في دول العالم المختلفة بانها علاقات عامة شخصية!

والمرشحون للرئاسة الامريكية (باراك اوباما، جون ماكين) في انتقاد دائم لبرامج بعضهم البعض بل ان المثير ان (اوباما) اعتبر الفرضيات المذكورة سابقا بمثابة نتائج سلبية للسياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس بوش، واوضح ذلك بقوله ان سياسة الرئيس بوش وخاصة في العراق وافغانستان والشرق الاوسط قد وضعت امريكا في عزلة وسط المجتمع الدولي، وبدوره اتهم المرشح الجمهوري ماكين منافسه الديمقراطي اوباما بعدم الخبرة السياسية.

وكانت المباحثات الامريكية قد توقفت مع كثير من دول العالم وفي قضايا مختلفة بسبب الركود السياسي، وهذا الركود لم يكن بشأن قضايا الشرق الاوسط فقط او القضايا المشتعلة في المنطقة مثل العراق وأفغانستان، والصراع العربي الإسرائيلي، بل هذا الركود قد طال قضايا اخرى كثيرة مثل معاهدة كيوتو، معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع روسيا، ومباحثات أمريكا مع دول امريكا الجنوبية وغيرها من القضايا المشتعلة في الكرة الارضية والتي توقفت انتظارا لنتائج الانتخابات الامريكية.

حتى الازمة المالية التي اصابته الولايات المتحدة مع انهيار اكبر المؤسسات المالية والعقارية اصبحت تحت وطأة الركود الساسي.

ومع ظهور المؤشرات التي ترجح فوز المرشح الديمقراطي (اوباما) على منافسه الجمهوري فقد قل احتمال قيام الرئيس بوش باجراء سريع لانقاذ الاقتصاد الامريكي.

ويظهر تأثير هذا الركود اكثر في القضايا الامنية ويلاحظ ذلك من خلال تعامل واشنطن وحلف شمال الاطلسي في قضية روسيا مع جورجيا فكان رد فعل الروس اسرع واذكى، ولم تستطيع واشنطن اتخاذ اي اجراء مؤثر في هذا الشأن.

٢- منطقة الشرق الاوسط (المنطقة المضطربة) الاكثر تأثرا بالركود، وجميع الأطراف الهامة فيها بانتظار نتائج انتخابات الرئاسة الامريكية وتشكيل حكومة جديدة في اسرائيل

توقف كل شيء، توقفت المباحثات، وتوقف حل القضايا المصرية، حتى ان اللجنة الرباعية المسئولة عن ملف الصراع العربي الفلسطيني فقدت الامل في اعلان قيام الدولة الفلسطينية نهاية العام الحالي بسبب الموقف السياسي داخل اسرائيل.

وعلى الجانب الاخر فان المحاور الاخرى لم تكن مرضية فعلى صعيد الحوار السوري الاسرائيلي والذي تم برعاية تركية، فقد تم تعليقه بناء على مطلب الحكومة الاسرائيلية، وفي الواقع ان كلما توضع اسرائيل موضع اتخاذ قرار جدي تتزايد ازماتها الداخلية، ويعب عليها اتخاذ قرارات او اجراءات مصيرية!

وعلى الصعيد اللبناني تعلقت قضية مزارع شبعا وانسحاب اسرائيل منها، وعلى هذا النحو يلاحظ ان اي ازمة سياسية داخل اسرائيل فان كل المحاور والمباحثات تتوقف، والنقطة الهامة هي ان الحكومات التالية في اسرائيل لا تبدأ مباحثاتها من حيث انتهى السابقون، وهذا يعني ان مصير ازمة العرب واسرائيل في يد تل ابيب.

استياء الناتو من الاتحاد الأوروبي

رسالت (الرسالة) ٢٠/٩/٢٠٠٨

ذاته سببا من اسباب زيادة التوتر الاقليمي والدولي . والآن فإن أمين عام الناتو معترض على توقيع اتفاق بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن حل أوضاع النزاع في (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية).

ويعتقد هوب شيفر أمين عام الناتو أن الاتفاق الحادث قد منح امتيازات كثيرة لروسيا، واكد على معارضته لتواجد القوات الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، على اعتبار ان

تداخل أدوار واستراتيجيات الناتو والاتحاد الأوروبي في الواقع أمر يدعو للاهتمام، ويعتقد المحللون أن وقوع حرب في أوسيتيا الجنوبية كان سببا في إضعاف موقف الناتو امام الاتحاد الأوروبي. في حين أن البعض يعتقد أن دخول روسيا في النقاش العسكري سيحسن علاقات الطرفين، ونفس الأمر يؤكد فشل الناتو والاتحاد الأوروبي وكلاهما ليس الحل الفوري لمواجهة الازمات كما يردد البعض، بل إنها في الوقت

خروج هذه القوات امر مستبعد في الوقت الراهن .
واعتبر شيفر أن بقاء قوات روسية في جمهوريتي القوقاز
امر لا يمكن قبوله، واستبعد كذلك تفعيل مجلس روسيا
والناتو .

وكان قادة اركان الناتو اقل حدة من تصريحات الامين
العام عقب اجتماعاتهم، ووعدوا بحماية ودعم جورجيا،
ولكنهم رفضوا احتمالية بدء حرب باردة مع روسيا .

وكان رئيس اللجنة العسكرية للناتو قد عقد اجتماع ضم
قادة اركان الست والعشرون دولة الاعضاء في الحلف لبحث
الاحداث الاخيرة في القوقاز، وأكدوا على رفضهم التام
لردود الافعال القائمة على الشعور والاحساس .

وعلى الجانب الاخر افاد ديمتري راجوزين مندوب
روسيا الدائم في الناتو، عن بدء حرب باردة بين روسيا
والاتحاد الأوروبي، وأكد على أن حديث شيفر الأخير بشأن

أزمة القوقاز مغاير تماما، واعتبره بمثابة اعلان حرب باردة
بين الطرفين، وشكك (راجوزين) في احتمالية ضم جورجيا
لعضوية الناتو في ديسمبر المقبل .

وأشار راجوزين إلى أن الأمين العام للناتو اعتبر الاتفاق
الاخير بين موسكو وروسيا قد منح موسكو امتيازات كبيرة
لا يمكن قبولها، وهذا الكلام بلا شك يضع مسئولية حفظ
السلام في الاتحاد الأوروبي تحت المسائلة، واعتقد انه بالنظر
للحرب الباردة التي بدأت بين الطرفين، فانه توجد احتمالية
لتقابل مصالحهم .

جدير بالذكر فان سفر الوفد المرافق لوزير الخارجية
الروسي الى اوستيا الجنوبية، بالتزامن مع سفر وفد الناتو الى
جورجيا لم يكن متفقا عليه، واعتقد ان شخص (ساكشفيلى)
رئيس جورجيا هو اهم مانع امام انضمام جورجيا للناتو .

حرب عالمية ثالثة في الطريق

ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/٩/٤

مستولو الاستخبارات الروسية على حقيقة الحادث، إلا
أنها أدانت هذا الاغتيال، لكن مع تدخل النمسا العسكري
لم تجد روسيا أمامها سوى مؤازرة حلفائها الصرب. أما
فيما يخص حرب القوقاز الأخيرة وبالرغم من الجهود
الرامية إلى ضم جورجيا إلى حلف الناتو بهدف حمايتها
مستقبلا، ظهر على الساحة العديد من الأطراف المعارضة
لهذا الانضمام، لكن القضية أخذت بعد آخر داخل
الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع احتدام المنافسات
الانتخابية الرئاسية، وكل من المرشحين الديمقراطي
والجمهوري، يحاولان استغلال القضية لصالحهما. لكن
يبدو أن جورجيا ليست بحاجة إلى الانضمام لحلف
الناتو، وقد تركزت قاعدتين عسكريتين أمريكيتين على
الأراضي الجورجية، فيما يمكن اعتباره تكرار لتجربة ألمانيا
الغربية في الحرب الباردة، صحيح أن الولايات المتحدة لها
قوات في جورجيا، لكن لماذا لم تتدخل عسكريا لمساندة
القوات الجورجية، بالرغم من مطالبة الرئيس الجورجي
ساكاشفيلي بتدخل القوات الأمريكية؟، وهل ستواصل
حكومة ساكاشفيلي محافظتها على مصالح الولايات
المتحدة الأمريكية؟

حان الوقت للتفكير بجدية بشأن اندلاع الحرب العالمية
الثالثة، خاصة وأن عوامل اندلاع تلك الحرب باتت مكتملة،
ومثلما توقع العديد من خبراء شئون القوقاز من قبل، تحولت
تلك المنطقة إلى برميل من البارود وهي بالأساس مصدر
تنافس القوى العالمية الكبرى.

وقد نشرت مجلة آسيا تايمز مقالا تحليليا بقلم الدكتور
نيكولاى سوكوف، خبير السياسات الأمنية، تناول خلاله
مسألة النزاع في جنوب القوقاز وكيف تحولت إلى حرب،
معتبرا أن تلك الحرب مقدمة لاندلاع حرب عالمية ثالثة .

وقد ورد في مقالته: "يبدو أن الخلافات بين القوى الكبرى
حول منطقة القوقاز، أعمق من أن تكون خلافات حدودية،
فلكل من روسيا وحلف الناتو والدول الأوربية مصالح
عديدة، كما أن صاحب الهيمنة على تلك المنطقة سيكون له
الريادة عالميا" .

وفي تصوره بشأن اندلاع الحرب العالمية الثالثة، يقول
نيكولاى : لنعود بالذاكرة إلى كيفية اندلاع الحرب العالمية
الأولى، حيث بدأت باغتيال "فرانتيس فرديناند" الدوق
الأعظم بالنمسا، على يد الصرب في سراييفو، وبالرغم من
أن روسيا في ذلك الوقت كانت حليفة للصرب وقد اطلع

القوقاز: صراع بلا حل

بهرام أمير احمديان ■ اعتماد (الثقة) ١٣/٩/٢٠٠٨

وقوع منطقة القوقاز الشمالية المضطربة في محيط النفوذ الروسي جنوب غرب يكسبها أهمية أمنية عسكرية لروسيا.

تمتعها بمصادر الطاقة بترول، غاز، لاسيما بمنطقة آسيا الوسطى، بحر قزوين التي تمد الدول الصناعية الكبرى بالطاقة.

اعتبارها بحال مناسب لعبور خطوط الطاقة إلى أسواق الاستهلاك.

تأمين وحماية أكثر من ٢,٥ مليون روسي يقطنون منطقة القوقاز.

كذلك فإن تلك المنطقة الاستراتيجية من القوقاز يتضمن موانئ ومعايير استراتيجية هامة وهي عبارة عن:

١- المعبر التاريخي والاستراتيجي "دربند" "باب الأبواب" الواقع شرق جبال القوقاز الشاهقة على الساحل الغربي لبحر قزوين (الرابط بين روسيا في الشمال وأذربيجان في الجنوب) بطرق بحرية وسكك حديدية.

٢- المعبر التاريخي "داريان" "باب اللان" القابع فوق جبال القوقاز والرابط بين تفليس واسو (في الجنوب)، واوستيا الشمالية (في الشمال) بطرق برية.

٣- المعبر الاستراتيجي "ماميسولكسكي" فوق جبال القوقاز كذلك والرابط بين جورجيا في الجنوب وروسيا في الشمال بطرق برية.

٤- معبر "سوفوسي - سوجي" على ساحل البحر الأسود.

الأهداف الأمريكية في القوقاز:

١- الحصول على مصادر الطاقة بتلك المنطقة.

٢- السيطرة على أسواق المنطقة.

٣- مواجهة النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة وحماية النفوذ التركي.

٤- المنافسة مع الصين.

المصالح العسكرية - الاستراتيجية الروسية في المنطقة:

١- التواجد العسكري الروسي في القوقاز الجنوبية

عبر قواعدها العسكرية، وقوات حفظ السلام وتأمين الحدود.

٢- تدعيم المعاهدات الأمنية التي سبق توقيعها مع دول

ثمة تساؤلات كثيرة تطرح نفسها فيما يتعلق بأزمة القوقاز، مثل هل كانت جورجيا تتوقع الهزيمة في محاولتها الأخيرة؟ أم أنها افترضت تحقيق النصر؟! وبالرغم من القدرات الذرية والعسكرية، والضعف والعجز الجورجي في مواجهة الجيش الروسي هل كانت جورجيا تستطيع التغلب على مثل هذا الجيش؟ وماذا كان هدف جورجيا وقائد قواتها من وراء هذه العملية؟ وهل الخطأ الاستراتيجي للرئيس الجورجي هو السبب وراء تلك الأحداث؟ وعشرات التساؤلات الأخرى المرتبطة بنفس السياق. ويمكن الرد على تلك التساؤلات من خلال طرح سيناريوهين محتملين: الأول، يكمن في احتمال أن تكون جورجيا قد أقدمت على تلك الخطوة التي كانت بمثابة الانتحار السياسي للخروج من أزمتها وتوجيه المجتمع الدولي إلى التعدي الروسي على سيادة أراضيها، بخاصة أن الرئيس الجورجي يعلم أنه يخسر شعبية ومشروعية في الداخل سبب عدم قدرته على حل المشكلات التي ورث بعضها من الحكومات السابقة، إضافة إلى عدم قدرته الاقتصادية على حل تلك القضايا ومع الأخذ في الاعتبار أن إضافة المناطق أو الأراضي الساعية إليها سوف تفضي عليه أعباء جديدة ولن تجدي نفعاً عليه سوى بالخسائر، علاوة على إدراكه أنه لا صديق له قد يستطيع التصدي معه ضد روسيا، صحيح أن أوكرانيا أرسلت إليه بعض التجهيزات العسكرية، لكن هذا شيئاً طبيعياً بالنظر إلى تحالفها معها كشریک في الثورة الملونة ومعاهدة "جوام" الدفاعية. أما السيناريو الآخر، فيتمثل في كون الرئيس الجورجي كان يركز على المساعدات الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، غير أن القوات الغربية لم يكن في مقدورها إرسال قواتها في فترة وجيزة إلى المنطقة، بينما القوات العسكرية الروسية متمركز في القوقاز الشمالية القريبة من ساحة المعارك والمستعدة بكافة التجهيزات اللوجيستية، على أية حال، فإن ناتج السيناريوهين كان الهزيمة.

الأهمية الاستراتيجية للقوقاز:

وقوع القوقاز بين بحرین الخزر (قزوين) في الشرق، والبحر الأسود في الغرب مما يمثل بؤرة لتلاقى الطرق.

الكومنولث والتي تنص على التشاور والمشاركة الجماعية بين أعضاء المعاهدة على التصدي لأي هجمات محتملة.

المشكلات الروسية:

- ١- تعاني روسيا كثيراً، مثلها مثل بعض الدول الأوروبية من انحصارها في اليابسة ولطالما سعت لحل تلك الأزمة.
- ٢- تحتاج روسيا للتعاون مع ١٤ دولة في محيط نفوذها إضافة إلى دول أوروبا الشرقية لاستكمال مشروعاتها الخاصة بالجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية.
- ٣- تعاني روسيا من كثير من الأزمات الحادة الناهضة لديها.
- ٤- تعاني من تنوع وتعدد القوميات (أكثر من ١٦٠ قومية).

وأديان محتلة مسيحية، إسلامية، يهودية وبوذية. على أية حال، باتت روسيا في الوقت الراهن تواجه الكثير من الأزمات، صراعات مع الغرب على قضية القوقاز من ناحية، وصراعات جورجيا وأوسيتيا من ناحية أخرى وجميعها صراعات لم تكن وليدة الساعة، وإنما تمتد بجذورها لأزمة قديمة وتحديدًا منذ عام ١٨٠١م، إبان العهد الإمبراطوري حينما كانت جورجيا تابعة تحت الوصاية الروسية، غير أن تلك الصراعات والأزمات لم تطفئ على السطح إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حينما بدأ استقلال الجمهوريات في حين بدأت بعض المناطق الأخرى تنادي بالحكم الذاتي أو بالانفصال عن روسيا على غرار تلك الجمهوريات، من نظير الشيشان.

على أية حال، فقد ظلت أزمة الصراع بين روسيا وجورجيا قائماً رغم تعاقب الأزمنة والحكومات، إلا أنه قد لاحظ أن الصراع بينها قد بدأ يتفاقم منذ تصدى السيد "ميخائيل ساكشافيلي" لحكم جورجيا عام ٢٠٠٣م، حيث اتخذ هذا الصراع جانبين.

الأول، القواعد العسكرية الروسية على الأراضي الجورجية، حيث قد أوجدت روسيا لها العديد من القواعد العسكرية إبان فترة الحرب الباردة، في مناطق "اخال تسيخه" جنوباً وازيانى في تفليس وأخرى في مناطق

الحكم الذاتي بجمهورية ابجازيا لحماية مجال نفوذها ضد مد الناتو، وبعد الانهيار، دخلت روسيا في صراعات مع التيارات الوطنية الجورجية لتخليه تلك القواعد من أراضيها، وقد واصلت جورجيا من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والناتو والاتحاد الأوروبي الضغط على روسيا من أجل إخلاء تلك القواعد، نظراً لاعتبارها إنقاص للسيادة الجورجية، وبعد محاولات شتى من قبل المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بدأت روسيا فعلياً في إخلاء بعض القواعد العسكرية واستمر ذلك منذ عام ٢٠٠٦م، حتى أوائل عام ٢٠٠٨م، لكن روسيا حذرت جورجيا بعدم منح تلك القواعد لدولة ثالثة.

الثاني، كذلك كانت تركيبة قوات حفظ السلام والمستقرة في المنطقة الفاصلة بين أوسيتيا وأنجازيا مع بقية النقاط الجورجية موضع الخلاف الثاني بين الدولتين، حيث كانت روسيا تصر على بقاء القيادة العسكرية لتلك القوات تحت أيدي الروس بينما راحت الحكومة الجورجية تتهم روسيا بالتدخل الإضرار بمصالحها القومية عبر مساندتها للحركات الانفصالية اقتصادياً وعسكرياً، ولذلك كثيراً ما طالبت جورجيا بوضع نهاية لتسلط الروس على تولى القيادات بقوات حفظ السلام، لكن مع تولى "ساكشافيلي" الموالي للغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والحائز على اهتمامها وحمايتها توسعت بينهما الخلافات والأزمات لاسيما أن "ساكشافيلي"، أراد تحقيق برنامج الانتخابي الذي تركز حول استقرار واستقلال كافة الأراضي الجورجية وإعادة أوسيتيا الجنوبية وأنجازيا إلى جورجيا وطنها الأم، ولكن سبب عدم قدرته على إحراز أى تقدم فقد دخل مع الروس في أزمات دبلوماسية بخاصة بعدما أقدم على اعتقال دبلوماسيين روساً بتهمة الجاسوسية مما أدى الأمر في النهاية إلى قطع العلاقات بين البلدين، فقامت روسيا بغلق حدودها مع جورجيا، كما أوقفت خط الغاز إلى جورجيا ثم اعتقلت بدورها المواطنين الجورجيين القائمين داخل الأراضي الروسية ورحلتهم خارج روسيا.

صراع القوقاز: عصر جديد من التنافس وكيفية حماية المصالح القومية الإيرانية

www.parsine.com 30 / 9 / 2008

ذلك تخفيف الضغط على إيران فيما يخص ملفها النووي . مع ظهور تلك الأزمة التي أوجدت توترا بين الولايات المتحدة وروسيا، تعمق الفكر الروسي بشأن قضية النشاطات النووية الإيرانية، أكثر من ذي قبل، وقد بات من الواضح إلى أي مدى سيؤثر الهجوم الغربي المحتمل ضد إيران، على أمن روسيا ويهدده في القوقاز وبحر قزوين .

الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية، ورد فعل روسيا الحاسم ضد هذا الهجوم، قد أثر مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيد الدولي، وأصبح الحدث الأهم عالميا، حتى أنه تخطى من حيث الأهمية قضية إيران وملفها النووي، مما يمثل نقطة إيجابية تحسب لصالح دولتنا .

يحتاج الأمريكيون إلى التنسيق والتعاون مع سائر أعضاء مجلس الأمن لتحقيق أهدافهم، وموسكو بما لديها من حق الفيتو في مجلس الأمن تستطيع عرقلة العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وكما قالت "كوندليزا رايس"، خلال زيارتها الأخيرة للأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أحد مخاوف تل أبيب تركيز على احتمال توقف روسيا عن تعاونها مع الولايات المتحدة وأوروبا في مجال الحد من قدرات إيران النووية، بسبب خلافاتها مع الغرب .

روسيا المجتدة والمطورة من الناحية العسكرية والاقتصادية أثبتت أن لها دور قوى في الساحة الدولية، مما يفرض إعادة النظر لدى متشددى الغرب بشأن إيران، من ناحية أخرى ظهور روسيا كقوة لا يمكن السيطرة عليها أمام الولايات المتحدة وكجارة لأوروبا، يعد مسألة إيجابية لصالح إيران .

الاجراء العسكرى الروسى فى جورجيا، بمثابة تهديد للأهداف الاستراتيجية الأمريكية، إزاء البرنامج النووى الإيرانى، وفى حين ضيقت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادى ضد إيران، وكانت بصدد ضم روسيا لتحالفها، اندلعت أحداث القوقاز لتعصف بالعلاقات الأمريكية الروسية وتجعل من الصعب التوافق على قرار يدين إيران من الأمم المتحدة، وتقلل من فرص الاتفاق على تفعيل السلسلة الرابعة من العقوبات ضد إيران .

حمل الهجوم العسكرى الروسى على جورجيا، فى طياته تأثيرات كثيرة على مسيرة التطورات الإقليمية والدولية، واضطر أطراف النزاع الرئيسية والفرعية داخل وخارج المنطقة، إلى اتخاذ ردود فعل تتماشى مع مصالحها وأهدافها .

فى أعقاب الهجوم الروسى على جورجيا، بالطبع ستعكف المراكز السياسية على تحليل وتقييم الآثار المحتملة لنزاع القوقاز، على مجالات مثل الأمن والمصالح القومية للدول التابعة لها هذا المراكز .

وبناء على الحقائق والدراسات والتحليلات الخاصة بالأوضاع والتعاملات فيما بين أطراف الصراع، ستوصى تلك المراكز بردود الأفعال والاتجاهات الملائمة، لتأمين الحد الأقصى من مصالح بلادها .

من هذا المنطلق كان لزاما علينا الخوض فى تفاصيل هذا النزاع الدائر على حدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من جانب قوى دولية لدينا معها تعاملات، ومن ثم مناقشة التأثيرات المحتملة على مصالحنا القومية .

رد موسكو الحاسم ضد تفليس كان بمثابة بداية مرحلة تاريخية فى عصر جديد من العلاقات بين الشرق والغرب، وسياسة كرملين أكثر واقعية، وهى مرحلة تمضى فيها سياسات موسكو فى اتجاه حسم القضايا الإقليمية، ولو كلفها ذلك الاطاحة ببعض مشروعات وسياسات واشتطن على الصعيد الإقليمى والدولى، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير من نهجها وتقبل بتعديل سياساتها فى بعض المناطق خاصة فى الشرق الأوسط . وإذا استأنفت روسيا تعاونها العسكرى مع سوريا وإيران وفنزويلا، أو أى دولة معادية للولايات المتحدة، من المؤكد أن الولايات المتحدة ستفشل فى التصدى للبؤر المعادية لها، كما أن ظهور وتواجد روسيا من جديد فى المنطقة الغنية بالنفط فى الشرق الأوسط سيؤدى إلى اندلاع تنافس يضر بالمصالح الأمريكية وهو تنافس سيغير قواعد اللعبة برمتها . لهذا تقتضى المصلحة الأمريكية احباط مسعى روسيا الرامى إلى توسيع نفوذها فى القوقاز والشرق الأوسط، من خلال إعادة النظر بشأن سياساتها الشرق أوسطية، بما فى

نتائج الحرب في جورجيا على العلاقات الإيرانية - الروسية

الهة كولايي ■ اعتياد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٨/٩/١٤

في الوقت ذاته فان زعماء روسيا سواء في عهد بوتين او ميدفيديف يعلمون جيدا حاجة هذه الدولة للتعاون والاتصال البناء مع امريكا وأوروبا، وهم لا يريدون إحياء مواجهات الحرب الباردة، وقد اكد بوتين على اهذا الأمر، ووضع زعماء روسيا سياسة (التنافس و التعاون) هدف يسعون على اساسه في علاقاتهم مع الغرب ويهيئون الاستراتيجيات اللازمة ومنها تنفيذ الضغط على تفليس من خلال الاعتراف رسميا بانفصال (أبخازيا واوسيتيا الجنوبية) .

ولكن في تنفيذ هذه السياسة يتخيل انه من الممكن ان يصاحب الدعم للاجراء العسكري في جورجيا، تغير في رؤية هذه الدولة للقضية النووية الإيرانية، ومع الوقائع الجارية في روسيا من بداية التعاون النووي الروسي الإيراني فان هناك معارضيين لهذا الموضوع داخل روسيا، والموافقين له تحت السيطرة بمعنى انهم موافقون للالتزام ايران بالمقرارات الدولية .

وفي الظروف الحالية وبالنظر لمسيرة العلاقات الروسية مع اوروبا وأمريكا، فقلما ما تتفق هذه الدول في اصدار قرار بشأن جورجيا، ولكن بشأن ايران فالوضع مختلف، لان الروس في علاقاتهم مع جميع الدول ومنها ايران لا ينظرون الا من خلال مصالحهم فقط .

لان تامين المصالح الروسية هي فقط المعيار لتنظيم العلاقات مع جميع الدول .

وغلق انابيب الغاز في وجه اوكرانيا وروسيا البيضاء خير عبرة للسياسة الخارجية الروسية

وبناء على ماسبق فان مكانة روسيا في السياسة الخارجية الروسية وترتيب الاولويات لم تكن كافية لهذا الدعم الذي يؤثر بالسلب على علاقات روسيا مع امريكا واوربا والنهج الجديد في السياسة الخارجية الروسية يشير جيدا ان مكانة ايران في اولويات السياسة الخارجية لهذه الدولة ليست تلك التي يريدونها زعماء الروس في تنظيم علاقاتهم مع الغرب . وهم غير قادرين على تحمل نفقات دعمهم للايرانيين .

تسعى كل الدول لتحقيق مصالحها بكافة الوسائل التي يفرضها الواقع المحيط في سلطتها، وتقوم بالاستفادة منها بصورة مناسبة وكافية لتحقيق اهدافها .

ولم تستثنى روسيا من هذه القاعدة، فزعامة الاتحاد الروسي في سنوات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تصل لنتيجة من نظرتها المتشددة تجاه الغرب، لذا في السنوات الاولى بعد الانهيار قبلت روسيا ضرورة تغيير هذه النظرة، وعلى هذا النحو شاهدنا مسيرة المنافسة والتعاون بين روسيا والغرب وخاصة امريكا ومن بعدها أوروبا.

وخلال هجوم روسيا على جورجيا تكررت تجربة السنوات الاولى بعد الانهيار في علاقات موسكو - تفليس، وكانت روسيا تتعامل بحساسية خاصة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى عكس العهد الاول بعد الانهيار لم يفرض الاستقلال عمل على هذه الدول ومن بينها التقارب مع امريكا وأوروبا، وعلى نفس الاساس كان هجوم روسيا على جورجيا كرد امام سعى حكومة جورجيا للدفاع عن استقرار أراضيها، وهو الأمر الذي لا معنى له (كما يرى الروس ؟) في منطقة (الاتحاد السوفيتي السابق) .

هذا الاجراء العسكري كان ردا على مساعي امريكا واوروبا لفصل كوسوفو عن الصرب، والتي تشكلت مع وجود معارضة روسية، على عكس السنوات التي سيطرت فيها سياسات التغريب على موسكو، وقد ايقن زعماء موسكو ضرورت اتخاذ اجراءات مناسبة معها .

في نفس الوقت الذي طرحت فيه مسألة استقلال كوسوفو، هدد المسئولون في روسيا، انه اذا حدث هذا الموضوع، فان روسيا ستحدث مثله في جورجيا التي تتعاون حكامها مع امريكا وأوروبا، وكان ما أرادت، وأعلن استقلال اوسيتيا الجنوبية وابخازيا .

وعلى هذا النحو فان احداث جورجيا هي استعراض لروسيا امام جورجيا لخروجها من تحت سيطرتها الى امريكا وأوروبا،

مصالحنا القومية في صراع الروس مع الغرب في جورجيا

نصرت الله تاجيك ■ تاباتك (المنبر) ٢٠٠٨/٩/١٩

١- أنسب حل إقليمي للحد من التدخلات العسكرية الأمريكية المتزايدة، وتتركز قوات حفظ السلام في المنطقة، يتلخص في استقرار الأمن بالعراق وأفغانستان، وتعاون كافة الدول المجاورة لهاتين الدولتين من أجل الوصول لهذا الهدف.

جدير بالذكر أنه بالرغم من أن الحكومة العراقية هيمنت على الوضع العراقي بدرجة كبيرة، إلا أن الوضع الأفغاني يزداد تدهورا.

٢- على الصعيد الدولي ومن خلال الاستفادة من التحليلات الجيوبوليتيكية للتطورات الإقليمية، يمكن ربط مجموعة العناصر ببعضها، ومن ثم سيكون من السهل التوصل إلى السلسلة المتبقية من التطورات المتلاحقة، وهو الأمر البالغ الأهمية لوضع الاستراتيجيات الإيرانية. مكانة القوقاز

منطقة القوقاز بصفة عامة، والدول الواقعة بتلك المنطقة بصفة خاصة لديها العديد من الخصائص، لهذا يتزايد دور القوى الخارجية، وتتزايد المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية، خاصة الأمريكية والغربية من أجل إلحاق دول المنطقة بها والاستفادة من وجودها بتلك الدول لعرقله الروس.

ويمكن القول أن تزايد الحساسية الروسية تجاه هذه المنطقة والتقسيمات القومية والسياسية بالقوقاز هي أحد الأسباب الأساسية والمشاركة لجميع النزاعات والصراعات القوقازية تقع أوسيتيا الجنوبية في شمال جورجيا، وإلى جوارها جمهورية أوسيتيا الشمالية ذات الحكم الذاتي والمتحدة فيدراليا مع روسيا، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٩٠٠ كيلو متر مربع، وقد بلغ عدد سكانها في عام ٢٠٠٧م، حوالي ٧٠ ألف نسمة، منهم ٤٥ ألف أوسيتي، و١٧ ألف جورجى، وثمانية آلاف روسى وأرمينى.

الدين المسيحي هو الدين الرئيسى بتلك المنطقة التى يعيش بها أيضا نسبة كبيرة من المسلمين، وقد حصل ٧٠٪ من سكانها على الجنسية الروسية.

كانت قد تحولت هذه المنطقة في عهد الاتحاد السوفيتى السابق إلى إقليم صناعى - زراعى، وبسبب انتهاء أقوام هذه

التوترات المتزايدة في الساحة الدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية، تحتم على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التأنى ودراسة أسباب وعوامل تلك التوترات بشكل منطقي ومتعمق.

من هذا المنطلق يجب تقويم السياسة الخارجية الإيرانية وتوجيهها لأفضل سبل الاستفادة من الفرص التى أفرزتها التطورات الإقليمية والدولية.

وفي البداية من الضروري تحديد مفهوم المصالح القومية وتدوين السبل المناسبة للوصول إليها، وتحجزة وتحليل التطورات بوصفها الأسباب الحقيقية لأى توترات دولية، ومن ثم دراسة مدى تأثير الجمهورية الإسلامية بتلك التوترات.

تستمر أزمة الملف النووى الإيرانى مع الغرب بعد إصدار ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد حق إيران في الحصول على نتائج الأبحاث النووية السلمية، لكن تهديد الغرب وتلويحه باستخدام القوة، من أجل عرقلة التقدم العلمى الإيرانى، المعتمد على كوادر إيرانية، يحمل إيران نفقات ضخمة خاصة في ظل عقوبات اقتصادية دولية، ستحول فيما بعد وعلى المدى الطويل إلى مشكلات اجتماعية.

من ناحية أخرى، التواجد العسكرى غير المسبوق للقوات الأجنبية في العراق وأفغانستان على المدى الطويل، وإنشاء قواعد استراتيجية، من الممكن أن يمثل محور توتر دائم في المنطقة مستقبلا، خاصة وأن تلك القواعد انتشرت في دول الخليج ومنطقة بحر قزوين الغنيتين بالنفط، وقد بدأت بالفعل سلسلة من سباقات التسلح داخل المنطقة وتدفقت أموال ضخمة من دول المنطقة في اتجاه الدول الغربية المصدرة للسلاح.

من ناحية أخرى، الوجود المكثف والمتزايد للقوات الغربية بهدف حماية الدول المرتبطة بها عسكريا وتسليحيا، في مواجهة تهديدات محتملة من قوة متفوقة عسكريا ونوويا، في إشارة إلى إيران، يجعل إمكانية طرح أى تحالفات إقليمية بمشاركة إيرانية أمرا مستحيلا، لهذا ينبغى على واضعى السياسات الإيرانية، التركيز على خيارين أحدهما إقليمى والثانى دولى من أجل خفض الأضرار الناتجة عن تلك الضغوط.

المنطقة إلى الجنس الآري، فإن الهوية التاريخية لمعظم سكان أوسيتيا الجنوبية، هي الهوية الإيرانية .
يعود بداية الصراع الجورجي الروسي إلى حقبة استقلال جورجيا عن الاتحاد السوفيتي، والسبب الرئيسي لهذا الصراع يكمن في التوجه الجورجي ناحية الغرب، وتوجس

موسكو وتخوفها من نوايا تفليس .
ويمكن القول أن تزايد ارتباط جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدى التعاون العسكري بينهما من أجل احتواء روسيا يفتح الباب أمام تعاون من نوع آخر يتمثل في مهاجمة إيران عسكرياً .

القوقاز: بوابة العالم الجديد

محمد بخشنده ■ إيران ٢٠٠٨/٩/٢

آسيا الوسطى والقوقاز، ولكنهم لم يقدموا على رد فعل يكمل حماية العمق الاستراتيجي الروسي، وبعد الحرب الأخيرة في القوقاز ظهرت عدة نتائج كان من أهمها :

من أهم القضايا التي أثارها حرب القوقاز، مستقبل العلاقات الروسية كقوة عظمى مع القوى الدولية الأخرى، والأهمية تكمن في نتيجة الحرب الجورجية بوصفها كانت المتسبب في توتر العلاقات بين روسيا والغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، كما أن المواجهة بين الروس والغرب أظهرت لأصدقاء وشركاء الكرملين أن الروس في النهاية فضلوا المنافسة على الصداقة مع الكتلة الغربية . والمسألة الجديرة بالاهتمام تكمن في تلك المواجهة التي لاحت بشائرها قبل ثلاث سنوات، عندما أعلن "بوتين" أن سياسة الكتلة الغربية تتعارض مع المصالح الروسية، وتثبت أن "بوتين" لازال رجل الكرملين الأول . من ناحية أخرى فإن التدخل المحسوب والمرتب سلفاً من جانب الغرب في نزاع القوقاز، أثبت للقوة العالمية المتاخمة للحدود الروسية، خاصة الصين التي تتابع اللعبة بحذر، أن عالم الرأسمالية يستغل مناطق التوتر والأقاليم الانفصالية لتهديد الأمن القومي لمنافسيه، وقد أدرك قادة بكين من خلال أزمة جورجيا أن دور الغرب في جورجيا ما هو إلا نموذج النهج الجديد في السياسة الدولية، النهج الذي قد يطل في المستقبل التبت وتايوان أو حتى إقليم "سين كيانج" .

تشير نتائج استطلاعات الرأي، إلى أن المواجهة الأخيرة للغرب في القوقاز قد أثارت المشاعر القومية على الصعيد الروسي والصيني، ومعظم منافسي الغرب ممن عملوا على مدى عقدين بعد الحرب الباردة على تحسين المعاملات فيما بينهم، يدركون حالياً أنهم أمام تهديد .

بعد حربي العراق وأفغانستان، أضحت ساحة القوقاز الملتهبة، أهم منطقة على الساحة الدولية، وربما سيغير هذا الحدث منظومة توازن القوى في العالم أجمع .

أثارت نتائج هذه الحرب اهتمام خبراء العلاقات الدولية، أكثر من أصحاب وسائل الإعلام، أي تلك المجموعة من أصحاب وجهات النظر ممن يصنفون معايير علم الجغرافيا السياسية، على قدر نتائج الأحداث السياسية .

ومع الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على حرب القوقاز بوصفها مواجهة بين الغرب وروسيا، يمكن القول أن هذا الحدث استكمل الصورة والتوليفة التي سيكون عليها النظام العالمي وفي مقدمتها الدور والمكانة الجديدة للفاعلين الدوليين، وأساليب القوى العسكرية الكبرى الرامية إلى تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية، والعلاقات الجديدة بين الحكومات وحلف الأطلسي، وقضايا من هذا القبيل .

يبحث معظم المراقبين لأحداث القوقاز عن دلائل النظام السياسي الجديد، لأن هذا الحدث غير معنى العديد من الكلمات والمفاهيم التي ذاعت شهرتها على المستوى العالمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

ومن تلك المفاهيم، "مكافحة الإرهاب"، أو "السلام والتعاون"، وكلاهما بات موضع استفسار من جانب القوى المتصارعة في ساحة القوقاز .

جدير بالذكر أن النظام الدولي الجديد بداية من التحول الذي نفذه المحافظون الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعة أعوام، قد تغير برمته، وقد شرع بوش ومساعدوه من أجل بناء نظام أحادي القطبية اعتماداً على الحرب في أفغانستان فيما عرف بالحرب ضد الإرهاب، والتي استغلها الأمريكيون لبناء قواعدهم العسكرية في آسيا الوسطى .

لقد عارض الروس من البداية وجود تلك القواعد في

هذا الشعور بوجود تهديد مشترك في الصين وروسيا أدى إلى اتخاذ قرارين هامين الأول، هو إيجاد تغيير في نظرية الأمن القومي، بحيث يتم عقد تعاون فيما يخص تطوير المنظومات الصاروخية، وإنشاء قواعد عسكرية جديدة على الحدود . والثاني، إحياء نموذج "تحالفات الأمن الجماعي" بحيث يتم تطوير وتفعيل أداء جميع الاتحادات العسكرية والأمنية، أو تحويل منظمة شانجهاى التى تكفل أمن الحدود بين روسيا والصين بمشاركة أربعة دول من آسيا الوسطى - إلى منظمة تحالف سياسى بشكل تام .

وقد ظهرت دلائل هذه النتيجة مؤخرًا من خلال توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين روسيا والحكومات المعارضة للغرب بدءًا من فنزويلا وكوبا في أمريكا اللاتينية حتى سوريا وبيلاروسيا في الشرق الأوسط وأوراسيا .

٣- صراع روسيا والولايات المتحدة في القوقاز على الصعيد السياسى والعسكرى انتقل تدريجيا إلى داخل الكيانات الاقتصادية، وقد استغل كل من الجبهتين الكيانات الاقتصادية التابعة لهما من أجل تغيير قواعد اللعبة لصالحه .

الكتلة الغربية في أول رد فعل هددت روسيا ولوحت بإلغاء عضويتها في مجموعة الثمانى الصناعية الكبرى، في حين هددت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا، لكن الروس بزعامة "بوتين ومدودف"، لازال أمامهم الكثير من أوراق اللعب، التى تتلخص في مصادر الطاقة الروسية التى يعتمد عليها الغرب، وقد هددت روسيا بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، ويمكن القول أن روسيا لديها الكثير من الأوراق التى تكفل لها مواصلة اللعبة حتى النهاية.

إيران محور رسالة القاعدة .. تغير معادلة القاعدة صوب إيران

على موسى خلكالى ■ إيران دبلوماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ١٢/٩/٢٠٠٨

وقال مهديا الحكومة الأفغانىة : "بقتلكم أبو يزيد المصرى (الرجل الثالث فى تنظيم القاعدة)، ارتكبتم خطأ جسيم وأزدتم حلقة الحصار عليكم تضيقا، وأظهرتم مدى ضعفكم".

ويشأن العراق قال الظواهري : " وضع الجهاد فى العراق حاليا ليس جيد بالقدر الكافى وما تفعله الصحوة فى العراق خيانة عظمى سرعان ما ستزول وتلاشى ."

تغير المعادلة

نشر هذا الشريط، وتصريحات أيمن الظواهري تلك، وهو المكلف بتنظيم البرامج واتخاذ القرارات المصيرية بهذا التنظيم طبقا لآراء الخبراء، تشير إلى تغيير فى توازنات القاعدة خاصة فى المنطقة .

بالطبع لا يمكن القول أن القاعدة لم تعد تشكل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وهو ما يمكن قوله من جانب الغربيين ممن لديهم خيال خصب، الغرب هو العدو الرئيسى للقاعدة، وإن كانت قد تعاملت مع الغرب فى بعض المواقف من أجل الوصول إلى مصالح محددة، إلا أن عدائها للغرب شيء لا يمكن تجاهله .

يبدو أن القاعدة وضعت تعريفا جديدا للمعادلة، وقد بات من الواضح أن إيران هى الهدف الجديد، لكن لماذا

ألقى الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، خطابا فى شريط مسجل فى الذكرى السنوية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، ولكنه هذه المرة وعلى خلاف المعتاد، لم يهاجم بشدة الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو روسيا أو أوروبا، وإنما وجه هجماته وانتقاداته صوب إيران .

وخلال هذا التسجيل المتلفز، قال الظواهري، أن تنظيم القاعدة لديه شبكة ضخمة متشرة داخل العالم العربى والإسلامى، تستهدف سحق الحلف الإيرانى - الصليبي، وقد اتهم الظواهري إيران بالتعاون مع الصليبيين من أجل استهداف الأمة الإسلامية .

بدء الظواهري حديثه بالإشارة إلى الحادى عشر من سبتمبر وقال : " لقد تعرضت الأمة الإسلامية، لهجمات عسكرية وفكرية وإعلامية قبل أحداث سبتمبر على يد الحكام العرب والمسلمين وأجهزتهم الدعائية، وكانت إيران هى العامل المساعد ."

وبعد توجيه الاتهامات الصريحة والمشددة ضد مسئولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إدعى الظواهري أن هذا الحلف الإيرانى الصليبي هو الذى سهل عملية الهجوم الأمريكى على أفغانستان والعراق .

بعد ذلك وجه الظواهري خطابه إلى أفغانستان والعراق

وضعت القاعدة، إيران في زمرة أعدائها، وجعلت منها وسيلة للوصول إلى مآربها .

أولا : إيران هي جارة هذا التنظيم من حيث تمركزها في أفغانستان وباكستان والعراق، وهي دول لديها حدود جغرافية مع إيران.

من ناحية أخرى لم تحقق القاعدة نصر عملي واضح على الأرض منذ فترة طويلة، كما أن نفوذ عناصرها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انخفض لدرجة أنهم أصبحوا عاجزين عن شن أى هجمات .

على صعيد آخر تشهد روسيا ومنطقة القوقاز، حالة من التصدي العنيف، الذى لا يسمح بالتقارب بين أى مجموعة وتنظيم القاعدة، بينما انخفض معدل الهجمات الإرهابية في العراق، وقد انهارت الصلة التى تربط القاعدة بحزب البعث.

أما في أفغانستان حيث تضاعف حجم العمليات العسكرية من جانب الناتو، ضد القاعدة، ارتفعت خسائر القاعدة ووصلت الخسائر ذروتها بقتل أبو يزيد المصرى .

لذلك يبدو أن القاعدة تبحث عن سبيل للخروج من سلسلة الانتكاسات، وتحقيق النصر ولو على حساب إيران .

على الرغم من ادعاء الغرب بأن إيران تتعاون مع القاعدة، إلا أنه لا يمكن القول أنه سيأتى يوم تفتح فيه إيران والقاعدة باب الصداقة على مصراعيه، لأن إيران لديها عقيدة مختلفة تماما مع القاعدة من الناحية الأيدولوجية، وإيران أيضا دولة شيعية مرفوضة من الفكر الوهابي.

جدير بالذكر أن القاعدة تتبنى المذهب الوهابي المتشدد الذى يرى أن إيران بمثابة العدو الأول، وربما لهذا وضعت القاعدة إيران والغرب في سلة واحدة معادية لها .

ثانيا : سبب ربا مرتبط بالسبب الأول ومفاده وجود

جماعة إرهابية تدعى جند الله في إيران، وهي جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة، طبقا لما ورد في وسائل الإعلام الإيرانية، وتلك الجماعة قامت في السابق بشن عدة هجمات إرهابية داخل إيران، وقد أعلنت مؤخرا أنها تنوى توسيع دائرة نشاطاتها لتشمل طهران، وربما ذلك مرتبط بما ورد في شريط الطواهري، من أن القاعدة ستقدم على شن هجمات في طهران أيضا .

من ناحية أخرى يبدو أن نشاطات إيران الإقليمية كانت متعارضة تماما مع مواقف القاعدة، حيث كانت إيران مضيف الرئيس الأفغانى حامد كرزاي، وقد استقبلته بحفاوة بالغة، وفي العراق أيضا تقدم إيران الدعم لحكومة نوري المالكي الشيعية، ودائما تؤكد على ضرورة مكافحة الإرهاب خاصة إرهاب القاعدة .

وفي هذا الصدد هنأت إيران " آصف على زردارى "، بانتخابه كرئيس لجمهورية باكستان، بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، وهو الشخص المتحمس جدا للقضاء على تنظيم القاعدة .

تهديدات القاعدة لصالح إيران

إذا تمكنت إيران من استغلال اللعبة لصالحها فإنها ستصل إلى عدة إيجابيات نتيجة تصريحات الطواهري، حيث اتهمت وسائل الإعلام العالمية إيران، مرارا بالتقارب مع القاعدة والتعاون معها، والآن بعد أن أذاعت وسائل الإعلام العالمية تصريحات الطواهري التى أكدت عدائه لإيران وحكومة إيران، على الغرب أن يراجع حساباته ويعلم أن التقارب مع إيران في مجال التصدي للقاعدة هو الخيار الأكثر حسما، وربما تتقارب الأفكار والمصالح بين الغرب وإيران.

وإذا تحقق ذلك ستصل إيران إلى بعض تطلعاتها الدولية وأهدافها الإقليمية، وتتمكن من تقوية أمنها القومى .

أوكرانيا: بؤرة الصراع التالية بالنسبة للروس

مهين السادات صمدى ■ ايران ٢٠٠٨/٩/٩

والسويد بضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، في حين لا ترغب ألمانيا والنمسا وبلجيكا ولوكسمبورج في ضم أوكرانيا تحت تأثير المشاعر والعواطف، لذلك فشل ٢٧ من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في التوصل إلى إجماع بهذا الشأن خلال مؤتمرهم الذي عقد في بروكسيل.

من ناحية أخرى التقى بالأوكرانيين، الرئيس الفرنسي الذي ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي، من أجل التوصل لتفاهات في هذا الشأن، ويقال أن فرنسا قد سلمت أوكرانيا رسالة مفادها، أنهم متخوفون من مواقف الأوروبيين أكثر من اللازم بسبب الأزمة الجورجية.

جدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمعارض بشدة لمسألة ضم تركيا للاتحاد الأوروبي، كانت له رؤية متحفظة بشأن ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس عارضت كل من ألمانيا وفرنسا، ضم أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو خلال اجتماعات بوخارست، لكن في المقابل طرحت مسألة عقد اتفاقية تعاون على أوكرانيا، كخطوة للنهوض التدريجي في العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، كالاتفاقية التي طرحت على انقرة في العام ١٩٦٣م، لكن في النهاية تبقى قضية التصويت على مثل هذه الاتفاقية من جانب ٢٧ دولة أوروبية موضع غموض، كما أن اتخاذ قرار بشأن ضم أوكرانيا لحلف الناتو أو المنظمات الأوروبية جزء من ملف النزاع الروسي الغربي.

بات الغرب مؤخراً أكثر قلقاً، تجاه مستقبل حكومة يوتشينكو بسبب الدور الذي لعبته حكومة أوكرانيا خلال الحرب في جورجيا، فقد كانت "كييف" الطرف الوحيد المساند لتفليس، في اللعبة العسكرية التي تورط فيها الرئيس الجورجي ساكاشفيلي ضد الروس، والواقع أن هذا الإجراء من جانب أوكرانيا كان بمثابة إعلان حرب ضد الروس بعد أربعة أعوام من النزاع بين روسيا والحكومة الأوكرانية الموالية للغرب، لذلك يرى المراقبون أن الروس سيكون لهم شأن آخر مع "كييف" بمجرد الانتهاء من أزمة جورجيا.

لم يكن تحذير حكومة "يوتشينكو" بالأمر الصعب على موسكو التي أغلقت الطرق الحيوية اقتصادياً عن تلك الدولة، وأشعلت الاحتجاجات من جانب المعارضة الأوكرانية. الوضع المتأزم بالنسبة للحكومة الأوكرانية دفع واشنطن، إلى إرسال ديك تشيني للعاصمة كييف، ويمكن القول أن حكومة بوش تسعى لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو أو المنظمات الأوروبية لتغطيتها أمنياً، لكن الأوروبيون مختلفون فيما بينهم بشأن ضم أوكرانيا لهذا الحلف.

جدير بالذكر أن القضية الأوكرانية مثل نظيرتها الجورجية، حيث تنقسم الدول الغربية إلى مجموعتين إحداها مؤيد والآخر معارض لضم أوكرانيا، ومن بين الدول الأوروبية تطالب كل من هولندا والتشيك ودول البaltic وبريطانيا

ارتهان سياسة الأرجنتين لإسرائيل وإملاءاتها

حميد حلمي زاده ■ عصر ايران ٢٨/٩/٢٠٠٨

الشتات الى ديارهم ومناطقهم مع تعويض ما تكبدوه من خسائر مادية ومعنوية على خلفية هذا الظلم الكبير. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير معاودة الحكومة الأرجنتينية مؤخراً فتح ملف التفجير الذي طاول احد المتاجر اليهودية في بوينس ايرس في ١٨ يوليو ١٩٩٤ والاستمرار في محاولات اتهام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه كان لها دور في تلك الحادثة الأثمة التي ترفضها الأديان السماوية والقيم الأخلاقية السامية باعتبارها لا تمت للعقيدة الصحيحة بأي صلة.

فقد تم تسليم الملف المذكور في التسعينيات الى القاضي الفيدرالي الأرجنتيني خوان جاليانو، وقدم هذا القاضي بعد تحقيقات مفصلة وعمليات استجواب ومتابعات طويلة، فرضية تزعم ان عملية التفجير ضد مركز آميا نفذت من قبل حزب الله في لبنان وبتوجيه إيراني.

وقدم بعض الشهود إفادات لدعم فرضية غاليانو هذا، لكن كذب مزاعمهم ثبت بعد حين وعلم ان هؤلاء بادروا إلى الإدلاء بشهادات زور بواسطة تحريكات القاضي غاليانو والجهاز الأمني في الأرجنتين ومشاركة بعض المسؤولين الحكوميين في ذلك الوقت ومجموعات الضغط الإسرائيلية.

وتم أيضاً استغلال بعض الإيرانيين الهاربين بتطميعهم عبر تقديم رشاي لهم أو الإغراء بمنحهم حق اللجوء، حيث قدموا مزاعم فارغة متساوقة مع فرضية غاليانو مثل منح ٤٠٠ الف دولار رشوة الى سمسار يعمل في بيع وشراء السيارات المسروقة باسم كارلوس تجلدين من قبل جهاز المخابرات الأرجنتيني المسمى (SIDE) او Servicio de Inteligencia Del Estado، الأمر الذي مثل قمة الفوضى والتزوير والتلاعب في تطور التحقيق بهذا الملف.

القضاء البريطاني يبرئ السفير الإيراني السابق في الأرجنتين

بالرغم من اعتقال السفير الإيراني السابق لدى الأرجنتين "هادي سليمان بور" في ٢١ أغسطس ٢٠٠٣ وذلك في مدينة "دورهام" البريطانية والذي كان يواصل دراساته الجامعية فيها الا ان المحاكم البريطانية لم تؤكد صحة الوثائق التي رفعها ضده القاضي الأرجنتيني والتي ضمت ٦ آلاف صفحة.

تقوم استراتيجية تل أبيب في إحدى أهم قواعدها الملتوية على أسلوب إصاق التهم والافتراءات والأكاذيب بالدول والمواقع التي تقف عقبة كأداء أمام الاستشراء الإسرائيلي السرطاني في منطقة الشرق الأوسط والأماكن الأخرى من العالم. ولا يخفى على احد أن إسرائيل الغاصبة تهدف من استعمال هذا الأسلوب الدعائي المسموم، التغطية على جرائمها الوحشية وممارساتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني المطارد والمحاصر منذ أكثر من ستين عاماً، والتي لم يوفر العدو الإسرائيلي فيها أي دور قذر يمكن أن يؤدي - بزعمه - إلى تعزيز أمنه وتكريس أطروحته، في أن له موطئ قدم تاريخياً في أرض فلسطين.

ولا شك في أن التنقييات الأثرية للصهيانية تحت ارض المسجد الأقصى المبارك بذريعة العثور على هيكل سليمان والتي فشلت فشلاً ذريعاً في تأكيده او الوصول إلى خيوط وان كانت وهمية للبرهنة عليه، تكشف لأهم الأرض جميعاً ان هدفها (التنقييات) ليست علمية بقدر ما هي إحدى مسلسل هذا الكيان الزائف لهدم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وحرمان الأمة كلها من واحدة من أقدس مقدساتهم، وفصلهم عن إحدى المكونات الأساسية لعقيدتهم وتاريخهم.

وليس مجهولاً الدور الأخطبوطي التخريبي لإسرائيل والوكالة اليهودية العالمية في شتى بقاع العالم ونشاطات مجموعات اللوبي الإسرائيلي في الكثير من البلدان الغربية ودول أمريكا اللاتينية لتشويه الحقائق أمام الرأي العام هناك من جهة، وتمجيد السياسة والأحزاب والمؤسسات الحكومية أو الأهلية ليكونوا طوعاً أمراً إسرائيل وتحركاتها المشبوهة هنا وهناك من جانب آخر.

وفي هذا المضمار يمتلك الصهيانية نفوذاً كبيراً في دولة لاتينية مثل الأرجنتين بسبب توالي انعدام الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي (الغذائي) فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية، ما جعل التجاذبات السياسية والحزبية والأهلية هناك رهناً للإملاءات الإسرائيلية ولما تطلبه تل أبيب وقت الضرورة للإساءة إلى القوى المناصرة للحق والعدل والمساواة، والداعية إلى وجوب طرد الغزاة المحتلين من فلسطين، وإعادة أهلها مسلمين و مسيحيين المشردين والمتشردين في

الإيرانيين. وقد قوبل ملف آميا هذه المرة بعين الاستخفاف والفضيحة من قبل الجهاز القضائي الأرجنتيني نفسه. انعقاد محكمة التمييز في الأرجنتين

انعقدت محكمة التمييز بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٦ بهدف التحقيق في طلب استئناف الحكم للمدعين بالنسبة لـ "آميا" و "دايا" وإلغاء حكاهم براءة المتهمين في عمليات تفجير آميا، وتوقع الصهاينة من هذه المحكمة بأن ترفض الحكم الصادر من قبل المحكمة العلنية رقم ٣، لكن المحكمة بعد استماعها لإفادات الشاكين ومحاميهم أكدت على الحكم الذي أصدرته تلك المحكمة والذي أسفر عن تبرئة المتهمين بانفجار مبني آميا وكذلك إدانة ضد حكومة الرئيس الأسبق كارلوس منم والقاضي خوان خوزيه غاليانو بسبب خرقه القوانين في تحقيق ملف آميا.

وعلى أساس رأي محكمة التمييز فإن قرار المحكمة العلنية الفيدرالية رقم ٣ قد صدر وفق الأدلة، بعبارة أخرى فإن حكم المحكمة العلنية يتمتع بأسس قانونية كافية وواجبة للثقة.

رأي الـ "انتربول" القائم على براءة الرعايا الإيرانيين بالنظر إلى إصدار حكم دولي يقوم على إلقاء القبض على ١٢ من رعايا إيران من قبل القاضي غاليانو، واعتماده بالرغم من إثبات اختلاقه وخواء فرضية القاضي الأرجنتيني المعزول، أرسلت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٠٠٤ وثائق حقوقية بينت فيها بالأدلة القاطعة أن الشرطة الدولية الـ "انتربول" طلبت فيها إلغاء الأحكام الدولية القائمة على الاعتقال المؤقت لرعايا إيران من قبل هذه المنظمة الدولية. وصوتت الجمعية العامة للشرطة الدولية بصورة نهائية لصالح قرار في اجتماعها الذي عقدته في سبتمبر عام ٢٠٠٥ في برلين بألمانيا يقضي، بإلغاء قرار اعتقال ١٢ إيرانيا وذلك بعد التدقيق ودراسة الوثائق المعتمدة التي قدمتها طهران في هذا الاتجاه.

وأعلن رئيس هذه المنظمة الدولية عند نهاية الاجتماع بان القاضي الأرجنتيني الذي أصدر حكما يقضي باعتقال هؤلاء على خلفية انفجار آميا، قد ارتكب خروقات ومنح رشوة لأحد شهود هذه المحكمة، وبهذا شطب على كافة التهم والشائعات التي زعمت بتدخل رعايا إيرانيين في هذا الانفجار.

وجاءت خطوه الـ "انتربول" لتكشف مرة أخرى هشاشة التهم الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحقق هذا الامر في وقت بذلت حكومة الأرجنتين فيه قصارى جهودها لعرقلة هذه العملية حتى اللحظة الأخيرة التي سبقت إعلان الـ "انتربول" عن القرار الرسمي بهذا الصدد. وكان المسئول السابق للوحدة الخاصة بالتحقيق حول

وقد أطلق سراح السفير هادي سليمان بور بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ من قبل المحكمة البريطانية العليا بوضع كفالة بقيمة ٧٥٠ ألف جنيه استرليني. واثار ذلك أعلن وزير الداخلية البريطانية بعد شهرين عدم ثبوت الأدلة المزاعم التي قدمها القاضي الأرجنتيني، ومن ثم فقد أصدر أمرا يمنع بموجبه ملاحقة "سليمان بور". وعقدت محكمة بريطانية في اليوم التالي جلسته استغرقت (١٥) دقيقة وأصدرت حكما نهائيا اقر براءة السيد سليمان بور وطوى بموجبه هذا الملف. ويعتبر هذا الحكم القضائي وثيقة صريحة وواضحة تثبت خواء هذه المزاعم واختلاقها وعدم استنادها على أسس قانونية من قبل القضاء الأرجنتيني.

وبعد مرور عامين على هذه القضية قدمت إيران شكوي الى المحكمة البريطانية العليا لرد الاعتبار والتعويض، وقد أسفر ذلك عن منح ١٨٠ ألف جنيه استرليني تعويضا عن النفقات القضائية من قبل الحكومة البريطانية الى طهران، الامر الذي اعتبرته وسائل الإعلام العالمية نجاحا كبيرا للدبلوماسية الإيرانية على صعيد التصدي لعملية تلفيق وتشويه تستهدف صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسمعتها.

واعترف كارلوس تجلدين وهو الشخص آنف الذكر خلال محكمة علنية أخرى جرت بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ بأن إفاداته كانت على خلفية تظميعة من قبل الجهاز المخبراتي في الأرجنتين (SIDE) وقد استلم مبلغا قدره (٤٠٠) ألف دولار رشوه لقاء شهادة الزور التي أدلى بها اثناء محاكمته في هذا الملف، وفي اليوم الذي تم دفع مقدمة مبلغ الرشوة بقيمة ٢٠٠ ألف دولار الى زوجه تجلدين، ظهر توقيعها أسفل إفادة بالمحكمة قائم على ضلوع شرطة بوينس آيرس في بيع شاحنة صغيرة تم الكشف عن حطامها بين خرائب مركز آميا مما أكد كذب هذه المزاعم السابقة.

اكتشاف الخروقات وعزل القاضي خوزيه غاليانو مع اكتشاف ان الوثائق والأدلة المرتبطة بالتحقيقات التي أجريت من قبل القاضي غاليانو، تقوم على عدد من شهادات الزور والاعترافات الكاذبة والمختلقة، تم سحب هذا القاضي من متابعة هذا الملف من قبل المجلس القضائي الأعلى في الأرجنتين بعد محاكمته وإدائته، ومن ثم عزل من منصبه القضائي بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٠٥ جراء خروقاته العديدة وتخبطه في عملية التحقيق بهذا الملف حيث وجه اليه "١١" اتهاما بصورة رسمية.

وشكلت فضيحة عزل غاليانو ومعه جميع ملفي ملف مركزي "آميا" و "دايا" التجاريين، شهادة أكيدة ومتقنة، تبرهن على فقدان الأحكام السابقة لأية وجهة قانونية إلى جانب الأحكام الصادرة عن المحاكم القضائية البريطانية القائمة على كذب السيناريوهات المختلقة ضد الدبلوماسيين

انفجار آميا السيد الخاندور رواق قد صرح لصحيفة لانسون التي تصدر في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس بان الحكومة والجهاز القضائي في الأرجنتين لم يعملوا بمسؤولياتهما في مجال الحد من وقوع العمليات والقيام بالتحقيقات وتحمل المسؤوليات جراء التعرض لضغوط سياسية. وبهذا الشأن صرح الرئيس الأرجنتيني السابق نستور كريشتر بان "رئيس الجمهورية لن يرضخ ابدا لمطالب الزعماء اليهود القائمة على قطع العلاقات مع إيران". وتعتبر حكومتنا أمريكا وإسرائيل واتحادي دايا و أميا ومجموعة الذكرى الناشطة ومركز الدراسات الحقوقية والاجتماعية وبعض أعضاء المؤتمر العالمي لليهود، على رأس المؤسسات التي توجه ضغوطا سياسية على الحكومة والجهاز القضائي في الأرجنتين لكي تحقق الهدف المنشود لها حيال هذا الملف.

وخلال صيف عام ٢٠٠٦ (العدوان الإسرائيلي الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوما على لبنان) اجتمعت وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني (Tzipi Livini) بنظيرها الأرجنتيني خورخي تابانا في نيويورك بطلب منها، وشكل ملف آميا والسفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس - والتي تعرضت لتفجير قبل عام واحد من حادث "أميا" - وتنامي ظاهرة معاداة السامية أهم مواضيع هذا الاجتماع . وفي هذا السياق التقى كبار الممثلين لثان مؤسسات يهودية من بينها جمعية الذكرى الناشطة ومركز الدراسات الحقوقية والاجتماعية (CELS) في نيويورك بكريستينا كريشتر عقيلة الرئيس السابق آنذاك والرئيسة الحالية للأرجنتين. ويبدو أن تفاهما حصل بين الجانبين أسس فيما بعد لدخول كريستينا الى القصر الرئاسي في بوينس آيرس لاحقا.

وأعلن هؤلاء خلال هذه اللقاءات عن قلقهم حيال عدم إبراز ردود فعل من قبل الحكومة حيال ما يسمى بتنامي بمعاداة السامية إبان الحرب بين إسرائيل وحزب الله المقاوم في لبنان. وبالرغم من الضغوط السياسية للغاية التي كانت

متواصلة لا يمكن تجاهل سببين أساسيين .

١- إذعان الساسة الأرجنتينيين بوجود مخطط إسرائيلي على سبيل المثال صرح الرئيس الأرجنتيني السابق نستور كريشتر في كلمته التي ألقاها بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٦ بأنه لم يدخل في الألاعيب القذرة والتي تبعث على الاشمئزاز بين الطائفة اليهودية وحكومة كارلوس منم . ووجه التهم الى غاليانو والمسؤولين في حكومة كارلوس منم بإخفاء الوثائق الخاصة بالعمليات الإرهابية.

٢ وجود أياد خبيثة لبعض العناصر النافذة في الحكومة: وفي هذا السياق تدل تصريحات الخاندورو روا القائمة على وجود كتلة غير قانونية تتألف من عناصر الجماعة الإسرائيلية والسلطات الأرجنتينية الثلاثة تعمل على تنفيذ مخططات سرية ذات أهداف عالمية خاصة والتي عملت بمثابة شبكة دولية فاسدة.

إذن فقد صار واضحا انه وخلال ١٤ عاما اختلقت المحافل الإسرائيلية في بوينس آيرس وتل أبيب ضجة إعلامية مفضوحة، وزورت شهادات عديدة للإساءة الى إيران ، وتعميم ذلك بالإساءة إلى المسلمين كافة عبر خطوات منسقة، لكن إثارة الموضوع في هذا التوقيت وعلى الرغم من أن القضاء الأرجنتيني قد أسدل الستار عليه لعدم ثبوت أدلة، وبعدما تعاونت طهران بكل الوسائل والخبرات القانونية لتفنيد كافة المزاعم والادعاءات المختلفة لإلصاق التهم إليها في هذا الاتجاه ، ذات طابع سياسي واضح وليست بعيدة عن استعدادات إحياء اليوم العالمي للقدس الشريف في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، ومع ذلك فقد ذهبت هذه المحاولات أدراج الرياح، حيث أقيمت مراسم تخليد هذا اليوم بشكل أكثر حضورا ومهابة في إيران وفي شتى أنحاء العالم انتصارا للحق الفلسطيني المغتصب.

شخصية العدد



بمناسبة مرور واحد وثلاثين عاماً على وفاته: من أفكار الدكتور علي شريعتي وتعبيراته

أ.د. يحيى داود عباس

أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

٩٣

لندن في شهر يونيو عام ١٩٧٧م، وتوفي في ظروف غامضة في نفس الشهر، ورفضت حكومة الشاه دفنه في موطنه في إيران، فشيّعت جنازته في لندن، ثم نقل جثمانه إلى سوريا، ودفن في الحرم الزينبي في دمشق في أوائل شهر يوليو عام ١٩٧٧م. وحياة شريعتي قصيرة (٤٤ عاماً)، لكنها حياة عريضة مليئة بالعمل والإنجازات والنشاط والنضال والقراءة والإطلاع والدراسة والتأليف والتدريس والترجمة وإلقاء المحاضرات. فشريعتي معلم وعالم اجتماع وكاتب ومترجم ومفكر إسلامي مستنير وحظيت مفوهه ومناضل لا تلين له قناة، حيث ثبت أنه بالإضافة إلى نضاله ضد الشاه محمد رضا بهلوي كان على اتصال بالجزائريين في كفاحهم لنيل استقلالهم، وكان عضواً في جبهة تحرير الجزائر في فرنسا أثناء دراسته فيها، وكان زميل دراسة لبعض الطلاب الجزائريين الأعضاء في هذه الجبهة. كان شريعتي مستقلاً في تفكيره متمتعاً بروح ثورية وثابة، وكان يؤمن بأن الكلمة أقوى من السيف، وأن الفكرة أبقي من المنصب. وقد استفاد من دراساته وثقافته المتنوعة في صياغة أفكاره وآرائه، وكان يعول على الإنسان المثقف الواعي واتجاهه الاجتماعي وإحساسه بالارتباط الجماعي والتزامه الإنساني تجاه الجماعة، وكان يحلم بأن يتحول الإسلام

ولد الدكتور علي شريعتي في محافظة خراسان بإيران في عام ١٩٣٣م لأب كان من علماء الدين المفكرين المحاضرين، وتخرج في كلية الآداب بجامعة مشهد، ثم أوفد في بعثة إلى فرنسا، وحصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وتاريخ الإسلام بعد أن أمضى خمس سنوات خصبة ومؤثرة في جامعة السوربون. وبعد عودته إلى إيران عمل مدرساً في جامعة مشهد، وزاول نشاطه الفكري في طهران في حسينية الإرشاد (مركز إسلامي) التي كان يلقي بها المحاضرات والدروس التي حظيت باهتمام الطلاب والباحثين الشبان نظراً لدعوته في هذه المحاضرات إلى تجديد الفكر الشيعي، وتعليقه على بعض الأحداث السياسية التي كانت تجري في المجتمع الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩م)، مما أثار حفيظة فقهاء البلاط وحكومة الشاه التي رأت في محاضراته خطراً عليها، فمنعته من إلقاء المحاضرات في الحسينية ومن التدريس بالجامعة، وأغلقت الحسينية في ١٣/١١/١٩٧٢م، ومنعت كتبه من التداول في نفس العام، وقيل إن كتبه صدرت في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٨م بأسماء مستعارة. ثم أُلقي القبض عليه حيث أمضى (١٨) شهراً في السجن، وعندما ضيق السواك (هيئة الأمن والمعلومات) الحناق عليه هاجر إلى

من ثقافة إلى إيديولوجية، ومن تقاليد موروثية إلى وعى ومسئولية، وكان يؤمن بضرورة وجود وعى اجتماعي لدى الأفراد والمجتمعات، وبضرورة شفاء الشرق من مرض التأثر بالغرب، ومن التقليد غير الواعي له.

ويرى البعض أن شريعتي يسير في طريق جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧ م) ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) وعبد الرحمن الكواكبي (١٢٦٥ - ١٣٢٠ هـ) ومحمد إقبال (١٨٧٣ - ١٩٣٨ م). وقال عنه الإمام الخميني (١٩٧٩/١٩٨٩ م) بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران: "لقد أثارت أفكار شريعتي الخلاف والجدل أحياناً بين العلماء، لكنه في نفس الوقت لعب دوراً كبيراً في هداية الشباب والمتعلمين إلى الإسلام". وقال عنه آية الله الطالقاني (توفي في ١٠/٩/١٩٧٩): "فكر شريعتي في القضايا ودرسها، وتجاوز مرحلة اليمين واليسار بشكل أفضل منا، وترك لنا إسلاماً ثورياً يختلف عن ذلك الإسلام التقليدي الذي لدينا، لقد كان هو الذي وضع أساس تلك الثورة الفكرية التي وصل بها الإمام الخميني إلى نتيجة".

وشريعتي هو أكثر المفكرين الإيرانيين تأثيراً في الثورة الإيرانية التي قامت في ١١/٢/١٩٧٩ م، وهو من الرواد الذين نشروا الفكر الثوري. وقد تأثر الخميني ورفاقه وتلامذته بأفكاره حول الحكم الإسلامي، فتلقفوا أفكاره واستفادوا منها. ويعد البعض من أهم بناء النهضة الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ويعد البعض الآخر من منظري الثورة الإسلامية، ويلقبه البعض بلقب فيلسوف الثورة ومعلمها. وكانت أمواج من التعاطف قد اجتاحت إيران بعد وفاته، وبخاصة خلال أحداث قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ م، ذلك لأنه من ذلك الطراز الذي يوصف بأنه: إذا غاب حضر.

ويعد أهل الأدب صاحب أسلوب خاص في الشر الفارسي، وقد تنوعت مؤلفاته وتعددت حتى وصلت إلى أكثر من (٢٠٠) عمل توزعت بين كتب ومقالات ومحاضرات، وكان يتقن العربية والفرنسية وترجم عنهما إلى الفارسية. فقد ترجم عن العربية: كتاب ألفه الكاتب المصري عبد الحميد جودة السحار عن أبي ذر الغفاري، كما ترجم كتاب: في النقد والأدب للكاتب والناقد المصري: محمد مندور. وترجم عن الفرنسية: "المنبوذون في الأرض" لفرانز فانون، وترجم في فترة الدراسة في فرنسا كتاباً عن: الدعاء لأليكس كاريل. وقد طبعت المحاضرات التي ألقاها في مناسبات مختلفة في كتب، ومن أهم كتبه المؤلفة: الشيعة - علي بن أبي طالب - فاطمة هي فاطمة - الحسين وارث آدم - معرفة الإسلام - العودة إلى الذات - التشيع الأحمر - نحن وإقبال - مع المخاطبين المعلومين.

كان شريعتي صاحب أفكار وآراء واصطلاحات وتعبيرات خاصة، والمستقرى لمؤلفاته وأعماله يمكنه الوقوف على هذه الأفكار وهذه الاصطلاحات. ومن أفكاره وآرائه: رأيه في التشيع العلوي والتشيع الصفوي، وفي فلسفة الانتظار، وثقافة

الشهادة، والدعاء، والاجتهاد والتقليد، والتقية.

أولاً: التشيع العلوي والتشيع الصفوي:

وهو من أهم وأجراً الأفكار والآراء المشهورة عن شريعتي، لأنه يجعل نقداً للتشيع الذي جاء به الصفويون (٩٠٧ - ١٢٤٨ هـ)، مما أوغر صدور البعض ضده، وأثار حفيظة البعض الآخر. والمقصود بالتشيع العلوي: التشيع المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب، والمقصود بالتشيع الصفوي التشيع المنسوب إلى الصفويين.

يقول شريعتي: التشيع العلوي هو التشيع الأصيل الذي يولد المسؤولية، وهذا التشيع كان يبرز أركان القسر والظلم في التاريخ، ولم يكن قط وراء الظلم والجور. وقد أصبح التشيع العلوي تشيعاً صفوياً بعد قيام الدولة الصفوية في عام ٩٠٧ هـ. ثم التصق هذا التشيع بالسلطان الذي كان يبرره، ومارس استحمار الناس واستغلالهم، ومارس ضدهم الاستبداد، وأصبح التشيع الصفوي قاعدة الحكومة الصفوية وأساسها، وروح حجة آل البيت.

ويضيف شريعتي قائلاً: إن التشيع الصفوي كان سبباً في سلب المسؤولية ورفض جميع الأوامر والنواهي التي خوطب بها الإنسان المسلم، وهو تشيع المصلحة، والتشيع العلوي هو تشيع الحقيقة، وتشيع المصلحة يقضي على تشيع الحقيقة، والتشيع الصفوي هو مذهب إيجاد الحلول من أجل الهروب من المسؤوليات، وهو مذهب تجليد القرآن وتذهيبه وتعظيمه لا الدراسة فيه وتفسيره، مذهب تقديس القرآن لا من أجل فتحه وقراءته، مذهب التوسل التام بكتب الأدعية من أجل إغلاق القرآن، لأن فتح القرآن صعب وجالب للمسؤولية. إن التشيع الصفوي لا يفتح دفتي القرآن، فقد وجد الحل المناسب له في كتاب الدعاء.

ويشير شريعتي إلى مذهبي السنة والشيعة، فيقول: إن التبيين المحمدي والتشيع العلوي كانا أمة واحدة، لكنهما بدلاً من أن يتحداً معاً لزلزلة كيان الاستعمار الغربي، تقاطلا، فتمكن الغرب سفاك الدماء من استعمارهما بسهولة ويسر عدة قرون.

وقد هاجم شريعتي الدولة الصفوية بشدة في مؤلفاته، يقول في معرض حديثه عن استخدام لفظ روحاني (عالم الدين)، ولفظ روحانيت (هيئة علماء الدين): "إن هذا اللفظ موجود فقط عند الشيعة وعلى الأخص شيعة إيران، وأظن أنه استخدام جديد استعمرناه من الغرب، لأن هذا اللقب لا وجود له في نصوصنا الدينية والأدبية القديمة، ولا شك عندي في أنه نقل عن المسيحية، وأظن أن ذلك كان على أيدي الصفويين الذين اقتبسوا كل المراسم والشعائر والعلامات المذهبية من قبيل: التكية (إلى جوار المسجد) وهيئات الدق على الصدور، وقفل السلاسل حول الجسد بالأقفال، وضرب الجسد بالسلاسل، والضرب بالقمة (سيف قصير)، وحمل الجريدة (بيرق على هيئة صليب يحمله المحتفلون بعاشوراء في موكب التعزية)

والعلم والعلامة والرسوم، وإقامة التمثيليات (تمثيلات المعجزات والميستر وإعادة المسيحيين آلام المسيح عند ذكرى الجمعة الحزينة، وأناشيد تعذيب عيسى أو القداصات والتي لا تزال موجودة إلى اليوم بنصها وفصها في مسرحيات اللورد)، وذلك لكي يفصل التشيع عن المذهب السني من كل نواحي المراسم والشعائر والمظهر والتمثيلات الدينية، ولا يشعر الشيعة بأي وجه اشتراك مع المسلمين من غير الشيعة الذين كانوا في حرب دائمة معهم، وكان قيام الدولة الصفوية في الأصل ضدهم. وقد اقتبس النظام الصفوي الكثير من العادات والماراسم الخاصة التي لا سابقة دينية لها من المراسم الدينية الخاصة في أوروبا الشرقية، وكان الصفويون على صلة وثيقة بهم وبينهم مصالح مشتركة وصداقة حميمة وتكتل ضد العثمانيين... أنظروا إلى الستائر السوداء المفتوحة التي تكتب على حواشيتها أشعار الشاعر محتشم الكاشاني (توفي عام ١٥٨٧م)، إنها تقليد كامل لطراز ستائر الكنيسة.

وتصوير الشخصيات الدينية مثل الرسول (صلى الله عليه وسلم) والأئمة - وهو في الإسلام مكروه - موجود دون زيادة أو نقصان، حتى ما يسمى بالجريدة هي تماما الصليب المقدس، ولم يطرأ على شكله أي تغيير أو تبديل، وهي الجريدة التي تحملها جماعات الدق على الصدور.

وحشية كل جماعة واحترامها مرهونان بثقل جريدتها وزينتها وارتفاع ثمنها، وحملة الجريدة لهم ألقاب وشخصيات متميزة خاصة... وأظن أن كلمة جريدة ليست فارسية أو عربية، بل هي تلفظ فارس أو معرب للصليب في اللاتينية. ليس لدينا "روحاني" في الإسلام، لدينا علماء، وعلاقتهم بالناس هي العلاقة بين العالم والعامى وبين المتخصص وغير المتخصص، لا بين المقدس وغير المقدس، وحامل البركة وفاقدها، والروحاني والمادي، والمراد والمريد.

ثانياً: فلسفة الانتظار: تعد نظرية الانتظار من أهم النظريات في المذهب الشيعي، وهي موضع خلاف وتزاع، فالبعض - كشريعتي والخميني - يرى أن الانتظار مقترن بالنشاط والحركة والسعي والاستعداد من أجل التمهيد لثورة المهدي (المنتظر) العالمية، وهذا هو الانتظار الإيجابي الذي يسيطر على الفكر الشيعي المعاصر، والبعض الآخر يحرم النشاط السياسي في زمن الغيبة، ويكتفي بالدعاء، وهذا هو الانتظار السلبي الذي يسيطر على أسلوب الفكر الشيعي قرون عديدة.

ويؤمن شريعتي بالانتظار الإيجابي في زمن غيبة المهدي المنتظر، وبالعامل والافتداء بالإمام علي بن أبي طالب تمهيدا لظهور دولة إمام الزمان (المهدي المنتظر)، لكنه في المقابل يرفض فكرة انتظار عودة الإمام والاكتفاء بالدعاء، حيث يقول: "إن الانتظار السلبي يحطم كل عمل إصلاح في زمن الغيبة". كما يؤمن شريعتي بأن المنتظر إنسان متأهب مستعد ملتزم مسلح ينتظر الثورة النهائية، ثورة آخر الزمان بقيادة المهدي المنتظر، وأن المنتظر يترقب الانفجار الحاسم والنهائي

للنظم المعادية للإنسان في كل لحظة، ويعد نفسه للمشاركة في هذه الثورة العالمية. ويرى شريعتي أن الانتظار هو مذهب الاعتراض على النظام الحاكم والوضع الراهن، والرفض المطلق لهما، وأن مذهب الانتظار فلسفة إيجابية للتاريخ، وأنه حتمية تاريخية وتفاؤل فلسفي وعامل فكري ورحى محرك وملزم وصانع للمسؤولية.

ثالثاً: ثقافة الشهادة: يطرح شريعتي قضية الشهادة كقضية فكرية وفلسفية في مؤلفاته، ويربطها بالفكر السياسي، ويخلصها بكتاب وبحث مستقل، ويتحدث دوماً باستفاضة عن تأثير مفهوم الشهادة في التراث الشيعي، والثقافة الشيعية، ويقول إن الشهادة مدرسة يعد الحسين بن علي أحد مظاهرها، وهي صرخة غضب على الصمت، وهي عمل يقوم به الإنسان فجأة بشكل ثوري، وهي ليست وسيلة، بل هدف ومسئولية كبرى وثقافة وتراث. وإن الشهيد هو من يتنصر في عصر القدرة بموته على العدو، وإذا لم يهزم عدوه يفضحه، وإن الشهيد هو قلب التاريخ النابض، وهو القلب الذي يوصل الدماء إلى أعضاء المجتمع الميتة، وإن الشهيد حاضر وخالد على الدوام.

رابعاً: الدعاء: اهتم شريعتي بالدعاء الإسلامي، وقام بعمل دراسات عديدة عنه، وكان أول عمل قام بترجمته عن الفرنسية إلى الفارسية هو الكتاب الذي ألفه البروفسور "إليكس كاريل" وعنوانه: الدعاء، وكان ذلك في الفترة التي كان يقيم فيها في باريس بغرض الدراسة والحصول على الدكتوراه. وفي عام ١٩٧٠م ألقى شريعتي محاضرة عنوانها:

الدعاء، وذلك في يوم الاحتفال بالإمام السجاد (علي زين العابدين) صاحب الصحيفة السجادية (كتاب أدعية).

ويحمل شريعتي على كتب الأدعية الشيعية الرائجة في إيران وعلى قراء هذه الأدعية، فيقول: إن هذه الكتب جعلت سوق القرآن كاسداً، وقراءة هذه الكتب يخصصون كل الساعات بعد الفراغ من مشاغلهم اليومية وأعمالهم وتجارتهم للدعاء، وكان ينبغي عليهم أن يخصصوها لواجبهم الإسلامي. إنهم يقومون بقراءة الدعاء من كتب الأدعية المطبوعة دون أن يفهموا معاني العبارات التي يتلفظون بها والأشياء التي يطلبونها من الله بإلحاح وبكاء، بل إنهم في الأصل لا يحسون بمفهوم الكلمات التي يتوجهون بها إلى الله. ويصف شريعتي هذا النوع من قراء الأدعية بأوصاف منها: الداعون المحترفون الفارون من المسؤوليات الاجتماعية ومن أداء الواجب. ويضيف شريعتي قائلاً: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأخذ بالأسباب، ويستعد استعداداً تاماً للحرب والقتال، ثم يدعو الله بعدها أن ينصره، وكذلك كان يفعل الإمام علي. إن أدعية الإسلام سوط للأرواح الضعيفة النائمة اليائسة، وغذاء للقلب، ودعوة إلى الحياة، وحركة وتربية وفكر ونظام، وسبب من أسباب رقة الإحساس. ليس الدعاء عامل عجز وذلة وسلب للمبادئ والقيم الأساسية، وليس الدعاء وسيلة للحصول على ما هو محال وغير معقول ولا منطوق له، ولا يحل

الدعاء أبداً محل الواجب، ويقوم بإسقاط مسئوليات الفرد والمجتمع، ليس الدعاء ملجأ للفرار من الالتزامات الملقة على كاهل الفرد تجاه حياته وأفراد مجتمعه ومصيره، ليس مادة تغسل وصمة القبح والانحطاط والعار والخيانة، ليس حيلة تكافئ المدان ومن لا يستحق عن طريق غير منطقة وغير قانوني.

ولشريعتي رأى في الأدعية الشيعية وهو أنها تشتمل على نصوص بعضها منحرف ومتحل لا طائف من ورائه، ويقول إنه توجد روضات (أدعية) وبكائيات مخدرة ومنحرفة ومضادة للتشيع، وتبث الحمود والخرافة والضعف والدلة والكذب في أذهان الخلق.

خامساً: الاجتهاد والتقليد: يرى شريعتي في الاجتهاد أنه: "البحث العلمي بحرية من قبل باحث حر ومستول من أجل الناس ومصيرهم، كما يرى أنه الفهم الأفضل للعقائد، والعرض الجديد للحلول، والاستجابة لمطالب العصر وضرورات الحياة الاجتماعية، وتنوير المجتمع وهداية الناس على أساس مدرسة فكرية". كما يرى أن الاجتهاد تطور وفهم وعدم تخلف عن العصر وضرورياته ومستحدثاته، وأنه ينبغي أن تتفتح روح الفقه الإسلامي ورؤيته وتفسيره للعقائد واستنباط الأحكام. أما رأى شريعتي في التقليد المتعارف عليه (الطاعة والتبعية المطلقة لأحد الفقهاء الكبار)، فهو أنه ينبغي أن يكون التقليد لا يتنافى مع العقل، بل هو في الأساس عمل عقلي.

سادساً: التقية (كتمان السر أو إظهار المرء غير ما يبطن): يقول شريعتي: تكون التقية - أحياناً - بلادة وخيانة، ولئن كان للتقية في التشيع العلوي مكان، فمكانها أنها خطة تزود عن الإيمان، ولا تزود عن المؤمن. كما يرى شريعتي أنه من شروط الإيمان التخلي عن التقية المنحرفة.

ولشريعتي مصطلحات خاصة به، والمستقر في إيران أن الدكتور على شريعتي هو أول من أدخل كلمة "استضعاف" - وهو اصطلاح قرآني جامع - في أدبيات الخطاب العام. وهو يتحدث في أعماله عن الاستضعاف الفكري والسياسي والاقتصادي. وله أوصاف أخرى مثل: الاستعمار بمعنى التجهيل السياسي والديني، وهو دائماً ما يتحدث في مؤلفاته عن الاستعمار القديم والاستعمار الحديث والاستغلال والاستبداد، حيث يؤمن بأن الغرب أقام حضارته على نهب الشرق والاستغلال واستعمارهم. وكثيراً ما زواج شريعتي بين لفظتي الاستعمار والاستغلال، وبين لفظتي: الاستعمار والاستعمار، حيث قال إن الاستعمار الجديد هو البنية التحتية للاستعمار الجديد، ومن أقواله: إن الاستعمار قد أفسد وعي شعوب العالم الثالث با قام بتصديره إليه من مذاهب فكرية شتى، ويرى أن الحل في عودة هذه الشعوب إلى ثقافتها الوطنية وفي إيمانها، لكي تتحرر من ربكة هذه المذاهب.

ومن ألفاظه الخاصة أيضاً: المستحمررون القدماء - استعمار الطبقة الحاكمة للمواطنين - استعمار الشعب - الاستعمار والاستعمار الدوليين. وهو يردد في مؤلفاته أن المستبدين والمستغلين والمستحمررين يحشون من حب آل البيت، ويقول إن هذا الحب تبدل الآن بالشعب والورد وفقدان الوعي والمديح (التواشيح)، وإن أكبر المنكرات اليوم في عين خير أمة أخرجت للناس هي: الإمبريالية الدولية - الصهيونية العالمية - الاستعمار - الاستعمار القديم والجديد - الاستغلال - الاستبداد - تضاد الطبقات - التحالفات والتكتلات - العنصرية - الاستعمار الثقافي - الميل إلى الغرب. وشريعتي يقرن في مؤلفاته بين الاستعمار والنظام الحاكم كثيراً، ويهاجم المتعاونين مع الاستعمار والاستعمار الدولي من المواطنين، كما ينتقد ما يسميه: الأساليب الاستعمارية والاستغلالية والاستبدادية. كما أنه ينادي في كتابه: "العودة إلى الذات" بالعودة إلى الذات الإسلامية خلال ثلاث مراحل هي: ١ - بناء الذات الثورية بالنسبة للفرد. ٢ - تصحيح مفاهيم الدين في المجتمع. ٣ - العمل على قيام إسلام عالمي أممي لا تكون فيه نعرات قومية أو مذهبية، وهو صاحب مقولة: "على كل شيعي أن يرى أن كل شهر من شهور السنة شهر "المحرم"، وأن كل يوم "عاشوراء"، وأن كل قطعة من الأرض ساحة "كربلاء". وقدراتهم من قبل فقهاء الدولة في إيران بالخروج على المذهب، واتهم من قبل رابطة العالم الإسلامي في مكة مرتين بأنه من غلاة الشيعة.

المراجع:

- ١ - إيران بين التاج والعمامة: أحمد مهابة، ط ١، القاهرة، ١٩٨٩ م.
- ٢ - الثورة الإيرانية (الجزء الأول - الإيديولوجية): دكتور إبراهيم الدسوقي شتا، الجزء الأول، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- ٣ - الثورة الإيرانية (الصراع - الملحمة - النصر): دكتور إبراهيم الدسوقي شتا، الجزء الثاني، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ٤ - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- ٥ - شيعة: على شريعتي، جاب أول، ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ. ش.
- ٦ - عن التشيع والثورة: دكتور/ على شريعتي: ترجمة وتقديم ودراسة الدكتور/ إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- ٧ - العودة إلى الذات: الدكتور/ على شريعتي، ترجمة الدكتور/ إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ٨ - فاطمة هي فاطمة: على شريعتي: تعريب سعيد علي، بيروت، ١٩٩٢ م.
- ٩ - ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق: الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن، القاهرة، ١٩٩١ م.

من أدب رحلات الحج عند الإيرانيين.. كتاب رحلة مكة نموذجاً

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

كبرى بين علماء الشيعة في النجف وكربلاء وعلماء السنة في أفغانستان وما وراء النهر، وكان السويدي يمثل علماء السنة بالدولة العثمانية، ووفق السويدي فقرر أن يحج إلى بيت الله شكراً له، ووصف ما وقع له من أحداث في رحلته في كتابه المعروف «النفحة المكية في الرحلة المكية».

ويمكن القول بأن إبراز المناسك والتعريف بها كان السبب وراء تدوين كل رحلات الحج، سواء أعلن الرحالة ذلك أم لم يعلنوا. وهناك من الرحالة من دون كل الرحلات التي قام بها لزيارة بيت الله، وهناك من دون واحدة فقط كما هو الحال بالنسبة لابن جبیر (٥٤٠ - ٦١٤ هـ) الذي اقتصر على تدوين أولى رحلاته الثلاث إلى الحج.

وقد جعل الرحالة المشاهدة العينية أو المعاينة الأساس الأول لأخبارهم، وذلك أمر طبيعي يجب أن تقوم عليه الرحلة، ولا شك أن الاعتماد على المعاينة يقتضي أن تتوفر في الرحالة صفات خاصة تقه خداع الحواس، وتمكنه من لمح البعيد والسريع، وحسن رؤية القريب. كما اعتمد أيضاً الرحالة على ما سمعوه من أخبار، ولم يقنع كثير منهم بما وصل إليه من أخبار عن طريق السماع، وأحب الزيادة فلجأ إلى السؤال والاستخبار ممن توسم فيهم الصدق. وهناك من نقل منهم بعض المعلومات من الكتب الموجودة بين يديه، حتى يضيف إلى ما شاهده وسمعه.

ونلاحظ على الرحلات الدينية بشكل عام أن كل واحد من الرحالة أنفرد بأشياء لا تتردد في بقية الرحلات، لأن لكل رحلة ظروفها، ولكل رحلة شخصيته، وقد اهتم الرحالة في مثل هذه الرحلات الدينية بوصف الطرق التي سلكوها ووسائل السفر والانتقال التي استخدموها، كما قاموا بوصف الأماكن التي زاروها وصفاً دقيقاً وخاصة الحرمين الشريفين والمزارات

تمهيد:

حث الإسلام على السياحة لأسباب متعددة، مثل التأمل في المخلوقات، والاتعاظ من آثار الأمم البائدة، فوردت في القرآن الكريم عدة آيات تقول: «فسيروا في الأرض» [آل عمران ١٣٧] أو «قل سيروا في الأرض» [الأنعام ١١، النمل ٦٩، العنكبوت ٢٠، الروم ٤٢] وغيرها. والمعروف أن رقعة الدولة الإسلامية اتسعت اتساعاً كبيراً، فامتدت من حدود الصين شرقاً إلى شواطئ المحيط الأطلسي، وكان التنقل بين أرجاء هذه الدولة أمراً يسيراً لكل مسلم يعيش على أرضها، ولم تكن هناك حدود أو قيود تحد من حركة السفر والترحال. وقد حث الشعراء أيضاً على السفر ومنهم أبو تمام الذي يقول:

وطول مقام المرء في الحى مخلوق
لدينا جنته، فأغترب تتجدد

فإنى رأيت الشمس زيدت محبة
إلى الناس أن ليست عليهم يسرمد
فللموت خير للفتى من مقامه

بدار هوان بين ضد وحاسد

ومما لا شك فيه أن الدافع الرئيسى لرحلة الحج هو أداء الفريضة طاعة لله وامتنالاً لأوامره، وهناك من كان يذهب للتكفير عما ارتكبه من الذنوب، ومثال ذلك ناصر خسرو (٣٩٤ - ٤٨١ هـ) الذي عاش حياة ترف واستهتار ومجون، ورأى في نومه ذات ليلة شيخاً ينهره لأنه أدمن الشراب، ويعتزم بعد ذلك السفر إلى مكة ويبدأ رحلته عام ٤٣٧ هـ. وهناك من قام بهذه الرحلة شكراً لله على نجاحه في مهمة أو عمل معين ومن هؤلاء عبد الله حسين السويدي (١١٠٤ - ١١٧٤ هـ)، فقد فكر نادرشاه ملك إيران في إقامة مناظرة

الأخرى في مكة والمدينة. ومن أهم ما عني به الرحالة موضوع المياه لشدة الحاجة إليها في بعض المواضع، وحاولوا وصف طعمها بدقة. كما سجل بعضهم بعض المعلومات عن النباتات التي تنمو في بعض المناطق التي زاروها.

ومما يميز أساليب كتابة هذه الرحلات أنها كانت أساليب سهلة بسيطة في الغالب الأعم، وهي بعيدة عن التكلف والتصنع، وقد ضمنوا هذه النصوص الثرية مجموعة من الأبيات الشعرية التي تؤكد كلامهم، ولجأوا إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية للاستشهاد بها في مواضع مختلفة.

وهذا الكتاب الذي نتاوله اليوم في بحثنا هذا ليس الكتاب الوحيد في كتب الرحلات الفارسية المعنون باسم «سفرنامه مكة»، فهناك العديد من كتب الرحلات التي سميت بهذا الاسم نذكر منها على سبيل المثال «سفرنامه مكة» لميرزا علي خان اعتماد السلطنة (عام ١٢٨٥ هـ) و«سفرنامه مكة» لعبد الحسين خان أفشار (عام ١٢٩٩ هـ)، و«سفرنامه مكة» لميرزا داود (عام ١٣٢٤ هـ) و«سفرنامه مكة» لميرزا علي أصفهاني (عام ١٣٣١ هـ).

وعلى الرغم من أن بعض كتب الرحلات هذه لم يكن قاصراً على زيارة مكة إلا أنهم أسموها بهذا الاسم تبركاً ولأن الهدف الأساسي من الرحلة كان في الغالب زيارة مكة المكرمة وتأدية فريضة الحج وكذلك زيارة المدينة المنورة.

وفي عصرنا الحاضر نجد كثيراً من الإيرانيين قد ألفوا كتباً في رحلتهم لأداء فريضة الحج مثل كتاب «خسى در میقات» (قصة في الميقات) لجلال آل أحمد (القرن ١٤ هـ)، وكتاب «وعده با إبراهيم» (موعد مع إبراهيم) للدكتور علي شريعتي وغيرهما.

ومن هنا يتضح لنا مدى اهتمام الرحالة والأدباء الإيرانيين قديماً وحديثاً بتسجيل رحلاتهم للحج، ومحاولتهم تقديم كافة المعلومات حتى يتعرف غيرهم على تلك الأماكن المقدسة، وكذلك على مناسك الحج وأركانه.

وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، فقد حققه أحمد حسيني كازروني، ونشرته دار إرمغان في طهران عام ١٤١٩ هـ، وقد سبق هذه الطبعة طبعة أخرى وهي التي اعتمدنا عليها في هذا البحث وقام بتحقيقها الدكتور سيد محمد دبیر سیاقی، ونشرت في طهران عام ١٤٠٩ هـ.

مؤلف الكتاب:

يعتبر هذا الكتاب من كتب الرحلات الهامة في الأدب الفارسي، وقد طبع تحت عنوان «سفرنامه تشرف به مكة معظمه از طریق چین، ژاپن، آمریکا» أي: كتاب السفر للتشرف بزيارة مكة المكرمة عن طريق الصين واليابان وأمريكا، ويختصر هذا العنوان إلى «كتاب السفر إلى مكة» أو «رحلة مكة»، وهذا يعني أن مكة كانت الهدف الأساسي لهذه الرحلة رغم أن من قاموا بها طافوا بكثير من بلدان العالم ومدنه.

ومؤلف هذا الكتاب هو المرحوم مهدي قلي خان نخب السلطنة هدايت الذي كان ضمن المسافرين في هذه الرحلة. وهو ابن عليقلي خان نخب الدولة وحفيد رضا قليخان هدايت (متوفى ١٢٨٨ هـ) الملقب بأمير الشعراء والمعروف بـ «الله باشي»، وصاحب المؤلفات الأدبية والتاريخية المعروفة بكتاب «مجمع الفصحاء» و«تكملة كتاب روضة الصفا لمير خواند» وغير ذلك.

ولد مؤلف هذه الرحلة في طهران (شعبان ١٢٨٣ هـ) وحصل دراسته الأولية في مسقط رأسه، ثم سافر مع أخيه صنع الدولة إلى ألمانيا، وهناك استكمل دراسته. ولهذا كان يجيد اللغة الألمانية، كما كان ملماً باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وعلى دراية كبيرة باللغة العربية والعلوم القديمة بشكل عام.

وعندما عاد هدايت إلى موطنه بعد استكمال دراسته تولى عدة وظائف منها رئاسة البريد في طهران، وإدارة المدرسة العسكرية، كما تولى وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الداخلية عدة مرات، وتولى رئاسة الوزراء ما يقرب من سبع سنوات. وهذا إن دل على شيء فإنها يدل على حسن إدارته وتفانيه في عمله بالإضافة إلى علمه وبراعته في اللغة الفارسية وأدائها وكذلك في فنون الموسيقى.

مؤلفاته:

أما عن مؤلفاته فهي كثيرة ومتنوعة؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب: «خاطرات وخطرات» و«أفكار أمم» و«تحفة الأدب» وهو في العروض والبديع وفنون الكلام الأخرى، و«بستان أدب» وهو عبارة عن مختارات من جيد الأشعار، و«مجمع الأدوار» وهو في فن الموسيقى. هذا عدا بعض المؤلفات التعليمية في اللغتين الفارسية والفرنسية والرياضيات، والمقالات والرسائل التي لم يتم نشرها حتى الآن.

الرحلة ومسارها:

يبدأ المسافرون رحلتهم المذكورة حول العالم من طهران في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢١ هـ = ١٩٠٣ م، وذلك بعد إعفاء ميرزا علي اصغر خان الأتابك (١) من منصب الصدارة العظمى، وقد أستاذن الأتابك مظفر الدين شاه القاجاري في الخروج في هذه الرحلة حول العالم وزيارة مكة المكرمة وأداء مناسك الحج، وتم ذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ من جمادى الآخرة عام ١٣٢١ هـ، وسافر في هذه الرحلة سبعة أشخاص

١ - الأتابك كلمة تركية مركبة من: انا بمعنى

أب. وبك بمعنى كبير ويكون معناها الحرفي الأب الكبير (الجد). وتطلق في الفارسية على: المؤدب والمرس وخاصة

من يقوم بتربية الأمراء. كما تطلق على الوزير والملك. ويقال في الفارسية أيضاً: أتابك أعظم بمعنى: رئيس الوزراء، الملك، كما كانت هذه الكلمة لقباً لمعزك شيراز.

هم الأتابك وابنه ميرزا أحمد خان ومخير السلطنة وابنه عبد الله خان، ووثوق حضور، وعبد الله قهوه جي، وحسين خان الخادم، واتجهوا في بداية الأمر إلى موسكو ثم إلى سيبيريا بالقطار، ومروا بصحراء القبجاق وأوره جومگا في الأورال التي تفصل بين آسيا وأوروبا، إلى أن وصلوا إلى إيركوتسك فعبروا نهر بايكال بالسفينة حتى وصلوا إلى منشوريا (لون شان شن)، واتجهوا بعد ذلك إلى بكين والتقوا هناك بوزير خارجية الصين، وقاموا بزيارة معبد السماء ومسجد المسلمين والقصر الممنوع وبعض الأماكن السياحية الأخرى هناك، ثم توجهوا إلى شانغهاي ومنها إلى اليابان، فزاروا ميناء ناجازاكي ومدينتي كيوتو وطوكيو، والتقوا هناك بوزير خارجية اليابان ثم بالإمبراطور، وغادروا اليابان في طريقهم إلى أمريكا عن طريق ميناء يوكوهاما. وهناك زاروا سان فرانسيسكو ونيويورك، وتستمر رحلتهم بعد ذلك فيسافرون إلى أوروبا بالباخرة، إلى أن يصلوا بعد ذلك إلى الإسكندرية ويلتقون في القاهرة بملك مصر عباس حلمي، ويتجهون من ميناء السويس بالباخرة إلى ميناء جدة، ويتشرفون بزيارة مكة المكرمة وأداء فريضة الحج، ويسافرون بعد ذلك إلى ميناء ينبع ويزورون المدينة المنورة، ثم تستمر الرحلة بعد ذلك إلى دمشق عن طريق بادية الشام، ويتجهون من هناك إلى بعلبك ثم بيروت إلى أن يصلوا إلى يافا، ويزورون بيت المقدس، ثم يعودون إلى بورسعيد ومنها ينطلقون إلى أثينا ثم إلى اسطنبول، ويقوموا بزيارة الأماكن السياحية بها، ومن اسطنبول يعود ثلاثة من هذه المجموعة إلى إيران، ويتجه الأربعة الباقون إلى أوروبا حتى يصلوا إلى مدينة فيينا، وهناك ينفصل أفراد المجموعة عن بعضهم البعض فيتجه كل واحد منهم إلى مدينة أو بلد معين؛ فيسافر الأتابك من أوروبا إلى تونس، ويعود المؤلف إلى إيران، وتنتهي هذه الرحلة حول العالم والتي كان هدفها الأساسي هو زيارة بيت الله الحرام بعد عام تقريباً. والجدير بالذكر أن هذه المجموعة قد لاقت إستقبالاً طيباً وترحاباً كبيراً من كل المسؤولين المحليين أو الإيرانيين في البلاد التي قاموا بزيارتها نظراً لمكانة الأتابك وما كان يتمتع به من سمعة طيبة.

أهمية الكتاب ومميزاته:

لم يكتف مؤلف هذه الرحلة بما جمعه من معلومات، خلال رحلته وما سجله فيها من موضوعات وملاحظات تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية، بل إنه رجع إلى الكتب التاريخية والجغرافية والسياسية المؤلفة حول البلاد التي زارها واستفاد منها ومن دوائر المعارف واستقى منها معلوماته خاصة ما جاء في رحلته عن الصين واليابان ومدن الشام ومصر وبيت المقدس، مما جعل كتابه مصدراً جيداً للمعلومات، ولا ننسى أنه كان كاتباً ماهراً مستنيراً يجيد لغتين أوروبيتين، مما ساعده على الإطلاع وجمع المعلومات من مصادر متنوعة.

وقد تميز هذا الكتاب بنثره السهل الجذاب، ومع أنه كان يميل إلى الإيجاز الذي يصل إلى حد الرمز في كثير من الموضوعات المطروحة إلا أنه لم يكن يخلو من الطرافة والجدّة، ولا شك أن القارئ له يجد متعة كبيرة في متابعة الرحلة والاستفادة من المعلومات التي وردت به نظراً لما تميز به المؤلف من دقة الملاحظة وتسجيل كل ما يراه أو يسمعه في رحلته هذه.

ويتميز هذا الكتاب أيضاً بما أورده الكاتب من أبيات الشعر والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والحكم، حيث أنه لا يترك مجالاً إلا وضرب فيه مثلاً أو استشهاد فيه ببيت من الشعر أو غير ذلك، فمثلاً نجده عندما يتحدث عن زيارته للحرم المكي يدعو الله بأن يرى بلاده إيران مستقلة ويتمنى أن يستجاب لدعائه، ويقول أنه فعل من أجل ذلك ما يستطيعه ويذكر بيتين للشاعر العراقي (متوفى ٦٨٠هـ) يقول فيهما:

ذهبت للطواف حول الكعبة، ولم يفسحوا لي الطريق إلى الحرم

وقالوا ماذا فعلت خارج هذا الباب حتى تستحق دخول هذا البيت

وعندما سجدت على الأرض صدر نداء منها يقول:

لقد خربتني، والآن تسجد سجدة رياء. (ص ٢٥٢)

ويصف في موضع آخر المساواة التي تعم الجميع الفقير منهم والغني، الشريف منهم والوضيع، الأبيض منهم والأسود، ويستشهد على ذلك ببيت من الشعر يقول:

إن الغني والفقير عبيد هذه الأرض وهذه الأعتاب

والأكثر غنى بين الناس هو أكثرهم احتياجاً هنا

(ص ٢٥٣)

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على درايته بالأدب الفارسي شعره ونثره، وكذلك إطلاعه الواسع على علوم العربية والتاريخ الإسلامي، وهنا تبرز ثقافة مدون الرحلة، وكلما ازدادت هذه الثقافة وتنوعت، فإنها تضيف على الرحلة رونقاً وتزيد من قيمتها، وتكون سبباً في إمتاع القارئ وتقديم المعلومات الوفيرة له عن الأماكن التي يقوم الرحالة بزيارتها.

عرض موجز للرحلة:

يصف لنا المؤلف ذلك على النحو التالي:-

تحركت السفينة التابعة للشركة الخديوية المصرية من ميناء السويس في طريقها إلى جدة التي وصلنا إليها في صباح الخامس من ذي الحجة، وقد رست السفينة بعيدة عن الشاطئ، إذ كان من الضروري إحضار بعض القوارب كي تنقل الركاب من السفينة إلى الشاطئ. ونقل الأتابك ومن معه بعد ذلك إلى منزل عمر نصيف وكيل الشريف، وكان منزله مبنياً من الحجارة ويتكون من ثلاثة طوابق، وهكذا تكون معظم المباني الموجودة في جدة ومكة، وقدم القائم مقام على اليمنى لزيارة الأتابك، كما استقبل الأخير مجموعة من التجار الإيرانيين من

أمثال ميرزا محمد علي ابن الحاج ميرزا حسين لارى.
وفي اليوم السادس من ذى الحجة اتجهنا إلى مكة المكرمة؛ وقد تورمت قدمي وقدماي وقدما عبد الله أكثر من الآخرين، ولم نعد قادرين على لبس الأحذية. وقد ركبنا عدة عربات تجرها الخيول، وأقيمت في الطريق بعض المنازل وبخاصة في منطقتي «بهره» و «حده»، وكان بالمنزل خزان للمياه، وقد بنيت به حجرتان صغيرتان وأمامها إيوان تحيط به مساحة خضراء، وكانت مساحته تقرب من ثلثي فرسخ عرضا وطولا، وكان المنزل قريبا من سفح جبل، ويوجد على بعد مائتي قدم أو ثلاثمائة من خزان المياه مسجد من المستحب أن يصلي فيه الإنسان ركعتين، لأن الحفاظ على الروح أمر واجب على الإنسان. وقد قمنا بأداء هذه الصلاة المستحبة في إيوان المنزل. وحول هذا المسجد ضربت عدة خيام ينزل فيها الأعراب المقيمون هناك.

وما أن أقبل الصباح وعم الضياء حتى تحركت القافلة مواصلة المسير، ولكن لم تمض ساعة إلا وقد عمت الجلبة والضوضاء، حيث هاجم البدو القافلة وسمعنا أصوات طلقات الرصاص دون أن نرى من يطلقونها، وكانت خطة هؤلاء الأعراب تتمثل في إيقاع القافلة في كمين، حيث يطلقون نيران بنادقهم، فيختلط الحابل بالنابل في القافلة، فإذا بأفراد الطرف الآخر من هؤلاء الأعراب يندفعون لمهاجمة القافلة وسلب ونهب كل ما تصل إليه أيديهم، وإذا حاول أحد أفراد القافلة التصدي لهم فإنهم يسارعون بطعنه بخناجرهم، ويخلفون وراءهم الجرحى أو القتلى، وقد جرحت امرأة تركية وقتل رجل، مما جعلنا نردد قول الشاعر سعدى (م ٦٩١ هـ):
أيها الحادي، أين جمال الكعبة، وقد ألم بنا الموت عبر صحرائها

واقرب الخطر منا رويداً رويداً، فتوقفنا عن المسير، وترجل بعضنا، وقفز البعض الآخر خارج العربات، وتملكتنا الحيرة والدهشة، حيث كان معنا الحاج قاسم النامي الذي رافق الرحلة من مصر لحمايتها وحراستها، وكانت معه بندقية وبعض الأسلحة البيضاء، ولكن سرعان ما اختبأ وراء تل مرتفع يحتمي به مصداقاً للمثل القائل: «عند الامتحان يكرم المرء أو يهان»، ثم نادى أحد الرفاق على بقية زملائه قائلاً: هيا تعالوا خلف التل.

عاد الهدوء مرة أخرى بعد ذلك، وطمأننا رئيس الحرس بأنه لم يعد هناك خطر وأخبرنا بأن الشريف قد أذن له بالدفاع عنا إذا تعرض الأتابك ومن معه لأي خطر، ومع هذا فقد أصاب هؤلاء الأعراب أحد أفراد القافلة، كما أصبت أنا أحدهم، لذا فقد أدركوا أن الضرب مسموح به لهذه القافلة فلم يقتربوا منها بعد ذلك.

وعند الظهر وصلنا إلى واد يمتد حتى يصل إلى مكة، وقد عسكرنا هناك، ثم واصلنا السير حتى وصلنا إلى مكة، ونزلنا

هناك في منزل الشيخ علي محمد كاتب الشريف وكان منزله من أفضل منازل مكة وأحسنها، وكان به حوض ذو نافورات متعددة، ويشرف على هذا الحوض إيوان وخلفه غرف في طابقين، وقد خصصت غرف الدور الثاني للأتابك. والتقى الأتابك هناك ببعض المشاهير من أمثال مجد الدولة ومستعان السلطنة وأمين الخاقان وميرزا حسن رشديه ومعز السلطان وابنه الذين قدموا جميعاً إلى مكة في ذلك الوقت.

وبعد مرور ثلاث ساعات من الليل اغتسلنا ثم توجهنا للحرم وأدينا مناسك العمرة، وفي ليلة الثامن والتي تسمى بيوم التروية ذهبنا إلى الحرم مرة ثانية عند الغروب، وبعد أداء الفريضة والصلاة في المسجد عدنا إلى منبر.
ومنى عبارة عن سهل واسع تمر به قناة زبيدة، وهي قناة غير مغطاة يأخذ منها الحجاج الماء، ويقال أن عدد الحجاج في هذه السنة كان مائة وخمسين ألف حاج.

وفي صباح اليوم التاسع توجهنا إلى عرفات، وكانت وسيلة التنقل الوحيدة هي الجمال، ثم جمعنا الحصى من المزدلفة، وعند طلوع الشمس عدنا إلى منى، ورمينا الجمرات وقصرنا واشترينا أربعة وخمسين شاة للتضحية، وقد وكلنا أحدهم لذبح هذه الأضاحي، ولكن لم يمض وقت طويل حتى عمت الفوضى أرجاء المكان إذ أقبل الأعراب وأخذوا الأضاحي، ولم يستطع الموكل بالذبح ذبح سوى شاتين فقط.

وبينما نحن مشغولين بتناول طعام الغداء أقبل الشريف لزيارة الأتابك، وكان يوم عرفه يوم جمعة وهذا ما يسمى بالحج الأكبر، ويفهم من الحج الأكبر أن نرجم الوسواس ونبعده عن قلوبنا، ونغض الطرف عن كل ما هو حرام، ونسد آذاننا عن الغيبة، ونمنع قلوبنا من الهوى، ونتجنب ما يغضب الله، ولا نتحدث بسوء أو فحش.

ومن المستحب في منى صلاة ركعتين في مسجد الخيف ذي الصحن الواسع، أما جوانبه كلها فهي مسقوفة، وقد لوث الحجاج الصحن كله حتى لم يعد في الإمكان الوصول إلى الأماكن المسقوفة مما جعلنا نعود حائقين على بعض الحجاج.

وبعد أن توقفنا في مكة لعدة أيام بعد تأدية مناسك الحج، قمنا بزيارة جبل أبي قبيس وقبر أبي طالب والسيدة خديجة وغيرها. وكان الأتابك قد أصيب بوعكة بسيطة، وعندما شفى منها ذهبنا إلى الحرم ووجدناها فرصة لزيارة داخل البيت، وإذا كنت داخل البيت فإنك تؤدي الصلاة متجهاً خارج الكعبة، بينما إذا كنت خارج الكعبة فإنك تتجه نحوها. ومع أن ماء زمزم بركة، إلا أنه ليس مستساغاً للشرب حيث أنه يتسم بالملوحة والمرارة.

وفي المساء نزلنا ضيوفاً على الشيخ شية حامل مفاتيح الكعبة في منزله، وهو يقع بين الصفا والمروة، وقدموا لنا فناجين القهوة. ويقال إن بنى شية يسكنون هذا المكان منذ

عهد النبي (صلعم).

والصفا والمروة إيوانان تفصل بينهما مسافة السعى، وكلاهما صوب باب النبي القائم في الجهة الشرقية من الحرم. أما عن النظافة هنا فلا داعي للحديث عنها، وما أكثر التزامهم عند المشي والمرولة.

وذاث يوم ذهبنا إلى الحرم قبل صلاة المغرب، وتصادف عدم وجود كثيرين بالمسجد، فتوجهنا إلى حجر اسماعيل وشغلنا بالدعاء والمناجاة، ولم تكن تلقينات الشيخ على المطوف قد استقرت في ذهني، ومن بين ما دعوت به هو أن تنال إيران استقلالها، كما دعوت بكل ما طرأ على ذهني، وأنشدت أيضاً قول الشاعر حافظ الشيرازي (م ٧٩١هـ):

لقد جئنا إلى هذه الأعتاب لا من أجل الجاه والعظمة
ولكن جئنا هنا لنحتمي من سوء الأحداث
ويلفنا الخجل والحياء يا من تستر عيوبنا وأخطأنا
فأين هو خطاف حلمك يا سفينة التوفيق
فقد جئنا إلى ديوان العمل بصحيفة سوداء

لقد جئنا إلى بحر كرمك غرقى في الذنوب
لقد كان البيت الحرام منذ عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام محط أنظار المسلمين في أي مكان على وجه الأرض، وفيه يجتمع الناس مرة في كل عام بعيدين عن الرياء، وتشيع الألفة والمحبة بينهم، يتدارسون أحوالهم، وتتم الوحدة بينهم، وينزعون عن أبدانهم أردية الكبر والغرور، ويدركون أن الإنسان لن يظفر بشئ من هذه الدنيا غير كفنه، ويتساوى الجميع فقيرهم وغنيهم، وضعيفهم وشریفهم، ويقطعون عرق الاستكبار.

وتتوجه كل عام إلى مكة قافلتان إحداهما من الشام والأخرى من مصر تحمل كل واحدة منهما محملاً مزينا، وما يفد من الشام ينسب إلى عائشة رضي الله عنها، وما يفد من مصر منسوب إلى فاطمة رضي الله عنها، كما تقدم مصر كل سنة كسوة منسوجة من الحرير الموشى بالذهب، وذلك من أجل تغطية الكعبة وكسوتها، وكان من بين من قدموا كسوة للكعبة شاهرخ بن الأمير تيمور.

بنى المسجد الحرام من الحجر الأبيض، طوله ٣٧٠ ذراعاً وعرضه ٣١٥ ذراعاً، وتحيط به من كل جانب أروقة ومحمل سقفه ١٣٤ عموداً. وتتوسطه الكعبة، ويقع بابها جهة المشرق، ويرتفع عن الأرض بمقدار ستة أذرع. وطول الباب ستة أذرع كذلك، أما عرضه فثلاثة أذرع وعشرة أصابع، أما طول الكعبة نفسها فيبلغ أربعة وعشرين ذراعاً وشبراً، بينما يبلغ عرضها ثلاثة وعشرين ذراعاً وشبراً، أما ارتفاعها فيبلغ سبعة وعشرين ذراعاً، وللمسجد ثمانية عشر باباً من بينها في الجهة الشرقية باب النبي الذي كنا ندخل منه، وعند الدخول يكون مقام إبراهيم في مواجهة الكعبة، أما على الجهة اليسرى

منه فيوجد بئر زمزم ومقام ابن حنبل، وفي الجهة الشرقية مقام مالك، وفي الطرف الشمالي مقام الحنفية.

وتقع الصفا والمروة خارج الضلع الشرقي من الحرم، وعلى جانبي باب النبي يوجد إيوانان بكل إيوان منها كرسي وثلاث درجات، كما يقع الحجر الأسود في الركن الجنوبي الشرقي من الكعبة، وقد تحطم الحجر الأسود أكثر من مرة وهو الآن خمسون قطعة حفظت جميعها ونسقت داخل إطار من الفضة.

وجدران الكعبة من الداخل والخارج من الحجارة الملساء، وتغطي من الخارج بالكسوة الشريفة، وفي الداخل توجد قطع صغيرة من الحجارة المنقرة والتي تصل مساحتها إلى شبر في شبر، ويظن أنها أحضرت من بعلبك.

ويرتفع سقف الكعبة على ثلاثة أعمدة من الخشب المربع يصل قطر كل منها نصف ذراع، وهو من خشب العود الذي تفوح منه رائحة جميلة تعطر الكعبة من الداخل.

والطواف حول الكعبة سبعة أشواط تبدأ بمحاذاة الحجر الأسود، ويستدعى ذلك حضور القلب واستجماع الخواص، بحيث لا يفكر الإنسان في شئ آخر سوى ما يقوم به.

أما السعى بين الصفا والمروة فيتم ذهاباً وإياباً بين الموضعين على أن تكون البداية من الصفا والنهاية عند المروة، ويكون السعى هرولة في جزء منه.

دخول المدينة:

دخلنا المدينة المنورة في يوم عاشوراء قبل الغروب بساعة ونصف، وهي تبدو كساحة منبسطة تحيط بها الجبال من كل جانب وعند مدخل تلك الساحة يوجد مسجد الشجرة في الناحية اليسرى وهو ميقات أهل المدينة، ويستحب أن تصلي فيه ركعتان. وإذا كان المسجد الحرام بمكة المكرمة يتصف بالسعة والضياء فإن مسجد الرسول ليس على هذا الحال، إذ أن معظمه مسقف، ومن هنا كان أقل ضياء وليس به ذلك الازدحام الموجود في الكعبة.

كانت ليلتنا الأولى بالمدينة هادئة، حيث لم يثر الرعد ولم يومض البرق، والفرق العظيم الآخر بين المسجدين يتمثل في وجود قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم، وحجرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما في مسجد المدينة، وهنا يستطيع المرء أن يتصور بعض الوقائع التاريخية التي حدثت في منزل الرسول (صلعم) والتي واجهها بروحه السمحة. إن هذا المسجد مهبط الوحي ومسقط رأس الحسن والحسين.

ما إن وصلنا حتى سارعنا بالوضوء حتى نستطيع زيارة الحرم النبوي، فدخلنا من باب السلام، وخرجنا من باب جبريل بعد تقديم فروض الاحترام والتبجيل.

وكنا طوال إقامتنا حريصين على الذهاب إلى المسجد النبوي لأداء جميع الصلوات، لذا فقد جاءتني الفرصة كي أزور

الروضة المنورة عوضاً عن والذي لم تتح له الفرصة لمرضه كي يزور المدينة، وكم كان يأسف لعدم تمكنه من إتمام هذه الزيارة.

وقد طلب بعض السادة من الرفاق، أن يفتح لهم باب قبر الرسول كي يزوروه من الداخل، ولكن الأتابك لم يوافق، ويوجد باب صغير لقبر الرسول تجاه القبلة، وهذا القبر قائم في الركن الشمالي الشرقي من المسجد، أما قبر أبي بكر وعمر ففي المسافة الواقعة بين القبر المبارك والجدار.

وقد غطي القبر بقطعة من القماش، ويتدل من السقف مصباح، وتتأثر المباخر هنا وهناك في جميع الأركان، وفي الطرف الشرقي من المكان المغطى تحت القبة توجد ثلاث حجرات، مساحتها ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع، حيث كان يسكن الرسول عليه الصلاة والسلام (حجرة عائشة)، وكذلك كانت تقيم فاطمة الزهراء مع علي المرتضى. وفوق مزار الرسول قبة تعلو جميع النوافذ، وإلى جوار باب جبريل توجد منارة من خمس منارات بالمسجد. وخارج باب جبريل يوجد خزان للمياه به صنابير للوضوء حيث توضع هناك ذات مرة.

ومن بين المزارات التي يحرص الزائرون على زيارتها مقابر شهداء أحد وقبر سيد الشهداء حمزة المجاور لجبل أحد والذي يبعد بعض الشيء عن وسط المدينة. ومما يلاحظ أنه لم يعد بالمدينة أي أثر للخنديق الذي حفر حولها أيام معركة الخندق.

وذهبت ذات يوم لزيارة مسجد قباء، مسجد القبليتين، حيث كان المسلمون يتجهون في صلاتهم أولاً صوب بيت المقدس، ولما صدر الأمر بالاتجاه إلى الكعبة بنيت بالمسجد قبلة أخرى صوب الكعبة، ويقع هذا المسجد جنوبي المدينة وقد وردت الإشارة إليه في القرآن الكريم في قوله تعالى: «المسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه، فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين» [التوبة ١٠٨]، وقد حمل الرسول الكريم بيديه الكريمتين أول حجر في بنائه.

وكان بناء مسجد الرسول بالحجر والآجر في عهد قايثباي أحد سلاطين مصر، وذلك عام ٨٢٧ هـ وأكمل بناؤه في عهد السلطان عبد المجيد بعد ذلك. ويحمل السقف والإيوانان مائتان وست وخمسون عموداً، وللمسجد ستة أبواب هي: باب السلام وباب الرحمة وباب التوسل وباب جبريل وباب النساء وباب قايثباي. وبين مكة والمدينة مسيرة عشرة أيام، ومن المدينة إلى الشام مسيرة شهر.

وتستمر رحلتنا إلى أن نصل إلى دمشق ثم نتجه إلى بيت المقدس عن طريق بيروت وجبل الزيتون وبيت لحم ثم نزور يافا، ثم نتجه إلى أثينا ثم إلى اسطنبول ومنها إلى أوروبا.

وبعد هذا العرض السريع للرحلة التي قام بها هدايت وسجلها في كتابه هذا، ينبغي أن نذكر أن المؤلف قدم رسماً توضيحياً للحرم المكي بين فيه تفاصيل المسجد والكعبة وما

يضمه المكان من مشاعر مقدسة، ولا شك أن هذا الرسم يساعد القارئ الذي لم يحظ بزيارة الحرم المكي لعمره أو حج أن يتعرف على المكان وأبوابه وكل ما يشتمل عليه من مشاعر وأماكن تهفو جميع أفئدة المسلمين إلى زيارتها والتمتع بالوقوف خاشعة أمامها.

ومع أن المؤلف قد ذكر بعض السليبيات كعدم النظافة في بعض الأماكن أو حالات الإغارة التي كانت تتعرض لها قوافل الحجيج من بعض البدو إلا أنه لا يمكن توجيه اللوم له لأن الرحالة يرصد كل ما يراه من إيجابيات وسليبيات ويسجلها في رحلته، وهذا ما كان يحدث في تلك الأيام الماضية.

والمعروف أن كتب الرحلات تصور الحقيقة في غالب الأحيان، لأن المؤلف يعتمد بالدرجة الأولى على الواقع من سكان وآثار وأماكن ومعلومات يستقيها من هنا وهناك. وقد تضمنت هذه الرحلة كثيراً من المعلومات عن البلاد التي زارها المؤلف وكتب عنها، ومن هنا فإن التعرف على مثل هذه الكتب التي سجل أصحابها أسفارهم ورحلاتهم فيها تعتبر في غاية الأهمية لأنها تصور تلك الأماكن وما كان يجري فيها في فترة زمنية معينة، وتظل مصدراً لكل الدارسين والباحثين ينهلون من المعلومات الواردة فيها.

وقد فصل المؤلف الحديث عن كل ما شاهده في المدن التي زارها، وما كان يفعله الحجيج من تأدية لمناسك الحج، وأشار إلى وسائل المواصلات التي استخدمها في رحلته هذه سواء كان القطار من القاهرة إلى السويس أو الباخرة الخديوية من السويس إلى جدة، كما تحدث عن العربات التي تجرها الجياد والتي كان يستخدمها الحجاج في مكة المكرمة.

أضف إلى هذا أن المؤلف قد حرص في كتابة هذه الرحلة على تنميق الأسلوب والعناية به، وذكر بعد الأشعار التي تناسب المقام، كما ذكر العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التي تتناسب مع أحداث الرحلة ومراحلها المختلفة.

ومن أمثلة استخدامه للآيات القرآنية قوله (ص ٢٤٤): «توجهنا في يوم الجمعة الأول من ذي الحجة إلى مدينة السويس، وكان المطوف الحاج علي في صحبتنا، وكان الطريق حتى وادي النيل مرصوفاً، ولما خرجنا من هذا الوادي سلكننا طريقاً عبر الصحاري، ولو لم يكن هناك القطار، لكننا في عداد من «يتيهون في الأرض» [المائدة ٢٦]، ولكن حمداً لله أننا لم نتأس بأولئك الفاسقين، بل إننا نعمنا بنعمة قوله تعالى: «وأنزلنا عليهم المن والسلوى» [الأعراف ١٦٠]، وسمعنا بأذان عقولنا قوله تعالى «وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى» [طه ١٣]، وسمعنا بقلوبنا وبركة الهداية المحمدية نداء الحق تعالى «فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى» [طه ١٢]،

أما النار التي نظر إليها موسى بجبل الطور فهي نور الإيمان الذي يضيئ قلب المؤمن، والسويس في نهاية جبل الطور وعلى حافة الخليج وتربطها بمدينة بورسعيد قناة.

وهنا وإن امتلأت هذه الفقرة بالآيات القرآنية، إلا أنها وظفت في مكانها المناسب، وأعطت للنص الأدبي قيمة ورونقاً بلاغياً.

وقد يذكر المؤلف بعض الأشعار من نظمه هو [كما ورد في ص ٢١ من الرحلة] حيث ذكر غزلية له مطلعها:

لقد عكست السماء أشعة جبينه

فظهر القمر وغمر بضوئه الأرض

وطلعت شمس وجهه من أفق الحسن

فحيثما كان هناك قلب استولت عليه

كما حرص المؤلف أيضاً على تسجيل عادات وتقاليد الشعوب التي زار بلادها، والأطعمة التي تناولها هذه الشعوب، ووسائل المواصلات التي يستعملونها، وذكر بعض نماذج من آدابهم وأمثالهم الشعبية، ومثال ذلك ما حدث عند حديثه عن اليابان وحضارتها وثقافتها، وكذلك بعض العبارات أو الكلمات بلغات البلاد المختلفة. بل وذكر الأسعار الشائعة هناك لبعض أنواع الأغذية والأطعمة والخضروات والفاكهة، فعند حديثه عن الصين مثلاً تحدث عن حضارتها وكل ما يخص شعبها، حتى أنه فصل القول في نوعية الأطعمة التي يتناولونها، وآداب الضيافة عندهم، ووسائل المواصلات، وديانتهم وفلسفتهم، بل وتطرق إلى الحديث عن محاولات المبشرين المسيحيين لنشر المسيحية في الصين. كما تحدث عن المسلمين هناك ومساجدهم، وكيف انتشر الإسلام هناك. وفصل القول عن منتجات الصين من الحرير والشاي. ولم يترك المؤلف شيئاً عن الصين إلا ذكره كالصحف وصناعة الورق ومراسم العرس، وغير ذلك...

وزود كتاب رحلته هذه بمجموعة من الصور التي توضح بعض سكان البلاد التي زارها بملابسهم الوطنية وكذلك أنشطتهم وفعاليتهم.

ويستغرق الحديث عن جدة ومكة والمدينة حوال ثمان وعشرين صفحة من جملة ثلاثمائة وخمس صفحات تشكل هذه الرحلة. وقد ضمنت هذه الصفحات القليلة بعض الصور منها صور للقافلة وهي في طريقها إلى مكة، وصورتان في داخل المسجد الحرام، وهناك صورة لميرزا أحمد خان وهو يرتدى الملابس العربية ويحمل بندقية في يده، ثم صورة للمسجد النبوي وقبته، وغير ذلك من الصور التي وردت في هذا القسم من الكتاب.

ولكننا نأخذ عليه عدم ترتيبه لأحداث الرحلة في بعض المواضع، حيث أجل مثلاً الحديث عن الطواف والسعي بعد حديثه عن مناسك الحج كلها والتحلل من ملابس الإحرام،

كما تحدث عما يفعله الحاج خلال أيام عيد الأضحى ثم عاد وتحدث عن منى من جديد وعن صلاة ركعتين في مسجد الخيف.

وإذا علمنا أن مؤلف هذه الرحلة قد قضى في مكة حوالى شهر فقط (٦ من ذى الحجة ١٣٢١ إلى ٨ محرم ١٣٢٢)، فإن ضيق هذه الفترة يجعلنا نحمد للكاتب هذه المعلومات التي استطاع جمعها في هذه المدة البسيطة، ولا شك أنها تعطي فكرة موجزة عن المكان والمناسك وغير ذلك من الأمور التي قد يحتاجها القارئ الذي لم يذهب إلى هذه البقعة الطاهرة ولم يؤد مناسك الحج أو العمرة. وأعتقد أنه لو طالت مدة إقامة المؤلف في مكة والمدينة لأتخفنا بالكثير من المعلومات، وهذا ما نلاحظه على المعلومات الغزيرة التي ذكرها عن الدول الأخرى التي زارها ومكث فيها مدة أطول.

وقد حرص المؤلف على وصف الأماكن التي زارها بدقة، وهناك بعض الأماكن التي أعجبت فأسهب في وصفها ومن ذلك ميناء ينبع، وذكر أن من الأسباب التي شرحت صدره في هذه البقعة التنزه في البحر، وكان يرى في الماء النباتات والحيوانات البحرية، وشبه هذه المنطقة البحرية بشاطئ نابولي التي تقع على الساحل الغربي لإيطاليا، وقد شبه الأسماك الموجودة هناك بأنواع أسماك موجودة في بلاده.

ووصف مكاناً آخر إسمه «حمراء» (ص ٢٦٤)، وذكر أن به عين ماء، غير أنه ماء حار ولكنه صالح للشرب، وبه أيضاً الكثير من أشجار النخيل وبه أنواع كثيرة من الخضروات والفاكهة كالجزر والباذنجان والموز والليمون المالح والتمر والبطيخ.

المراجع:

أدب الرحلة - د. حسين نصار - القاهرة ١٩٩١ م.

الأدب الفارسي الإسلامي - دكتور بديع محمد جمعة، دكتور محمد نور الدين عبد المنعم - تحت الطبع.

أز صبا تانينا - يحيى آرين پور - چاپ چهارم - تهران ٢٥٣٥.

دين نامه ايراني - كتابشناسي موضوعي كتابهاى دينى ايران - تأليف سيد محمد باقر نجفى - تهران ١٣٥٧ ش. سفرنامه مكه - حاج مهديقل هدايت مخبر السلطنة - باحواشى وفهارس به كوشش دكتور سيد محمد دبیر سياقى - تهران ١٣٦٨ ش.

فنون الأدب العالمى - د. نبيل راغب - القاهرة ١٩٩٦ م.

لغت نامه دهخدا - على أكبر دهخدا - تهران ١٣٧٢ ش.

هل يدخل البازار في مواجهة مع الرئيس أحمدى نجاد؟

محمد عباس ناجى

١٥٤

تمثل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران في الفترة الحالية أهم التحديات التي تقف أمام طموحات الرئيس محمود أحمدى نجاد للفوز بانتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجرى في يونيو ٢٠٠٩، خصوصا أن الإجراءات التي اتخذتها حكومته لم تنجح في معالجة الأزمة بل إن معدل التضخم وصل إلى حوالى ٣٠٪، وهى نسبة لم يصل إليها التضخم في أى فترة من فترات تاريخ البلاد المعاصر. كما بدأت آثار الأزمة المالية العالمية تظهر جليا في إيران، حيث انهارت أسواق البورصة وتضاعف العجز في الميزانية، ووصل حسب قول عضو مجلس الشورى موسى ثروتى إلى ٤٦ مليار دولار حتى الآن. ورغم وجود نظام اقتصادى شبه مغلق في إيران يفترض معه أن تكون أى تبعات للأزمة المالية العالمية عند حدود معينة، إلا أنه نظرا لارتباط الاقتصاد الإيراني بالنفط ووجود علاقات تجارية واقتصادية لإيران مع دول لها مصالح وارتباطات مالية مع الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد الإيراني تأثر بالأزمة لاسيما أن حكومة أحمدى نجاد أكدت أنها لم تتمكن من قطع ارتباطها بالدولار، وأنها تخسر سنويا أكثر من مليار ونصف المليار دولار لهذا السبب. زد على ذلك أن هبوط أسعار النفط إلى ٦٠ دولارا للبرميل الواحد، سيؤثر حتما على المشروعات والبرامج الاقتصادية لحكومة أحمدى نجاد التي تستخدمها للدعايا للرئيس الذى يسعى للفوز بفترة رئاسية ثانية.

تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية دفع تجار "البازار" (السوق الرئيسية في طهران) إلى تنظيم إضراب احتجاجا على فرض ضريبة جديدة للقيمة المضافة، وذلك على رغم قرار الحكومة تعليق تطبيق الضريبة مدة شهرين. ويخشى التجار من أن تؤدي الضريبة الجديدة إلى ارتفاع الأسعار وتراجع الطلب

على منتجاتهم، وهم يريدون إلغائها تماما. وتعتبر هذه هى المرة الأولى التي يدخل فيها "البازار"، الذى لعب دورا مهما في نجاح الثورة عام ١٩٧٩، في مواجهة مع الدولة، وهو ما يثير تساؤلات عديدة حول دور "البازار" في معادلة صنع القرار في إيران، ورؤيته للتطورات السياسية التي تشهدها البلاد.

دولة داخل دولة

تعتبر نخبة التجار (البازار) أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الإيرانية. كما أنهم كانوا، ومازالوا، الممول الرئيسى للمؤسسة الدينية، إذ أن التجار يدفعون الزكاة والخمس إلى الفقهاء ليتولوا إنفاقها في مصارفها الشرعية. وقد سعى تجار البازار دوما إلى كسب المؤسسة الدينية، كما كانت الأخيرة حريصة على استقطاب البازار لتأييد رؤاها وطروحاتها الدينية والسياسية. ومن الثابت تاريخيا أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يغضب الفقهاء ويعتصم التجار بالمساجد احتجاجا على السياسة الرسمية للدولة.

ويرجع تاريخ ظهور الدور السياسى للبازار إلى عام ١٨٣٧ عندما تصدى التجار الإيرانيون في تلك الفترة للتجار الأوروبيين المدعومين من السلطة القاجارية الحاكمة. وبعد محاولاتهم المتوالية التى باءت بالفشل، اتجه التجار إلى تأييد علماء الدين، الأمر الذى تمخض عنه ما يعرف بثورة «التنباك» وتبعياتها السياسية والتي أدت في النهاية إلى اندلاع الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، وقد لعبت الاتحادات التجارية التى ساعدت الثورة دورا مهما بعد ذلك في أنشطة أول دورة من دورات المجلس النيابى الإيراني.

وعندما أعلن الدكتور محمد مصدق تأميم النفط عام ١٩٥٣، كان تجار البازار مصدرا من مصادر القوة التي وقفت وراءه مصدق بعد أن أيده بعض رجال الدين. وبعد الانقلاب على مصدق نفسه عام ١٩٥٣، ظهرت حركة المقاومة الوطنية التي شكلت لجان عدة كان من ضمنها لجنة السوق، التي انضم إليها تجار البازار الذين لم يتوانوا عن مواجهة نظام الشاه آنذاك رغم المعاناة التي تمت على أيدي مؤسسة «السافاك» بتخريب السوق وسجن التجار ونفيهم.

وفي عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وقف تجار البازار إلى جانب المعارضة، حيث شكلوا القوة الثالثة في إيران بعد المؤسسة الدينية والبلاط الملكي. ولا شك أن تأثير رجال الدين كان قويا في تلك الفترة على البازار، وكان من الطبيعي أن يقف البازار مؤيدا للمؤسسة الدينية في معاركها ضد الشاه قبل الثورة الإسلامية وخلاها، وخاصة عقب إعلان حزب الحكومة الأوحـد «رستاخيز» عام ١٩٧٥ الذي استهدف بسط يد الدولة لأول مرة على الأسواق والمؤسسات الدينية.

وعندما بدأت الثورة الإسلامية في إيران وتصاعدت بشكل ملحوظ في أوائل عام ١٩٧٨، شارك البازار في المظاهرات التي عمت شوارع طهران بقيادة رجال الدين والتي كانت تطالب بعودة الخميني من منفاه وإلغاء رقابة الدولة على الأسعار والسماح بعقد المؤتمرات السياسية. وبعد قيام الثورة عام ١٩٧٩، حاول الخميني وأتباعه اجتذاب أصحاب رؤوس الأموال وتجار البازار لدعم النظام الإسلامي من خلال تعيين الكثير منهم في المناصب القيادية والإدارية بالدولة. وفي هذه اللحظة بالتحديد وجد تجار البازار أن مصالحهم الاقتصادية تقتضي إقامة علاقات قوية مع السلطة، ومن ثم تحالفوا مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ ممثلا في جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين)، والذي كان مهيمنا على السلطة آنذاك. وسيطر البازار على معظم المؤسسات التي صادرتها الثورة، وقاموا بإنشاء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة تغذت وما تزال تتغذى من إيرادات النفط، وسيطر البازار حاليا على مؤسسات اقتصادية عملاقة مثل مؤسسة المستضعفين والمعوقين، بالإضافة إلى المؤسسة الاقتصادية التابعة لضريح الإمام الثامن للشيعة على الرضا، ومؤسسة إمداد الإمام التي تعد أحد المصادر المالية الرئيسية للبازار.

هذه المكانة وضعت البازار على رأس الهرم الاقتصادي والسياسي للدولة. وعلى ضوء مصالحهم الاقتصادية الواسعة، تبنى البازار سياسة مرنة في التعاطي مع قضايا الداخل والخارج، حيث أيدوا سياسة الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) التي قامت على حتمية تحويل

إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة بما يتضمنه ذلك من إقامة دولة المؤسسات وتغليب عنصر المصلحة على الأيديولوجيا، واستبعاد مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج لصالح إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفتح الأسواق الإيرانية أمام الاستثمار الأجنبي.

ورغم أن وصول الإصلاحيين، بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي إلى الحكم عام ١٩٩٧، قد أضعف من مركز المحافظين التقليديين المتحالفين مع البازار، إلا أنه لم يؤد إلى خروجهم تماما من السلطة، حيث شاركوا في إدارة بعض الملفات الأساسية مثل الملف النووي الإيراني، وساهموا في إضفاء نوعا من المرونة على السياسة الإيرانية إزاء هذا الملف بشكل منع الأزمة من الوصول، في تلك الفترة، إلى مراحل متقدمة من التصعيد.

وربما يمكن القول أن الدور السياسي للبازار يمر الآن بإحدى أهم مراحله المفصلية، خصوصا بعد نجاح مرشح الجناح الأصولي المتشدد من التيار المحافظ محمود أحمدي نجاد في الفوز بانتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو ٢٠٠٥، على حساب هاشمي رفسنجاني أحد أهم كوادر ورموز البازار في إيران الملقب بـ «ملك الفستق» و«صانع الملوك». ففي هذه اللحظة، بدا أن ثمة تراجعاً وانكماشاً حدث للجناح اليميني التقليدي من التيار المحافظ المتحالف مع البازار والرأسمالية التقليدية، في مقابل صعود اليمين الأصولي - المحافظون الجدد - الذي يتجهج سياسة متشددة خصوصا إزاء أزمة الملف النووي أدت في النهاية إلى فرض عزلة وعقوبات دولية على إيران.

انكماش الجناح التقليدي المدعوم من البازار لم يكن النتيجة السلبية الوحيدة لفوز الأصوليين بانتخابات الرئاسة، بل إن السياسة الجديدة التي انتهجها أحمدي نجاد بعد توليه مقاليد منصبه، خصوصا ما يتعلق بإعادة توزيع الثروة، ومواجهة الفساد، واستبعاد سياسة الخصخصة، ورفع شعار «إيصال أموال النفط إلى مائدة الناس»، أثارت قلقاً ملحوظاً من جانب البازار، فهذه السياسة تفرض، في رؤيتهم، هدم النظام الاقتصادي للدولة من أساسه وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، بما يهدد بنشوب صراع طبقي، وإهدار المصالح المكتسبة منذ قيام الثورة في عام ١٩٧٩، وهو ما يمثل خطأ أحرلن تسمح به قوى اقتصادية وسياسية عدة على رأسها البازار.

وإذا كان منهم لخطورة وعود وبرامج الرئيس أحمدي نجاد، مارس البازار ضغوطاً قوية في سبيل تحجيم نفوذ حكومته، حيث ساهموا في رفض بعض أوجه حكومته المحسوبة على الحرس الثوري وقوات التعبئة (الباسيج) خصوصا فيما يتعلق بمنصب وزير النفط الذي تم رفضه ثلاث مرات

من قبل مجلس الشورى الإسلامى ما كاد يتسبب فى أزمة دستورية دفعت الرئيس أحمدى نجاد، على غير رغبته، إلى اختيار أحد الكوادر البيروقراطية المخضرمة فى وزارة النفط وهو كاظم وزيرى هامانه ليكون وزيرا للنفط.

كذلك كان للبازار دور مهم فى الإجراءات التى اتخذها المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى لتقييد حركة الرئيس أحمدى نجاد، ووضعها فى الإطار المرسوم مسبقا، ففى أكتوبر من العام ٢٠٠٥، أصدر خامنئى قرارا يقضى بتكليف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه هاشمى رفسنجانى مهام الإشراف على عمل الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى الذين يسيطر عليهما الأصوليون.

كذلك أصدر خامنئى مرسوما بطرح ٨٠٪ من عدة شركات حكومية فى سوق الأسهم مع احتفاظ الحكومة بسيطرتها على قطاعى النفط والبنوك. وقام بتعيين بعض السفراء المعتدلين فى سفارات دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) متجاوزا بذلك قرار الرئيس أحمدى نجاد بتعيين بعض السفراء المحسوبين على الحرس الثورى.

الخطوة الأهم من جانب خامنئى تمثلت فى تشكيله مجلس استراتيجى جديد للمساعدة فى وضع السياسة الخارجية. ويضم هذا المجلس كوادراً وأقطاباً محسوبية على التيار الإصلاحى وعلى الجناح التقليدى المدعوم من البازار، فقد تم تعيين كمال خرازى وزير الخارجية السابق فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمعروف بسياسته الانفتاحية على الغرب، رئيساً للمجلس الاستراتيجى. كما ضم المجلس على ولايتى وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد حالياً، ومرشحه لمنصب الخارجية فى حكومة أحمدى نجاد لولا رفض الأخير لهذا الترشيح بحجة أنه سبق ووعد منوشهر متقى (وزير الخارجية الحالى) بالمنصب. وضم أيضاً على شمخانى وزير الدفاع فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمقرب من المرشد، وكان مرشحه فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠١.

ورغم أن هذا المجلس لا يمتلك صلاحيات تنفيذية، حيث أن مهمته الأساسية تتمثل فى طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، إلا أن تشكيله يكشف عن اعتراض المرشد على خامنئى على السياسة المتشددة التى يتتبعها الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الغرب، وهو ما قوبل بتأييد ملحوظ من جانب البازار.

وكانت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء، الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية ومراقبة أعماله، والتى أجريت بالتزامن مع انتخابات المجالس البلدية والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامى فى ١٥

ديسمبر ٢٠٠٦، بمثابة اختبار حاسم لتوازن القوى فى إيران، وهو ما يفسر بعض جوانب الصراع المحموم الذى نشب بين القوى السياسية الإيرانية خلال هذه الانتخابات، فقد سعى الأصوليون المتشددون لاستكمال سيطرتهم على مجمل مؤسسات صنع القرار فى الدولة من خلال ضمان تحقيق أغلبية مريحة فى مجلس الخبراء، ربما تمكنهم من تحديد هوية المرشد القادم للجمهورية الإسلامية، فيما هدف المحافظون التقليديون المدعومون من البازار إلى العودة مجدداً إلى السلطة من خلال تحقيق نتيجة مرضية فى انتخابات الخبراء، بالإضافة إلى قطع الطريق على الأصوليين لاستكمال سيطرتهم على مؤسسات صنع القرار بما يوجه الدولة نحو مزيد من التشدد والانغلاق. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف دعم البازار قائمة «الجامعتين»، أى ائتلاف «جمعية روحانيت مبارز» و«جمعية مدرسى الحوزة العلمية الدينية فى قم»، وهى القائمة التى تضم المحافظين التقليديين الذين يمثلون اليمين التقليدى المحافظ بكل مبادئه وتوجهاته وجماعاته وأحزابيه. وقد أسفرت الانتخابات عن عودة المحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، ورغم أنها عودة نسبية لكنها مهمة مقارنة بهزائمهم السابقة أمام الأصوليين والإصلاحيين.

عودة المحافظين التقليديين إلى السلطة دعمها حصول هاشمى رفسنجانى على المركز الأول فى انتخابات الخبراء متقدماً بفارق نصف مليون صوت فى طهران وحدها عن أقرب منافسيه وهو آية الله مشكينى رئيس الدورة الجديدة للمجلس، فيما حل آية الله مصباح يزدى، زعيم الجناح الأصولى المتشدد، فى المركز السادس. هذه النتيجة تعنى أن رفسنجانى فى طريقه إلى استعادة دوره القوى داخل مؤسسات صنع القرار فى إيران بعد أن خضعت الهزيمة المدوية التى منى بها فى انتخابات رئاسة الجمهورية من دوره كثيراً، وهو ما يبدو جلياً فى انتخاب رفسنجانى نائباً لرئيس مجلس الخبراء، آية الله مشكينى، واحتفاظه فى الوقت نفسه بمنصبه كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام.

محاولات البازار لإبعاد الأصوليين المتشددين عن عملية صنع القرار فى إيران لم تقف عند هذا الحد، بل إن البازار دعم المحاولات الحثيثة التى بذلتها بعض القوى الإصلاحية والمحافظة لتقليص فترة رئاسة أحمدى نجاد، والتخلص منه نهائياً، وتقديمه «كبش فداء» لحالة العزلة الدولية المفروضة على إيران على خلفية السياسة المتشددة التى تتتبعها حكومته إزاء أزمة الملف النووى. هذه المحاولات بدت جلية فى سعى بعض القوى داخل مجلس الشورى الإسلامى إلى تمرير مشروع قانون يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى وقت واحد توفيراً للنفقات، وهذا المشروع كان يعنى تقديم موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية،

المزمع إجراؤها طبقا للقانون الحالي في ٢٠٠٩، لكي تتزامن مع إجراء انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى في عام ٢٠٠٨، بما يعنى استقطاع عام كامل من فترة رئاسة أحمدى نجاد. وبالطبع فإن هذا المشروع ووجه بالرفض من قبل الأغلبية المحافظة المسيطرة على البرلمان، قبل أن يعرض على مجلس صيانة الدستور الذى كان سيرفضه أيضا نتيجة العلاقة القوية التى تربط رئيس المجلس أحمد جتنى بالرئيس أحمدى نجاد.

فضلا عن ذلك، شارك البازار في الحملة العنيفة التى تعرض لها الرئيس أحمدى نجاد على خلفية السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومته وتسببت في أزمة اقتصادية عاصفة لم تشهدها إيران من قبل، إلى جانب أزمة الملف النووى التى أدت إلى صدور قراراتين دوليين بفرض عقوبات على إيران في أقل من ثلاثة أشهر (١٧٣٧ و ١٧٤٧ اللذين صدرا في ديسمبر ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧ على التوالى)، بالإضافة إلى قرار ثالث يذكرها بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولى فيما يتعلق بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وهو القرار ١٨٣٥ الذى صدر في سبتمبر ٢٠٠٨.

مضامين متعددة

وصول الأزمة الاقتصادية التى تشهدها إيران في الفترة

الحالية إلى هذه الدرجة الخطيرة يطرح دالتين مهمتين: الأولى، أن الرئيس أحمدى نجاد الذى يسعى للفوز بفترة رئاسية جديدة، أصبح مهددا بفقدان تأييد مزيد من النخب السياسية والاقتصادية في إيران وعلى رأسها نخبة «البازار» المتحالفة مع الجناح التقليدى من التيار المحافظ، إذ أن فرض مزيد من الضغوط على «البازار» وعدم إلغاء ضريبة القيمة المضافة كلية بدلا من تأجيلها يعنى إمكانية أن يتجه «البازار»، حماية لمصالحهم الاقتصادية، إلى تأييد مرشح محافظ آخر منافس لأحمدى نجاد، مثل الدكتور حسن روحانى الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للأمن القومى ورئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، اللذين لم يعلنوا قرارهما بشأن الترشيح في الانتخابات حتى الآن. والثانية، أنه في حالة استمرار انهيار أسعار النفط وانحسار قدرة النظام الإيرانى ماليا فإنه لن يتمكن من زيادة دعم الجماعات الموالية له في المنطقة وسوف تقلص أيضا ميزانياته الدفاعية، وعلى هذا الأساس فإنه سيكون مضطرا إما إلى توسيع الضغوط المالية على المواطنين لتعويض احتياجاته المالية، أو تغيير سياسته والانصياع لإرادة المجتمع الدولى قريبا بتسوية أزمة الملف النووى التى واجهت إيران بسببها ضغوطا وعقوبات دولية كان لها تأثير سلبى على اقتصادها.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٢٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg